الفصل الرابع

آثار الحملات المغولية على الوضع المالي من جانب الدخل والنفقات

أولاً - دخل الدولة:

إن فهم وتحليل الجوانب العديدة للحياة الاقتصادية يتطلب مجموعة من البيانات والإحصاءات التي تخص الحقل الاقتصادي. وكلما زاد حجم هذه البيانات والمعلومات كلما دعت الحاجة إلى تحليلها وتنسيقها بشكل يفيد البحث الاقتصادي. وباعتبار أن غالبية المؤرخين في فترة البحث أهملوا تدوين هذه الجوانب الاقتصادية وأولوا اهتماماتهم لتدوين الجوانب السياسية لذلك وجدت صعوبة كبيرة في استخلاص الجوانب الاقتصادية. إضافة إلى أن غالبية المدونات الاقتصادية خصت مصر باعتبارها مقر الحكم المركزي، ولأن معظم المؤرخين من مصر فقد أولوا بلادهم في مدوناتهم أهمية خاصة لذلك وجدت صعوبة كبيرة في الفصل بين القوانين المطبقة في بلاد الشام ومصر باعتبارهما تخضعان لحكم مركزي واحد هو الحكم المملوكي، كما وجدت صعوبة في التفريق بين أضرار الغزو المغولي على الوضع الاقتصادي للمجتمع العربي في البلاد وبين ما أحدثته السياسة المملوكية الخاطئة في البلاد من أضرار.

وعند إلقاء الضوء على الجوانب الاقتصادية نرى أنها تضمنت مجالات مختلفة وعديدة تجلت في الإنفاق والدخل الحكوميين. فالإنفاق شمل نواحي عديدة كالإنفاق على مشاريع الترميم للمنشآت التي خربها المغول، والإنفاق على الحملات العسكرية والسكان وعلى متطلبات السلطات.

أما الدخل فقد تضمن جوانب اقتصادية متعددة شملت مختلف مجالات الإنتاج من زراعة وصناعة وغيرهما كما تضمن الإقطاع والضرائب والنظام المالي الذي ساد إثر الغزو المغولي والغنائم التي حصل عليها المماليك من غزواتهم، وهذه المجالات ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً لذلك توجب دراستها بشكل مجمل وكلي.

لنبدأ بدارسة دخل السلطات لمعرفة النفقات على المجتمع المدروس. لذلك نقول إن الدخل تمثل في الإقطاع والضرائب ومجالات متعددة سيرد ذكرها أثناء البحث.

آ- الإقطاع:

يمثل إقطاعات إدارية كان هدفها تنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع، والإسلام لم يغفل هذه الظاهرة بل اهتم بها كثيراً وطورها وغيرها بما يتماشى مع تقدم المجتمعات ومع الظروف السياسية السائدة في كل عصر.

وتمثل الإقطاع في الإسلام بنوعين، إقطاع التمليك وإقطاع الاستغلال[1].

فإقطاع التمليك إما أن يكون ارضاً مواتاً أو عامراً أو معدناً. والأرض الموات يجوز للسلطان إقطاعها لإحيائها، وكان هذا الإقطاع يعطي صاحبه الحق في الملكية بحيث يدفع عنه العشر.

أما إقطاع الاستغلال فكان على ضربين أما خراج أو عشر يعني جزية أو أجراً، والمتفق عليه منذ نشوء هذه الإقطاعات بالنسبة للخراج أن من يقطعه الإمام من أهل الصدقات لم يجز أن يقطع مال الخراج لأن الخراج في لا يستحقه أهل الصدقة كما لا يستحق الصدقة أهل الفيء.

والخراج إما جزية وهي الواجبة على أهل الذمة، أو أجرة، وقد فصل ذلك القلقشندي حين قال: ((فان كان جزية لم يجز إقطاعه أكثر من سنة، إنه غير موثوق باستحقاقه بعدها لاحتمال أن يسلم الذمي فتزول الجزية عنها. وإن كان أجرة جاز إقطاعه سنين لأنه مستقر الوجوب على التأبيد. ثم له ثلاث أحوال:

إحداها - أن يقدر سنين معلومة، كما إذا أقطعه عشر سنين مثلاً، فيصح بشرط أن يكون رزق المنقطع معلوم القدر عند الإمام، وأن يكون قدر الخراج معلوماً عند الإمام وعند المقطع، حتى لو كان مجهولاً عندهما أو عند أحدهما لم يصح. ثم بعد صحة الإقطاع يراعى حال المقطع في مدة الإقطاع. فإن بقي إلى انقضاء مدة الإقطاع على حال السلامة فهو على استحقاق الإقطاع إلى انقضاء المدة. وإن مات قبل انقضاء الإقطاع بطل الإقطاع في المدة الباقية، ويعود الإقطاع إلى بيت المال. وإن كان له ذرية دخلوا في عطاء الذراري دون أرزاق الأجناد ويكون ما يعطونه تسبباً لا إقطاعاً. وإن حدث بالمقطع زمانه في تلك المدة ففي بقاء الإقطاع قولان: أحدهما أن إقطاعه باق عليه إلى انقضاء المدة (والثاني) أنه يرتجع منه.

الثانية - أن يقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعد موته، فلا يصح: لأنه يخرج بذلك عن حقوق بيت المال إلى الملاك الموروثة، فلو قبض منه شيئاً برئ أهل الخراج بقبضه: لأنه عقد فاسد مأذون فيه ويحاسب به من جملة رزقه: فإن كان أكثر رد الزيادة، وإن كان أقل رجع بالباقي، وعلى السلطان أن يظهر فساد الإقطاع حتى يمتنع هو من القبض ويمتنع أهل الخراج

١- الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص ٨٩- ضومط: الدولة المملوكية، ص ٩٥-٩٧.

عن الدفع ولم يبرؤوا بما دفعوه إليه حينئذ.

الثالثة - أن يقطعه مدة حياته. ففي صحة الإقطاع قولان للشافعي بالصحة والبطلان، ثم إذا صح الإقطاع فللسلطان استرجاعه منه فيما بعد السنة التي هو فيها. ويعود رزقه إلى ديوان العطاء. أما السنة التي هو فيها: إن حل فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه، وأن حل خراجها قبل حلول رزقه جاز استرجاعه منه: لأن تعجيل المؤجل وإن كان جائزاً فليس بلازم.

وأما العشر فلا يصح إقطاعه، لأنه زكاة الأصناف، فيعتبر استحقاقهم عند دفعها إليهم، وقد يجوز ألا يوجد فلا تجب[1].

لكن هذه التشريعات تغيرت أثناء الحكم المملوكي، فقد أصبح إقطاعاً حربياً عسكرياً، حيث لم يكن للمقطعين حق امتلاكه، كما أعطي بدل الرواتب ومقابل الخدمة العسكرية، وقد ذكر القلقشندي هذا التبدل عندما قال:

((أما في زماننا فقد فسد المال وتغيرت القوانين، وخرجت الأمور عن القواعد الشرعية، وصارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال: من خراج الرضيين، والجزية، وزكاة المواشي، والمعادن والعشر وغير ذلك. ثم تفاحش الأمر وزاد حتى أقطعوا المكوس على اختلاف أصنافها، وعمت بذلك البلوى، والله المستعان في الأمور كلها))[2].

وخلال فترة البحث كثرت المصطلحات الدالة على الإقطاع، فقد سادت مصطلحات الأخباز، الرزق، المثال وكانت هذه المصطلحات تغاير مدلولها. فالرزق يتقاضاه الجندي نقلاً عن بيت المال.

والخبز هو ما يحصل عليه الجندي أو الأمير من عطاء عيناً أو نقداً، أو ما يكفيه ويكفي الفرسان الذين في خدمته. والمثالات: جمع مثال وهي أول ما يكتب عن الوثائق اللازمة لتقرير إقطاع لشخص جديد على الإقطاع، يكتبه ناظر الجيش، وبعد سلسلة من الإجراءات يصدر بها منشور وتصبح نهائية، وتسمى أحياناً الأخباز[3].

لقد طرأ التغير والتبدل على أسس الإقطاع في فترة البحث وهذا يطرح أمامنا تساؤلات

١- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١١٣-١١٧.

٢- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١١٧.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٥- القلقشندي: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٥٥-١٥٦- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٢٧- العيني: المماليك، ص ١٧٠- الحلبي: دمشق، ص ٢٩٨.

كثيرة وهي: لمن منحت الدولة المملوكية الإقطاعات؟ وهل كان الهجوم المغولي على بلاد الشام هو السبب الوحيد لتغير مفهوم وأسلوب الإقطاع؟ وهل تغيرت الشروط الواجب توفرها في المقطع له؟ وهل ماثلت بلاد الشام مصر في عملية التغير؟ وما هي السياسة التي اتبعتها الدولة المملوكية بالنسبة للإقطاع ومدة نجاحها في هذا المجال؟ والنتائج الاقتصادية التي ترتبت على هذه السياسة.

لقد وزع السلاطين الإقطاعات على الأفراد والأمراء الذين شاركوا في قتال الأعداء وكانت هذه الإقطاعات تتناسب مع إنجازاتهم العسكرية في المعارك[1].

كما خصت السلطات المملوكية نواب مدن الشام بإقطاعات كبيرة لكسب ودهم وضمان مساعدتهم للمماليك عند حصول اعتداء مغولي على بلاد الشام ولحثهم على ضبط أمور نيابتهم الداخلية عند حصول الاضطرابات الأمنية المرتبطة بالظروف السياسية، فالسلطان الأشرف خليل بن قلاوون أمر سنة ٦٨٩ هـ /١٢٩٠م بزيادة إقطاع الأمير لاجين المستقر وهي قرية حرستا، ثم اقطع سنة ٦٩٠ هـ /١٢٩١م مرة أخرى[2]. كما أقطع الأمير سنجر الشجاعي نائب الشام وأذن له بأن يأخذ من الخزائن ما أراد من غير مشورة، كما زيد في إقطاعه حرستا التي كانت آنذاك لمصالح حواصل القلعة[3].

واهتم جميع السلاطين بنواب مدينة حلب التي كانت تشكل خط الدفاع ضد الهجوم المغولي فأغدقوا الإقطاعات والهدايا عليهم لكسب ودهم فقد اقطع السلطان نائب حلب أراضي سيس بعد استرجاعها سنة ٧٣٨ هـ /١٣٣٧م. وفي هذه السنة اقطع السلطان تنكز قلعة كواره، نجمية، قلعة سرفندكار، وأعطى معهم عدة من الأمراء فقاموا باستخدام أهلها الأرمن في الفلاحة[4].

وجعلت بعض المناطق في بلاد الشام منطقة إقطاعات لبعض أفراد العائلات المبعدة مثل غزة وطرابلس والكرك التي كانت إقطاعاً لبعض مشايخ الأعراب، أما بلدة أريحا فكانت إقطاعاً لنائب القدس. غير أن المصادر لم تذكر كيفية توزيع متحصلات هذه الإقطاعات

١- حمادة: المرجع نفسه، ص ٣٩٩.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٨٤- ابن الجزري: المصدر نفسه، ص ٣٤١- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ١٠٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨.

٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢- العريني: المماليك، ص ١٧٣.

٤- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٤١٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ٤٣٠-٤٣٦.

وهل كان يعطى منها للسلطات؟ وهل كانت وراثية؟ أم تنتهي بوفاة المقطع له[1]؟

وأقدمت السلطات المملوكية على توزيع إقطاعات في بلاد الشام لأمراء المماليك المصريين، وأحياناً لأمراء من الحجاز[2]، وكان السلطان قطز أول المماليك الذين أقطعوا الأمراء الصالحية والمعزية إقطاعات جليلة بالشام[3].

وأثناء الاجتياح المغولي للمنطقة شغل البدو دوراً تجارياً وسياسياً هاماً دفع السلطات لاسترضاء زعمائهم عن طرق منحهم إقطاعات كبيرة المساحة وغير زراعية، ولم تعطهم إياها على سبيل الملكية - عدا بعض الأحيان - وعمدت إلى استردادها عند تمردهم عليها. فقد أعيدت الإقطاعات إلى عربان آل فضل سنة ٧٣٧ هـ /١٣١٥م بعد أن أخذها الأمراء.

وأعطي سنة ٧١٥ هـ /١٣١٥م زعماء البدو إقطاعات على سبيل الملكية لمحاولة استرضائهم ومنعهم من القيام بأي تمرد داخلي، لم تكن السلطات آنذاك تستطيع احتواءه بسبب الدمار الشامل الذي أحدثته غزوة غازان خصوصاً إذا علمنا بأنه في تلك الفترة ساند بدو آل مهنا قراسنقور المنصوري الذي لجأ إلى السلطان المغولي خربنده مع أميرهم مهنا بن عيسى[4].

واستجد نتيجة الاجتياح المغولي إقطاعات ألغيت فيما بعد، فنتيجة للدور الذي قام به سكان كسروان أثناء غزوة غازان من قتل العسكر العائد باتجاه الأراضي المصرية ونهبه فقد اقطع السلطان سنة ٧٠٥ هـ /١٣٠٥م هذه الجبال لعدة من الأمراء وضعوا أيديهم عليها ولكنهم أبقوا أهلها يعملون في زراعتها، بيد أن هذا الإقطاع أبطل سنة ٧٠٦ هـ /١٣٠٦م وأعطي للتركمان بثلاث مائة فارس، وقد عرف هؤلاء بتركمان كسروان[5].

أما الشروط الواجب توفرها في الشخص المقطع له والتي اعتمدها ديوان الجيش فقد تغيرت بتأثير الهجوم المغولي. فالمعروف أن المقطع له يجب أن يكون بالغاً، مسلماً، شجاعاً، حراً لا تابعاً لسيد، وخالياً من الأمراض المانعة للقتال، ألا يكون أعمى ولا أقطع، ويجوز أن يكون أخرس أو أصم. لكن هذه الشروط لم تنطبق على المماليك الذين كانوا من العبيد المجلوبين

١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ١، ص ٢٥٧- العليمي: الأنس الجليل، ج ٢، ص ٧٥- عطا الله: نيابة غزة، ص ١٠٠- البخيت: نيابة الكرك، ص ٣٢-٣٣.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٩٢.

٣- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٩٦-٩٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٣٣- العبادي: قيام دولة المماليك، ص ١٧٠.

٤- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٥- ج ٢، ث ٢، ص ٢٢٤- عاشور: المرجع نفسه، ص ١٩٤- الدوري: المرجع نفسه، ص ١٠٤- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٤- العريني: المماليك، ص ٢٩٣.

٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨٠- ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص ٢٨.

للبلاد والذين كونوا معظم أفراد الجيش، ويمكن تسويغ منحهم هذه الإقطاعات بأن الظروف التي سادت نتيجة الاجتياح المغولي ألزمت السلطات بوجود جيش قوى افتقدته البلاد ولم تجده في أبنائها لذلك تجاوزت أسس هذا الديوان ومنحت المماليك الإقطاعات[1].

كان الإقطاع يورث في عهد الأيوبيين، لكن السلطات المملوكية ألغت هذه الظاهرة ولكن بتأثير الاجتياح المغولي فقد أعادتها وأقدمت على توريثه لأهالي وأقرباء من أدّوا خدمات حربية ضد العدو المغولي وأبناء أفراد الجيش لضمان استمرارهم في خدمتها بعد آبائهم، ولحاجتها لهم عند حدوث أي اعتداء خارجي على أراضيها.

وكان الظاهر بيبرس اول من أصدر مراسيم بخصوص ذلك، فقد ورث الإقطاع لأبناء من مات في خدمته. كما أقدم بيبرس على توريث إقطاع والي سرمين الذي أسر بيد الفرنج سنة ٦٦٢ هـ /١٢٦٣م لأخوته وغلمانه، كما أنه ورث الأراضي التي فتحها الجيش ٦٦٣ هـ /١٢٦٤م في قيسارية وارسوف، وأعلن أن ما منحه الله على يد السلطان من البلاد صار ملكاً للأمراء المجاهدين وقد جاء في الكتاب:

«يملك الأمراء المجاهدون من البلاد التي فتحها الله عليه، وتبقى للولد منهم وولد الولد وما يردم إلى آخر الدهر ويبقى إلى الأبد»[2].

ومن المتغيرات التي حدثت في بلاد الشام إثر الهجوم المغولي في مجال الإقطاع كان روك الأراضي وهو يعني إعادة توزيع الإقطاعات بشكل متناسب يرضي جميع الفئات التي تعتمد في معيشتها على الإقطاع، أما الأسباب التي أوجبت إصدار الروك فهي اقتصادية ومالية بالإضافة للدمار الذي أحدثه الهجوم المغولي للأراضي الصالحة للزراعة. وفقدان كثير من السكان لإقطاعاتهم، مما أدى إلى عدم التناسب في حجم الإقطاعات المعطاة للناس، وعدم تقديمها المردود الكافي.

لقد ظهر الروك للمرة الأولى في عهد السلطان لاجين سنة ٦٩٨ هـ /١٢٩٨م لكن أسبابه لم تكن بسبب الغزو المغولي وإنما لأسباب اقتصادية ومالية متعددة[3].

وقد أوضح الأسدي أسباب الفساد حين قال:

١- القلقشندي: المرجع نفسه، ج ١٣، ص ١١٠-١١١.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٧٦-٢٨١- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٣٢-٥٣٤- العيني: المصدر نفسه، ص ٤٠٣-٤٠٦- العريني: المماليك، ص ١٦٨-١٦٩-١٧٠- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٥-١٥٦.

٣- العريني: المماليك ص ١٧٢- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٣٤-١٣٦.

«ولما آل الأمر إلى الملك المنصور لاجين، ودفع إليه اختلال أمر البلاد ونقص الارتفاع لوقوع الخلل في العمارة، ولقوة القوى وضعف الضعيف وتغير الأحوال، واستطالة أصحاب الأموال، وانفراد أصحاب الوجاهة والجاه والمباشرين بالتدبير والتصرف بغير الحق في غالب الأمور، فاستشار في ذلك أهل الديانة والأمانة والباصرة والتحرير، فأشاروا عليه بروك البلاد لأجل مصالح العباد، فأمر بروك الديار المصرية والبلاد الشامية وسائر الممالك، وانصرم أمره ولم يتم له ذلك ولما عاد الأمر للسلطان الملك محمد بن قلاوون أمر بالروك كما أمر به الملك المنصور لاجين، وأعانه الله عليه وأتمه على يده.. وعبرة البلاد الشامية، وهي عبرة الديار المصرية سواء في الروك الناصري من الارتفاع، وعبرة العساكر في العدة، أربعة وعشرون ألف فارس،.. ويكشف في كل سنة مقدار الارتفاع، ومقدار المصروف، ومهما توفر بعد ذلك رفع علمه للمسامع الشريفة، فيرفع منه ما يرفع محمولاً للخزائن الشريفة بالديار المصرية، ويرفع منه ما يدخر في القلاع الحصينة لما يحتاج إليه عند حوادث الزمان»[1].

وقررت السلطات روك أراضي الشام سنة ٧١٣ هـ /١٣١٣م. وكان لحملة غازان سنة ٦٩٩ هـ /على البلاد وما لحقها من دمار وخراب لمعظم مدن وقرى الشام أثر كبير في القيام بعملية الروك، وأوكل السلطان العمل لنائب غزة علم الدين سنجر الجاولي الذي قام بتوزيع إقطاعات ومثالات جديدة لأمراء دمشق وأجنادها ووفر عدة إقطاعات أدخلها في ديوان السلطان الخاص.

كان لهذه العملية انعكاساتها الحادة على المستوى المعيشي لمجتمع بلاد الشام فتناقصت الملكيات التي تخص الأمراء والجنود والسكان المحليين. مما أدى إلى انخفاض واردات الإقطاعات الجديدة وعجز المقطعين عن تسديد الضرائب المترتبة عليهم للخزينة العامة وبالتالي إهمال هذه الإقطاعات ووسائل ريها، فانخفض المردود الزراعي وانعكس هذا سلباً على المستوى المعيشي للبلاد[2].

وأعادت السلطات روك بلاد الشام سنة ٧١٥ هـ /١٣١٥م واستمر العمل به خمسة وسبعين يوماً قام نائب دمشق خلالها مقام السلطان في توزيع الإقطاعات دون أن يكون له الحق في ترشيح أحد، فإذا مات أمير أخبر السلطان لإقرار عوضه ممن هو في حضرته بالقاهرة أو في خدمته بالشام. وإذا مات أحد من جند الخلقة استخدم النائب عوضه دون الرجوع أولاً إلى

١- الأسدي: التيسير والاعتبار، ص ٧٥-٧٦.

٢- الذهبي: ذيول، ص ٧٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٢٧- المقفى، ج ٧، ص ٢٠٣.

السلطان فيكتب المثال للمقطع على نحو ما جاء في ديوان الجيش ثم يجهز ليوقعه السلطان[1].

وصدرت المراسيم سنة ٧٢٥ هـ /١٣٢٤م بروك أراضي نيابة حلب إضافة إلى دمشق، حيث خرج من القاهرة جماعة من المباشرين وتوجهوا إلى حلب فراكوا أراضيها. وبناء على هذه العملية فإن معظم مناطق دمشق قد خضعت لإعادة توزيع الإقطاعات فيها بشكل يتناسب مع حجم المردود الذي ستقدمه الأرض. لأن معظم الأراضي الإقطاعية السابقة تعرضت للخراب والدمار وقتل العاملين فيها على يد المغول[2].

اتبعت السلطات المملوكية بالنسبة للإقطاع سياسة تجلت بعدم تمكين المقطعين من استثمار إقطاعاتهم لفترة طويلة. حيث كان الإقطاع يتغير بتغير وظيفة صاحبه والقصد من ذلك عدم تمكين المقطعين من تقوية نفوذهم إذا ما استمروا في الإقطاعات لفترة طويلة فإذا نقل الشخص المقطع له من قطاع إلى آخر كان ينال في مكانه الجديد إقطاعاً آخر، وإذا كان الإقطاع الجديد غير لائق فإنه يبقى على إقطاعه الأول فارتبط تغير الإقطاع أو استرجاعه بالموت أو العزل من المنصب أو النقل[3].

ولمنع نشوء ارستقراطية إقطاعية قائمة على ضياعها وأتباعها في المنطقة فقد منحت الإقطاعات في مناطق مبعثرة ولعل تسميتها لدى السبكي بإقطاع الأرفاق يعبر عن ذلك، وقد طبقت هذه القاعدة في جميع نيابات الشام كصفد وطرابلس ودمشق وشملت كافة الفعاليات السياسية والإدارية، وكان لهذه السياسة آثارها السيئة على المجتمع فالمقطعون الذين احتفظوا بالإقطاعات لفترة قصيرة لم يملكوا الوقت الكافي لتحسينها أو تطويرها[4].

كما أدت هذه السياسة لتدهور وضع أصحاب الثروات الذين اعتمدوا بشكل مباشرة على الدخل من الأراضي، فاستقطاع جزء كبير منها للسلطان والجيش أدى لخفض موارد هؤلاء وهبوطه إلى مركز متدن.

وأدت هذه السياسة إلى استحواذ المماليك على معظم بلاد الشام، حيث أعطيت الإقطاعات للمماليك بدل الرواتب وتحلو هؤلاء بدورهم إلى تجار المواد الغذائية الرئيسيين في البلاد عندما

١- العريني: المماليك، ص ١٨٩.

٢- المقريزي المصدر نفسه، ج٢، ق١، ص٢٦٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق١، ص٤٥٧- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج٢، ص٣٠٣

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٣٨٦- اليوسفي: نزهة الناظر، ص ٢٣٤- ابن صصري: الدرة المضيئة، ص ١٣٣- ابن إياس: بدائع، ج ١، ق ٢، ص ٥٨٥- الحلبي: دمشق، ص ٢٩٩- قاسم عبده: المرجع نفسه، ص ٢٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧٦-٢٩٥- دهمان: ولاة، ص ٢٢٤- الدوري: المرجع نفسه، ص ١٠٤- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٥٤- أشتور: المرجع نفسه، ص ٣٧٢.

باعوا محاصيلهم وغالبيتها من الحبوب بأنفسهم وهذا بدوره أدى إلى قيامهم بالاحتكارات لكسب الأموال إرضاء لجشعهم[1].

لقد أدى الخلل الذي طرأ على أسس ونظم الإقطاع إلى حد قيام السلطات بإقطاع موارد الدولة بما فيها الضرائب، المعادن، المكوس، إضافة إلى المناصب سواء العسكرية أو غيرها من المناصب الأخرى. وهدفت السلطات من وراء ذلك الحصول على الأموال ولم توضح المصادر التاريخية فيما إذا كانت هذه الأموال جمعت لخزينة الدولة لإنفاقها على مصالح الرعية، أو كانت للسلاطين والأمراء وأفراد الإدارة. ومن المرجح أن السلطات هدفت من وراء هذه العملية إرضاء الحكام وليس الرعية، لأن المقطع سيتبع عند جمع الضرائب أساليب شتى لتحصيل الأموال من الرعية مما يؤدي إلى تعرض السكان للظلم والقهر الاجتماعي عند عدم قدرتهم على السداد، والذي يدل أن السلطات هدفت إلى جمع الأموال الكثيرة عند تضمين موارد الدولة أنها عمدت في أكثر الأحيان إلى عزل أفراد من مناصبهم وإحلال آخرين مكانهم يبذلون أموالاً أكثر لشراء هذه الموارد[2].

أما الفلاحون فقد أصبحوا في وضع لا يحسدون عليه فقد كان يتوجب على الفلاح دفع رسوم إضافية إلى جانب الضرائب الثابتة مما يعني أن الهجوم أثر بشكل كبير على وضع الفلاح، فقد تعرض لعبودية جديدة[3].

لقد كان التبدل في أسس الإقطاع يسير نحو الأسوأ في أكثر الأحيان فنتج عنه آثار تخريبية عمد السلاطين المماليك إلى معالجة المشاكل الناتجة عن السياسة الإقطاعية الخاطئة لكنهم أخفقوا في معظم الأحيان لأن الظروف الحربية كانت تؤثر على هذه السياسيات بشكل كبير، ونتيجة هذا الإخفاق لجأ بعض أصحاب السياسات إلى الاحتيال على السلطات المملوكية للتخلص من الضرائب المفروضة على الإقطاعات مستفيدين من ظروف ضعف الدولة المملوكية أثناء الهجوم المغولي عليها. فقد باع سيف الدين العقرب صاحب بهسنا إقطاعاته فيها لصاحب سيس بمئة ألف درهم بعد أن كانت لصاحب حلب وكان ذلك أثناء حملة هولاكو. ثم استرجعها المسلمون سنة ٦٩٢ هـ ١٢٩٢[4].

وأقدم بعض أصحاب الإقطاعات تحويلها إلى أحباس - أوقاف - لمنع استرجاعها بعد

١- أشتور: المرجع نفسه، ص ٣٧٢-٣٧٣.

٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٩، ص ١١- عودات: المغول، ص ١٥٨.

٣- الدوري: المرجع نفسه، ص ١٠٧.

٤- ابن الجزري: المختار، ص ٣٥٨.

وفاتهم[1]. لكن هذا الإجراء كان مخالفاً للقانون فلا يصح تحويل الإقطاع إلى وقف إلا في حالة واحدة وهي عندما يتحول إلى أوقاف ذرية، أي يوقف لمصلحة ذرية المتوفى. وقد علل ذلك العلبي في كتابه دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين ودحض قول بولياك عن هذه الظاهرة عندما قال:

«أما التي يعنيها بولياك فإن أصحابها قد تنازلوا عنها بعد أن آلت إليهم ملكيتها عن طريق الشراء أو الوراثة، أي أن الأراضي التي كانت توقف، لم تكن أراضي الإقطاع، وإنما (أراضي الخاص). أي الملك، ذلك لأن الدافع الرئيسي للأوقاف لم يكن بحسب زعم بولياك - التهرب من الضريبة، أو اغتصاب الأرض، وإنما الأجر والثواب وإلا فأي مصلحة للإقطاعي في أن ينزع يده - طائعاً - عن أرض يعيش فيها ليحولها إلى أحباس يجوز له الانتفاع منها، أن لم يكن هذا الدافع هو دافعاً دينياً محضاً. وأما إذا تنازل واضع اليد - بإرادته عن حقه في إقطاع ما، فقد كان بوسعه أن يشتري بنفسه كمالك خاص، ومن هنا انتشرت الملكية الخاصة للأرض»[2].

أن تدهور الإنتاج الزراعي في فترة البحث ارتبط بالهجوم المغولي، حيث أدى بالنتيجة إلى تدهور نظم الإقطاع أيضاً فتدمير الأراضي بما يلحق بها من أقنية الري والسدود وغيرها سبب خراباً لأكثر الإقطاعات، يضاف لذلك قتل الفلاحين العاملين في تلك الأراضي، أو تهجيرهم إلى مناطق أخرى بعيدة.

إن العوامل المذكورة قللت من مردود الأرض، وزادت من سوء وضع الفلاحين وخاصة بعد ما عمدت السلطات إلى زيادة الضرائب والمكوس عليهم.

وأثر سوء استصلاح واستثمار الأراضي إلى تخريبها أيضاً، فالمقطع الذي يعلم مسبقاً أنه لن يستقر طويلاً في الإقطاع، لم يعر الأراضي الزراعية أي اهتمام مما أدى إلى بوارها، ناهيك عن اهتمامه بالحصول على أعلى إنتاجية ممكنة دون معرفة الوسيلة الناجعة لزيادة الإنتاج ورفع مستواه مما حال دون تقدم الإنتاج، وأدى إلى خراب معظم الإقطاعات.

لقد ترتب على عدم استملاك واستقرار الإقطاع طويلاً في يد صاحبه إلى عدم الإقامة والسكن إلى جانبه وإلى رعاية شؤونه من قبل مندوبين مارسوا أشكالاً وأنواعاً شتى من الظلم ضد الفلاحين لاستخراج حق المقطعين[3].

١- ينظر فيما بعد من الفصل بند الأوقاف.

٢- العلبي: دمشق، ص ٢٩٩.

٣- عبده قاسم: المرجع نفسه، ص ٢٠- ضومط: المرجع نفسه، ص ١٣٤- عودات: المرجع نفسه، ص ١٦١.

ب- الضرائب والمكوس:

شكلت الضرائب (المكوس) أحد موارد الدخل بالنسبة للسلطات والأسر الحاكمة لكنها تأثرت كثيراً بالغزو المغولي لبلاد الشام، فقد تغير بعضها وبقي الآخر ثابتاً. وجعل الغزو المنطقة تعيش في أجواء اقتصادية تعمها الفوضى وعدم الاستقرار المالي نتيجة فرض ضرائب جديدة ومصادرات بحق السكان وذلك لتجهيز الجيوش والإنفاق على الحملات العسكرية.

وكانت الضرائب في فترة البحث العامل المهم والأساسي لدعم رواتب المماليك (الجند) كما كانت مورداً من موارد الأسر الحاكمة في بلاد الشام وهذا الأمر زاد العامة فقراً والخاصة غنى[1].

ويمكن تقسيم الضرائب التي سادت فترة البحث إلى نوعين:

١- ضرائب فرضت بسبب قدوم المغول (الضرائب الطارئة أو المستحدثة).

٢- ضرائب ثابتة كانت مفروضة قبل الاجتياح المغولي واستمرت بعده.

١- الضرائب الطارئة (المستحدثة):

تعرضت بلاد الشام إلى ثلاث غزوات مغولية رئيسة فصل بينها فاصل زمني طويل، وخلال هذه الغزوات تعرض السكان لضرائب متعددة فرضت أحياناً من قبل السلطات الحاكمة لمواجهة مشكلة الغزو وأحياناً من قبل المغول عند دخولهم المدن الرئيسية.

وتذكر مصادر التاريخ أنه أثناء التحضير لموقعه عين جالوت فرض المظفر قطز على الرعية في الشام ومصر على السواء ضريبة جديدة لرد الغزو.

لكن الشيخ المعز بن عبد السلام وقف موقفاً حازماً تجاه المظفر وذكره بأن عليه أولاً أخذ الأموال من بيت المال وعند عدم الكفاية يبيع الجند حوائصهم الذهبية وإن احتاجت السلطات بعدها للمزيد من الأموال فلا بأس أن تؤخذ الضرائب أو الرسوم من العامة[2].

وبعد دخول المغول لكل من حلب ودمشق فرضوا ضرائب على الرعية، فقد أخذت أكثر أموال أهل حلب[3]. أما في دمشق فقد جمع الزين الحافظي أموالاً كثيرة للقائد المغولي كتبغا

١- لابيدوس: مدن الشام، ص ٩٤.

٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج٧، ص ٧٢-٧٣- النجيدى (حمود بن محمد بن علي): النظام النقدي المملوكي، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية ١٩٩٣/ ١٤١٤ ه ص ٥٧٩.

٣- ابن الفوطي: الحوادث الجامعية، ص ١٦٥.

نوين، واشترى له بها مجموعة من الثياب الفاخرة منها العتابية. إضافة إلى الخطاى والقسي[1]. وقدمها للأمراء الذين معه، وما تبقى معه قدم له بها مستلزمات الضيافة، والضيافة عند المغول تسمى (الطرغوا) وهي عبارة عن خراف مشوية ونبيذ ومأكولات غيرها، لكن المغول لم يحفظوا له هذا الجميل وإنما استحضره هولاكو سنة ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٣م وقتله بتهمة الخيانة[2].

ولم تكن عقوبة الحافظلي بأخف من عقوبة الفخر بن يوسف الكنجي الذي جبى أموال الغياب عن دمشق، فاقتص منه أهل المدينة بعد رحيل الغزاة وقتلوه وقتلوا من ساعده وكان من أعوان المغول[3].

نتج عن جباية الضرائب أثناء وجود المغول في البلاد هجرة بعض الأفراد من المدن والقرى نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له لعدم قدرتهم على تسديد الالتزامات المالية المتوجب دفعها، وكان رحيلهم إما باتجاه مصر حيث أمنت لهم السلطات في بعض الأحيان أعمالاً يعيشون منها، أو باتجاه المدن الرئيسية التي ضمت فعاليات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

أما التجار فقد هاجروا خوفاً على رؤوس أموالهم من المصادرة وضماناً لسلامتهم، وهذا ما عاد بالضرر على الجوانب الاقتصادية خلال فترة البحث.

وقد أورثت جباية الضرائب مجموعة من العاهات والأمراض لبعض الأشخاص الذين تعرضوا لأساليب تعذيب وحشية، فأحمد بن محمد بن أبي طالب عبد الرحمن بن الحسن شمس الدين أبو بكر العجمي (ت ٧١٤ هـ/ ١٣١٤ م) وقع في قبضة هولاكو فأخذ أمواله وعذبه عذاباً بموجبه غلب عليه النسيان وفقد عقله[4].

فرض المظفر قطز ضريبة شملت تصقيع الأملاك وتقويمها وزكاتها ثلث الترك الأهلية، كما ضاعف الزكاة وجبى ديناراً من كل إنسان وكان مقدارها ست مائة ألف دينار.

ولا ندري إذا كانت هذه الضريبة قد شملت مصر والشام أم اقتصرت على مصر وحدها، أما سببها فيرجح الاستعداد لهذه العودة. وما يؤيد هذا القول أن الظاهر بيبرس عمد إلى إلغائها

١- القسي: الرماح المستعملة في القتال ينظر دهمان، معجم، ص ١٢٣.

٢- ابن العميد: أخبار الأيوبيين، ص ٥١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٤٤.

٣- اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٣٦١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٠- ابن تغري بردي: النجوم، ص ٧، ص ٨٠.

٤- العسقلاني: الدرر، ج ١، ص ٢٧١.

بعد تسلمه عرش السلطة إثر استتباب الأمور الأمنية والسياسية في المنطقة[1].

وعاقب الظاهر بيبرس الفلاحين المتعاونين مع المغول والإفرنج فقد فرض ضريبة سماها الجنايات سنة ٦٦١ هـ/ ١٢٦٢م على الفلاحين الذين يعيشون على السواحل ونابلس وألزمهم حملها إلى بيت المال وذلك عقوبة لهم عما أخذوه من أفراد الجيش العائد من المعارك الحربية مع المغول والمار بأراضيهم[2].

وكان الظاهر بيبرس أول سلطان مملوكي فرض ضريبة على المزارعين في دمشق - سبق ذكرها فيما مضى - وعلل إقدامه على هذا العمل باعتباره حماها من سيطرة المغول وانتزعها من أيديهم، لكن الفقهاء قرروا تخفيضها وتوسطوا بين أصحاب الشأن والسلطان لإلغائها، فقبل ذلك مقابل أن يسددوا كل عام مائتي ألف درهم[3].

ومن المرجح حسب اعتقادي أنها الضريبة التي سمي متحصلها بالعوارض، سنة عتيقة وسنة جديدة وقد عد المؤرخون بأن هذه الضريبة هي مظلمة لأنها كانت تؤخذ من سكان الشام فقط وقد أشار إليها الأكرمي بقوله:

لحا الله أيام العوارض إنها ... همـوم لرؤياها تشيب العوارض

يضيق لها صدري وإني لشاعر ... ضليع ويبتي ما عليه عوارض[4]

لم تستمر هذه الضريبة طويلاً فقد ألغاها بركة بن بيبرس سنة ٦٧٧ هـ[5]. ولم ينقطع فرض الضرائب من قبل السلطات ما بين غزوة هولاكو وغازان وذلك لمواجهة المشكلة المغولية وما أحدثته غزوة هولاكو من آثار اقتصادية.

وكانت الضرائب الطارئة التي استحدثت إثر قدوم غازان للمنطقة أكبر من الضرائب التي استحدثت إثر قدوم هولاكو فعند ورود الأنباء للسلطات بقدوم المغول للبلاد فرض الناصر محمد سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٨- ١٢٩٩م ضريبة سماها مقرر الخيالة، فرضت على الشام ومصر، وسعت السلطات المملوكية إكساب هذه الضريبة الصفة الشرعية فطلبت من الفقهاء جواز إفتائها لكنهم تمنعوا عن الإفتاء، فاضطرت السلطات مرغمة وتحت ضغط الحاجة للأموال

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٥ – العيني: المصدر نفسه، ج١، ص. ٢٧.

٢- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ١٥٨ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٨.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ١٥٢- ١٥٣ – ابن شاكر الكتبي: فوات، ج ١، ص ١٧١.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٨٠- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٠١.

٥- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٣١٣ – ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٧، ص ١١٧ – المقريزي: المقفى، ج ٥، ص ٤٦٣ – العيني: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠١.

إلى تقريرها وهي دينار على كل إنسان. ويرجع سبب نقص الأموال لتجهيز الجيوش لرد الغزاة لحالة الثراء الذي كان يعيشه الحكام الإداريون في البلاد وقد ذكر ذلك المقريزى حين قال رفض الفقهاء على الإفتاء بالضريبة:

« وأما الآن فيبلغني أن كلاً من الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلئ، ويعمل الإناء الذي يستنجى منه في الخلاء من فضة، ويرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر »[1].

والظاهر أن الرعية التزمت بأداء هذه الضريبة وما يدل على ذلك بعض المؤرخين الذين أوردوا أنه في سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م رسم باستخراج أجرة أربعة أشهر من أرباب الأملاك والأوقاف التي بدمشق ومن الضياع التي ضمانها أكثر من أمدائها ثلث ضمانها. وإن كانت امداؤها أكثر من ضمانها، استخرج عن كل مدى ستة دراهم وثلثا درهم وأخذ من الأغنياء ثلث أموالهم. وطلب من الفلاحين ضريبة غلة مثل سنة ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٨م وقيل سنة ٦٩٩هـ، والأصح أنها ٦٩٩ هـ.

ونزل بالناس نتيجتها بلاء عظم واضطروا لقطع الأشجار وبيعها حطباً لتسديد الأموال، وقد أنشئ لهذه الجباية ديوان خاص سمي بديوان الاستخراج، وذكر ابن كثير بأن هذه الديوان ألغي بعد هذه الجباية لأن الجباة أنفسهم أخذوا الأموال وهربوا، فأبطل الديوان وسومح الناس بالباقي[2]. ومنذ هذا التاريخ أثقلت الضرائب كاهل السكان لكثرتها، ولا ندري فيما إذا كان الخوف من عودة المغول إلى البلاد مرة أخرى، أو لجوء بعض الأمراء إلى المغول هو السبب في كثرة الضرائب.

لذلك وخشية من نقمة الرعية، وتقرباً من العامة، فقد سامح الناصر محمد سنة ٧١٣ هـ/ ١٣١٣م الناس من بواقي الضرائب المتراكمة عليهم من سنة ٦٩٨ هـ/١٢٩٨م وإلى تاريخ إصدار المرسوم وقد شملت الضرائب الملغاة ضريبة السجون، مقرر الأقصاب، ضمان القواسين رسوم الشد والولاية[3].

١- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٨.

٢- ابن أيبك الدوادارى: الدر الفاخر، ص ٤٤- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١١- ٤١٢ – الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٤٠٨- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- ١٥- المقريزى: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٩٧- ٨٩٨- ٩٠٧- المقفى، ج ٧، ص ١٧٦- دهمان: المرجع نفسه، ص ١١٤.

٣- المقريزى: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٣٦- المقفى، ج ٧، ص ٢٠٤.

وقد ورد نص المرسوم عند القلقشندى:

« فلذلك رسم بالأمر الشريف - لا زال بره عميماً ، وفضله لحسن النظر في مصالح رعاياه مديماً - أن تسامح مدينة دمشق المحروسة وسائر الأعمال الشامية بما عليها من البواقي المسافة في الدواوين المعمورة إلى المدد المعينة في التذكرة الكريمة المتوجة بالخط الشريف، وجملة ذلك من الدراهم ألف ألف وسبعمائة ألف وستة وأربعون ألفا ومائة ألف وخمسة وأربعون درهماً ، ومن الغلال المنوعة تسعة آلاف وأربعمائة واثنتان وأربعون غرارة ، ومن الحبوب مائتان وثمانون غرارة والغنم خمسمائة رأس، ومن الفولاذ ستمائة وثمانية أرطال، ومن الزيت ألفان وثلاث مائة رطل ومن جنب الرمان ألف وستمائة رطل»[1].

وأثناء غزوة غازان فرض المغول من الضرائب على دمشق أكثر من غيرها وعمد غازان إلى الخداع للحصول على أموال الضرائب فكسب أولاً ود الفئة الدينية التي لها تأثيرها الفكري الكبير على المجتمع إذا قامت بإقناع الناس بدفع الضرائب تجنباً للتعذيب والحصول على المال وعندما حصل على بغيته طبق على الفقهاء ورجال الدين ما طبقه على العامة من التعذيب والإهانة.

تم تقسيم الضرائب المفروضة على دمشق حسب الشرائح الاجتماعية للسكان فمن الفئة الأولى حصلوا سبعين ألفاً ولحقها من الترسيم للمغول مائة ألف، وقد وضع الوجيه بن المنجا في هذه الفئة ، وحصلوا من الفئة الثانية ثلاثين ألفاً ، ولم تذكر المصادر التاريخية عن مقدار الضرائب التي حصلوها من بقية الفئات سوى أنهم أخذوا من العامة واللحامين[2].

بينما فرض على أسواق دمشق الضرائب التالية:

سوق الخواصين ١٣٠٠٠٠ درهم.

سوق الرماحين ١٠٠٠٠٠ درهم.

سوق علي ٦٠٠٠٠ درهم وفي مصادر أخرى ١٠٠,٠٠٠ درهم.

سوق النحاسين ٦٠٠٠٠٠ درهم وفي البعض الآخر ٦٠,٠٠٠ درهم.

قيسارية الشرب ١٠٠,٠٠٠ درهم.

سوق الذهبيين على صغره وقلة أهله ١٥٠٠ درهم.

بينما فرض على بقية الأسواق وأكابر البلد ٣٠٠,٠٠٠ درهم جبيت من حساب ٤٠٠,٠٠٠ درهم.

١- القلقشندى: صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٢٩- ٣٠- حمادة: دراسة وثقية: المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

٢- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠.

وتولى جمع الأموال عدد من أعيان البلد مارسوا ذلك إما مكرهين كفخر الدين بن السيرجي أو بدافع الرغبة لتحقيق مآرب شخصية مع الغزاة، وأبرزهم على الإطلاق الصفي السنجاري الذي كافأه المغول وأعطوه مئة ألف درهم بينما تذكر مصادر أخرى أنه قبض ثمانين ألف درهم. وإلى جانب علاء الدين استدار قفجق، وأولاد الشيخ على الحريري والحسن بن محمد بن عدنان الحسيني المعروف بابن الحسن (ت ٧٠٨ هـ/ ١٠٣٨ م)[1].

وقد جمع أعيان البلد مع جباة الغزاة كثيراً من الأموال واختلفت المصادر في مقدارها فقيل إن ما حمل إلى خزانة غازان، ثلاثة ملايين سوى ما نهبه الغزاة، حيث كان يخرج إليهم كل يوم أربعمائة غرارة من باب شرقي. بمعنى أنه حبيب (ثلاثة آلاف ألف وستمائة ألف) درهم، وقيل (سبعمائة ألف) لغازان سوى الدواب والقماش والقمح والشعير وغيره من الضرائب العينية التي جمعت للبراطيل، وكان إذا ألزم التاجر بألف درهم فإنه يغرم فوقها بمائتي درهم. أما نصيب بقية قواد المغول وأعوانهم فكان لشيخ الشيوخ ثلاثة آلاف دينار، وهذا غير معقول ذلك أن مقدار ما أخذه يماثل ما جمعه غازان من الأموال، بينما تذكر مصادر أخرى أنه حصل ستمائة ألف دينار وهذا ممكن بينما حصل منجم غازان وناظر أوقافه أصيل الدين الطوسي مائتي ألف وقيل مائة ألف وقد وصل للأمير إسماعيل مائتا ألف درهم عدا ما استخرجه قفجق ولأمراء المغول، وقيل إن الجباية استمرت خمسة وأربعين يوماً رافقها بلاء عظيم تمثل بالقتل وسفك الدماء وهتك الأعراض وحرق الممتلكات[2]، حتى قيل إن عدد القتلى من سكان دمشق وضواحيها بلغ مائة ألف شخص، وليس من السهل تصديق هذه الرواية وقبول الذي نقله المؤرخون لأنه لا يتناسب مع عدد سكانها آنذاك، المهم هو أنها تعكس حجم الخسائر في الأرواح لتوضيح مدى الوحشية المغولية.

هذه الأساليب المتبعة لجباية الضرائب أثارت استنكار الفقهاء ورجال الدين الذين تمنوا الدفاع عن الرعية ومن هؤلاء ابن تيمية الذي حاول مراراً إعفاء الرعية من الأموال ولكنه لم

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٧ – ابن أيبك الدواداري: المرجع نفسه، ص ٢٩-٣٣ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨-٩ ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ٢٩٠- المقريزي: السلوك ق ١، ق ٣، ص ٨٩٣- ٨٩٤- المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ٦٩- العيني: عقد الجمان، ج ٤، ص ٣٤- ٣٦- ٣٩- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٦، ص ٥٣- ٥٤- النعيمي: الدارس، ج١، ص٤٩٤- دهمان: المرجع نفسه، ص١٠٥- ١٠٦- عاشور: العلاقات، ص١٥٢- - عدوان: المماليك، ص١٢٨- ١٢٩.

٢- ابن ايبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٣١- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٣٩٢ – دول، ج ٢، ص ٢٠٣- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٥٨- تحفة الألباب، ج ٢، ص ٢٠٣- ٢٠٤- اليافعي: مراة، ج ٤، ص ٢٣٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- ١٠- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٤- المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨- ٣٩- ٤٧- كرد علي: خطط، ج ٢، ص ١٣٥- شهاب: تيمورلنك، ص ١٦٧- دهمان: ولاة، ص ١٠٠.

ينجح في مهمته[1] ولم تنته عمليات تحصيل الضرائب برحيل غازان، بل فرض قنجق نائب دمشق مجموعة من الضرائب من أجل بولاي أحد قواد المغول[2] ومن أجل قطلوشاه الذي حاصر قلعة دمشق بعد رحيل غازان من أجل إخضاعها، لكنه لم يستطيع دخولها فأشار عليه قنجق، وبكتمر السلاح دار نائب حلب بأن يترك دمشق بمن معه من المغول مقابل حصوله على كمية كبيرة من المال فرضي بذلك ورحل عن دمشق[3]. ونتيجة للجبايات المتعاقبة والكثيرة أصبح أهل دمشق يعانون من الفقر المدقع، فلم يبق معهم شيء من الموال إلا ما يسد رمقاً ضئيلاً، وقد وصف كمال الدين الزملكاني حالهم.

لهفي على جلق يا سوء ما لقيت ... من كل علج في كفره ضمن

بالطم والرم جاؤوا لا عديد لهم ... فالجن بعضهم والحن والبن[4]

وعلى الأغلب فإن مدينة دمشق عانت من المجاعة بسبب الفقر بعد هذه الغزوة مما أدى لانتشار الأوبئة والأمراض بين أفراد المجتمع، ومن المرجح أن السلطات المملوكية حاولت مساعدة السكان والنهوض بمدينة دمشق من جديد، بمساعدة نواب دمشق، ويبدو أنها نجحت في ذلك. فقد اعتمدت في إصلاحها على أقوش الأفرم الذي دافع عن دمشق ضد المغول قدر استطاعته وعلى تنكز الذي اشتهر بحبه للإصلاح والقيام بالمشاريع العمرانية والاقتصادية وقد سعى أثناء فترة نيابته إلى توسيع مدينة دمشق وإصلاح طرقاتها والنهوض بمشاريع عمرانية متعددة، كما يلاحظ أن السلطات خففت من الضرائب المفروضة على بلاد الشام بل عمد السلطان الناصر محمد إلى إلغاء بعضها كالغلة والسجون والأقصاب والبواقي المتراكمة عليهم من سنة ٦٩٨ هـ.

وظلت البلاد تنعم بحالة من الاستقرار النسبي ما بين حملتي غازان وتيمورلنك، فلم تحصل السلطات أثناء هذه الفترة إلا ضرائب يعود مردودها لحكام البلاد، أو للمشاريع العمرانية حتى سنة ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢م فقد جبيت الأموال من دمشق - حلب - طرابلس - من قبل الأمير فرج شاد الدواوين ويرجح أن تكون هذه الجباية بسبب الاستعدادات العسكرية عند ورود

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٤، ص٨- المقريزي: المقفى، ج٧، ص١٧٣- دهمان ولاة، ص ١٠١. - شهاب: تيمورلنك ص١٦٧.

٢- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠- العيني: المصدر نفسه ج ٤، ص ٤٤- دهمان: ولاة، ص ١٠٩.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٩- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤، ص ٨٩١- المقريزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٥- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٤- دهمان: ولاة، ص ١١٣.

الأنباء للسلطات بتحرك تيمورلنك، وقامت السلطات تحديداً سنة ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧م بأخذ زكاة الأموال من التجار وفوض الأمر إلى القاضي الطرابلسي الحنفي[١].

وبقدوم تيمورلنك للبلاد واجتياحه المدن كحلب ودمشق وقعت المنطقة من جديد تحت السيطرة المغولية وعند حصاره لدمشق طلب الطلقزات من المدينة، والطلقزات بلغة المغول يقال لها طلقز، وهي أن يخرج أهل المدينة من كل نوع من الطعام والشراب والملابس تسعة، عندئذ تولى مهمة الجمع القاضي ابن مفلح وساعده مجموعة من الفقهاء والقضاة والتجار وساروا بالطلقزات حتى باب النصر فمنعهم نائب قلعة دمشق وهددهم بحرق المدينة، لكن ابن مفلح لم يلتفت لقوله، بل نزل من السور ومعه الطلقزات وقدمها لتيمورلنك[٢].

ولما اطلع تيمورلنك على الجو العام للمدينة وعلم تشكك آراء الأعيان، وعدم انسجامها مع آراء العامة فرض أموالاً جديدة على سكان دمشق قدرت بألف ألف دينار (مليون) لإعطائها الأمان، إضافة إلى ما تركه العسكر المصري من المال والسلاح والدواب، فعمد ابن مفلح إلى جمع الأموال، وأنجز مهمته بسرعة، وساعده حب العامة في حماية المدينة من الدمار والخراب والحصول على الأمان، ولكن الأموال لم تعجب تيمورلنك وأراد زيادتها ألف تومان، والتومان عبارة عن عشرة آلاف دينار من الذهب، لكن سعر الدينار عندهم يختلف فتكون جملة ذلك عشرة آلاف دينار. كما فرضت الضرائب على المعاهد الدينية والعلمية وألزم مباشر كل وقف من الأوقاف بمال، فأخذ من أوقاف جامع بني أمية مائة ألف درهم، ومن بقية أوقاف الجوامع والمدارس والربط والزوايا شيء معلوم، وفرض على كل إنسان حر وعبد صغير وكبير، أنثى وذكر عشرة دراهم، وعلى مساكن دمشق أجرة ثلاثة أشهر مقدماً، ولما أصبحت الأموال في حوزة تيمورلنك قال لابن مفلح: « **هذا المال بحسابنا إنما هو يسوى ثلاثة آلاف دينار، وقد بقي عليكم سبعة آلاف ألف دينار وظهر لي أنكم عجزتم**»[٣].

جمع أهل دمشق لتيمورلنك أموال التجار المصريين الذين غادروا دمشق، وأموال تجار الفرنجة بعد إلحاح شديد منه، ولما تكامل حصول المال بين يديه ألزم السكان بإحضار سائر ما في المدينة من الخيل والبغال والحمير والجمال وآلات السلاح حقيرها وجليلها، وبذلك

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٤٧٥- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٨٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٠- ابن إياس المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٠- عبد السيد: قيام دولة المماليك الثانية، ص ١٤٠.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨- ١٠٤٩- العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٠٧- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤١- ٢٤٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٢- ص ١٥٢- العلبي: تيمورلنك، ص ١٧١- ١٧٣.

استولى تيمورلنك على مقدرات المدينة[1].

وأبرز من تولى جباية الأموال من أهل دمشق صدقه بن الجابي، ابن المحدث، عبد الملك بن التكريتي المنبوذ ومن المغول عبد الجبار، عضد الدين، عبيد، خواجه مسعود، عمرو كان مثل كاتب الخزانة حيث يأتي بالأموال ويحصرها ويضبطها، وفوض الإدارة جميعها إلى كفاية الله داد أحد أفراد المغول وكان يقطن في دار ابن مشكور خارج باب الصغير، وكان المستخلص في دار الذهب[2].

أمر تيمورلنك الجباة بالتشدد في عمليات التحصيل، وهذا أدى إلى نشوء الخلافات بين الجباة لذلك أمرهم تيمورلنك بتسليم ما يجمعونه يومياً إلى رئيس الجباة كفاية الله داد[3].

وكان جباة تيمورلنك يستخرجون الأموال التي يخبؤها السكان في الأماكن المهجورة، وقد صور لنا المؤرخ ابن عربشاه كيف كان جنود تيمورلنك يعرفون مكان الأموال بقوله:

« ثم ينزل عن دابته، ويأخذ من ذلك التراب ويشمه، ثم يلتفت إلى جهاته الأربع فيقصد بها جانباً ويؤمه، ثم لا يزال يسير بمن معه من الأعوان، حتى يصلوا إلى مكان فيحفروه ويخرجوا كمين الدفائن وما في ذلك المكان من الغلات والخزائن.

وكذلك إذا وصلوا إلى عمائر أو مروا على مقابر، يتوجهون إلى المخبأ كأنهم وضعوه بأيديهم أو أوحت شياطينهم ذلك إليهم، وربما يجيئون إلى مقام، مر على ساكنه فيه أيام، ومضى عليه شهور وأعوام وفيه شيء مطمور، ولم يكن لصاحبه وساكنه به شعور، فبمجرد دخولهم إليه يفتح ذلك ويطلعون عليه، وحين يطلع ساكنه على ذلك يأكل ندامة وحسرة يديه وكان لهم درايات في دهرهم عجيبة، وسهام آراء في عمرهم مصيبة، وكانوا يحملون البقر ويركبونها، ويسرجون الحمر ويلجمونها، ويسابقون على ذلك أصحاب الخيل العراب إلى إحراز قصبات المغانم فيسبقونها ويطعمون الجمل لحم الكلب والحمل، ويقاضون عن شعير الفرس بالقمح والأرز والدخن والزبيب والعدس، وربما أعوزهم في ذلك السفر، فأطعموا دوابهم لحاء الشجر»[4].

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٣- ٢٤٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٤- القرماني: المصدر نفسه، ص ٢٠٩- لامب: المرجع نفسه ص ١٢٤- والتر: المرجع نفسه، ص ١٥٤.

٢- ابن عربشاه: عجائب المقدور، ص ٢٥٩- ٢٦٠- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢٣ – الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٨٩- ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج ٦، ص ٦٤ – شهاب: تيمورلنك، ص ٣٠٩ – والتر: المرجع نفسه، ص ٣١٥- ٣١٦-

٣- شهاب: المرجع نفسه، ص ٣١٥- ٣١٦- والتر: المرجع نفسه، ص ١٥٣.

٤- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٤٧٤.

وبعد أن اكتمل جميع المال قبض تيمورلنك على ابن مفلح ورفاقه وكبله بالأغلال وألزمه مع الأعيان أن يكتبوا له خطط دمشق وحاراتها وسككها فكتبوا له ذلك وقدموه له، ففرقه على أمرائه، وقسم البلد بينهم فساروا إليه، ونزل كل أمير في قسمه وطالب من فيه من السكان بالأموال والذي لا يستطيع الدفع يعاقب بأنواع مختلفة من العذاب، فكانت تهتك الأعراض، ويعذب الأطفال واستمرت أعمال الجباية هذه تسعة عشر يوماً[1].

وقد سببت هذه الضرائب غلاء الأسعار وانحطاط القيمة الشرائية للنقود بعد أن رفض جنوده تحصيلها واكتفوا بالدراهم الفضية والدنانير.

لم يقتصر فرض الضرائب وجبايتها على دمشق فقط بل سادت في مدن أخرى كحلب وطرابلس وصفد وصيدا وبيروت وحمص والبيرة، لكنها اختلفت عن دمشق بكونها عدا حلب لم يدخلها تيمورلنك عسكرياً وإنما جمعوا لتيمورلنك الأموال وبعثوها إليه[2].

وتعرض سكان مدينة حلب لعمليات تعذيب وحشية ماثلت في ذلك أختها دمشق لأنهم لم يستطيعوا تسديد الأموال المفروضة عليهم، فما كان منهم إلا أن طلبوا معونة إخوانهم وأصدقائهم بدمشق ليدفعوا المبالغ المفروضة عليهم إلى خزائن تيمورلنك[3].

وكان المقيمون في قلعة حلب أكثر من تعرض لعمليات التعذيب، فقد طلب منهم تيمورلنك دراهم، واستخلص منهم أموالاً تعجز عن حصرها العقول، إلى جانب استيلاء الجنود عما وجدوه فيها من الأموال والأقمشة التي أذهلتهم، وذكر تيمورلنك أنه لم يجد في الدنيا قلعة فيها هذه الذخائر[4]. واستمرت عمليات الجباية في مدينة حلب خمسة عشر يوماً نهبت خلالها الدور والقصور وأرسلت الجواهر الثمينة والمعدات الفاخرة وأوكل تيمورلنك إلى أحد أمرائه موسى بن حاجي طغاى مع مجموعة كبيرة من الجند حراسة هذه الأموال[5].

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٢٠٨- ابن تغري بردي النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٤- القرماني: المصدر نفسه ص ٢١٠- لامب: المرجع نفسه، ص ١٢٤- شهاب: المرجع نفسه، ص ٣١٦- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٤٠- ١٤١.

٢- ابن عربشاه: المصدر نفسه، ص ٢٢٠- الصيرفي: نزهة، ج ٢، ص ٩٣- لامب: المرجع نفسه، ص ٢٨.

٣- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٠.

٤- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١ ورقة ٣٥٢- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ١٩٦- ١٩٧. ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢١- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٦- السخاوي: الضوء، ج ٣، ص ٤٦.

٥-ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب، ج ١ ورقة ٣٥٢- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ١٩٦- ١٩٧. — ابن تغري بردي: المنهل، ج ٤، ص ١٢١- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٦- السخاوي: الضوء، ج ٣، ص ٤٦.

٣- الضرائب الثابتة:

تنوعت الضرائب الثابتة في فترة البحث ويمكن ذكر أهمها:

أ- الضرائب الخراجية: وهي الضرائب التي تؤخذ من الأراضي المزروعة بالحبوب أو الأشجار المثمرة، وتعطى لصاحب الإقطاع ليؤديها إلى خزانة الدولة، وتختلف ما بين منطقة وأخرى بحسب طبيعة التربة ومدى استغلالها وطريقة ريها. وقد ذكر الخراج في سنة ٧١٣ هـ/ ١٣١٣م حيث حولت الأموال الخراجية لغوطة دمشق، إلى جانب القرى الممتدة من دمشق إلى العريش لصالح السلطان المملوكي[١]. وقد أثبتت ذلك كرد علي حين قال: «وذلك لأن خراجها كان يجبى بسهولة أي أن الجباية التي يسهل الحصول عليها يخص بها السلطان نفسه، أما ما تتعذر جبايته فيتركه لنفقات الدولة»[٢].

ب- الضرائب الهلالية: والتي كانت تحصل شهرياً كضمان البقاء، الآدار والحوانيت والحمامات، الأفران معاصر السيرج والزيت، الزكاة- المواريث- دار العيار، دار الضرب، قصب السكر- مصائد السمك والحشيش[٣].

ج- ضريبة التصقيع والتقويم: فالتصقيع أخذ أجرة شهرين عن الأملاك في كل سنة والتقويم هي تقدير ثمن الدار وأخذ درهم عن كل دينار.

د- الضرائب على الأفراد: وتقسم إلى:

أ- الجزية وأطلق عليها في فترة البحث الجوالي[٤] وتفرض على غير المسلمين وعلى الرجال فقط من أهل الذمة. كما أخذت من بعض طوائف المسلمين كالإسماعيلية الذين أدوها للفرنج قبل المماليك واستمرت في عهد المماليك، فمثلاً في عهد بيبرس كان مقدارها مئة وعشرين ألف درهم كان يحملها إليه في كل سنة زعيمهم نجم الدين حسن بن الشعراني[٥].

ب- ضريبة الحج: وقد فرضت على الحجاج المسلمين والنصارى:

فالحجاج المسيحيون كانوا يدفعون سبعة دراهم عند دخولهم عكا واثني عشر درهماً عند

١- ابن يحيى: تاريخ بيروت، ص ٩٠- كرد علي: غوطة دمشق ص ١٠٢.

٢- كرد علي: المرجع نفسه، ص ١٠٢.

٣- ضومط: الدولة المملوكية- ص ١٠٢- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٧٩- ١٨٢.

٤- الجوالي: جميع جالية الذين جلوا عن أوطانهم، ويسمى في بعض البلدان مال الجماجم وهي الرأس انظر الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ٤٠- دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٥٦.

٥- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٣٦٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٤٨- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٢٨٧.

دخولهم الناصرة، وسبعة دراهم عند قطعهم الجسور وجزية عند مرورهم بنيابة صفد، وقد أزعجت هذه الضريبة الحجاج الأوربيين لأنها كانت مفروضة عليهم[1].

أما الحجاج المسلمون فقد أدوا ضريبة الحج للسلطات وكانت توظف أحياناً لشراء لوازم ومتطلبات حج السلطان[2].

أما الحجاج اليهود: فقد فرضت السلطات عليهم ضريبة باسم رسوم الزيارة، كانوا يدفعونها إلى قرية حيرون في ولاية برصفد وعند زيارة طبرية[3].

هـ- ضرائب اخرى: مثل ضريبة الأغنام وضريبة مال القبان، ضريبة الغلة، ضريبة الجند، ضريبة الخمور. أثر الاجتياح المغولي على هذه الضرائب فقد اضطرت السلطات المملوكية إلى التوقف عن تحصيلها أثناء وجود المغول بالبلاد وعادت لتحصيلها بعد خروجهم وظهور الاستقرار الاقتصادي.

فقد ألغى الظاهر بيبرس ضريبة التصقيع والتقويم لأنه اعتبرها مظلمة وكذلك الخمس والزكاة المعجلة والجوالي المعجلة والتبرع والراجل ومقدارها ستمائة ألف دينار ومن المرجح أن الظروف السياسية هي التي دفعت الظاهر بيبرس للإقدام على هذه الخطوة[4].

أما بالنسبة للجزية فقد اضطرت الظروف السياسية لتحصيلها لأكثر من سنة عام ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م حيث أخذت ثلاث سنين سلفاً وتعجيلاً[5].

وأرسل القائد المغولي غازان في كتاب الأمان لأهل دمشق بعدم التعرض لأهل الذمة من اليهود والصابئة والنصارى ما داموا يؤدون الجزية ولهم الأمان في أموالهم ودمائهم[6].

وحاول اليهود التخلص من أداء الجزية فقد ذكر ابن كثير أنه في سنة ٧٠١ هـ/ ١٣٠١م عقد مجلس لليهود الخيابرة وأحضروا كتاباً مزوراً يزعمون فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم أسقط عنهم الجزية لكن الفقهاء تحققوا من كذبهم وعلى رأسهم ابن تيمية فعادت السلطات لاستيفاء الجزية منهم[7].

١- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٨١- عطا الله: نيابة غزة، ص ١٠١.

٢- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٩٥- ج ٢، ق ٢، ص ٣٥٠.

٣- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٨١.

٤- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٧٧- الطراونة: المرجع نفسه، ص ١٨٢.

٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٩٨.

٦- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٢٢- ٢٣- دهمان: ولاة، ص ٩٤- ٩٥.

٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٩.

- أما بالنسبة لضريبة الأغنام فقد اضطرت السلطات سنة ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٧م لإلغاء نصفها وكانت عبارة عن أربعة دراهم فأصبحت درهمين وربع درهم نتيجة لقلة الأغنام التي أدت لخسارة الخزينة لمتحصلات الضرائب المفروضة عليها وبهذا الإجراء فتح المجال أمام التجار باستيراد الأغنام من الخارج في تحصيلها هذه الضريبة بعد خروج المغول فقد أوردت المصادر أن نورز الخضرى (ت ٨٠٢- ٨٥٢/ ١٣٩٩- ١٤٤٨ م) شاهد الأغنام ببلاد الشام كلها مما يدل على استمرار الضريبة[١].

أما ضريبة الغلة فقد عانى معظم الفلاحين من دفعها. ولتخفيف وطأة الظروف الاقتصادية السيئة فقد قام معظم السلاطين بإسقاطها لفترة قصيرة فقد أبطلت سنوات ٦٨٩ هـ /١٢٩٠ م- ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣م، ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥م، ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٦م وعادت للظهور بعدها لأنها تشكل مورداً هاماً للخزينة[٢].

وألغيت ضريبة الجند سنة ٧٤٢ هـ/ ١٣٤١ م[٣]. بالنسبة لضريبة الخمور فقد ألغيت بعد خروج الغزاة من البلاد سنة (٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م) لأن المغول شجعوا على شرب الخمور وفتح خمارات جديدة لكن السلطان أمر بعد خروجهم بإبطال ضمانها سنة ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨م وتعويض الجند بدلها وفي هذا دلالة على أن هذه الضريبة ارتبطت بالظروف الحربية للبلاد[٤].

لقد بدا واضحاً أثر الحملات العسكرية المغولية في إضعاف الرعية ليس في مواجهة الغزاة عسكرياً بل في الضعف الاجتماعي والاقتصادي مما جعل أغلب الرعية ترضى بكافة الوسائل التي تفرضها السلطات عليهم. وظهرت مساوئ الحملات المتكررة على بلاد الشام بالضغوطات المتكررة من جانب السلطات على الفقهاء لإجبارهم على الإفتاء بجواز الضريبة لتأخذ صفتها الشرعية. ومثلما أثر الاجتياح في استحداث ضرائب جديدة، وفي إلغاء بعضها فقد أثر بدوره على الأسعار، فكثرة الضرائب كانت تدفع الباعة إلى رفع الأسعار لأنهم كانوا يجدون المبرر والعذر في تزايد عبء الضرائب على كواهلهم على مر السنين لذلك لجأ

١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٥١- السخاوي: الضوء، ج ٢، ص ٢٤٠.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٨- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ١٦٦- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٧٥٩- ٧٧٩- ٨٢٤- المقفى، ج ٣، ص ٨٠٢- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠ ٢٠٧- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٥، ص ٢٧٩- النجوم، ج ٨، ص ٢٦- ٦٤- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ١، ص ٣٦٦- القرماني: أخبار الدول، ص ٢٠٠.

٣- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٥٦٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٠، ص ٢٢.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٦١٦، ج ٢، ق ١، ص ٢١١- ج ١، ق ٣، ص ٩٠٠- المقفى، ج ١ ص ٤٥٩- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ٤٦- ٤٧- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٠- ٤٠١.

الباعة إلى الغش في الموازين والمكاييل لتعويض الأموال الضريبية التي دفعوها، ولتحقيق المزيد من الأرباح، والنتيجة كانت الضغط على المستهلك الذي يضطر إلى شراء حاجاته الضرورية فقط. وإلى كساد في حركة الأسواق من حيث حجم المبيعات التي لم تخضع لأي قاعدة[1].

وفي النهاية نقول إن العائدات الضريبية كانت تصرف في وجوه كثيرة وخاصة لتلبية متطلبات الجانب العسكري وجنى ثمارها السلطات المملوكية فقط[2]. بينما عانى العامة من الفقر واضطر الحرفيون لترك أعمالهم والنزوح لمناطق أكثر أمناً وهذا ما انعكس على جودة المصنوعات وإتقانها، بالإضافة لارتياد الناس الأربطة والزوايا وانتشار اللصوص والحرافيش وتفشي الأمراض الخلقية كاللواطة وتعاطي الخمور.

ج - المصادرات:

شكلت المصادرات مورداً من موارد الدخل الحكومية استعملتها السلطات لأسباب متعددة، فكانت إما لتغطية النفقات العسكرية أثناء قدوم الغزاة، ولتغطية نفقات السلطة وخاصة مستلزمات السلطان من حج وأمور غيرها، ولمنع احتكار السماسرة والتجار.

لقد احتل موضوع المصادرات وما تبعه من العقوبات حيزاً هاماً في فترة الدراسة، لأن تلك المصادرات شملت أموال كبار موظفي الدولة حتى المتوفين منهم كالصاحب شمس الدين غبريال ناظر الشام وغيره، ولم تكن المصادرات تتم بشكل إفرادي فقط من قبل السلطات بل شملت عامة الناس عند حصول الغزو ومن قبل قواد هم[3].

والسمة المشتركة لكل عمليات المصادرات التي تمت من قبل السلطات أنها أضعفت من نفوذ كبار التجار في بلاد الشام حيث كانت تتم خلالها مصادرة رؤوس أموالهم، وساعد السلطات في مهمتها التوتر الاجتماعي الذي كان كبيراً في المدن وربما أكبر في المناطق الريفية، ذلك أن فئة التجار والأثرياء - البرجوازية - امتلكت الضياع، الإقطاعات، مراكز إدارية هامة وشعرت بقوة كافية عند حصول الضعف في كافة النواحي إثر مجيء الغزاة، لذلك لم تألُ الحكومة جهداً في معاقبة هذه الفئة عند استقرار الأوضاع الأمنية. ونستطيع تقسيم عمليات المصادرات إلى قسمين:

١- قاسم عبده: دراسات في تاريخ مصر الاقتصادي، ص ٥٥.

٢- لا بيدوس: المرجع نفسه، ص ٤٩.

٣- اليوسفي: تحفة الناظر، ص ٧٨.

١- مصادرات من قبل قواد المغول:

تم خلالها تجريد السكان من كافة الأموال إضافة إلى الممتلكات العينية، فأثناء غزوة هولاكو لم يحصل مصادرات من قبل المغول نتيجة لعدم استقرارهم بالمدينة إلى جانب هزيمتهم في عين جالوت. بينما صودر سكان حلب ودمشق أثناء غزوة غازان ففي دمشق صادر المغول الفرش والأواني والخيول، وأهان غازان الكثيرين من سكان دمشق بمدرسة القيمرية بسبب تحصيل الخيل، ثم صادر الجمال لأنها من عدة الحرب والقتال إلى جانب الأسلحة والغلال الزراعية، وأخرج أكثر من عشرين ألف حيوان كان منهم ما يفوق العشرة آلاف فرس، إلى جانب مصادرة النفائس العلمية والأدبية[١].

كما صادر تيمورلنك في سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م معظم سكان حلب ودمشق، ففي حلب صادر الأموال والأمتعة التي خبأها الأهالي في القلعة، وصادر ومقتنيات الأشخاص الذين غادروا المدينة، وقد ذكر احد من أوكل إليهم ضبط ما هو موجود في القلعة لقاضي حلب أنه ما أخذ من مدينة قط ما أخذ من قلعة حلب[٢].

وبالنسبة لمدينة دمشق فقد صادر كل شيء منها، فقد حصل جميع ما وجد بالمدينة من جمال وبغال وخيول وبلغ عدد الدواب المصادرة مائة وعشرين ألف دابة[٣]. ويدل هذا على أن القواد المغول كانوا يوزعون هذه الغنائم على الجنود وذلك لتشجيعهم على القتال كلما تطلب الأمر.

٢- مصادرات من قبل السلطات:

لقد اتبعت السلطات في بلاد الشام طرائق كثيرة لتحصيل المصادرات التي تنوعت وتعددت أسباب الإقدام عليها. فكان من الأسباب الأولى الموجبة لهذه المصادرات هي الإنفاق على الحملات العسكرية ضد الغزو، فالسلطات وجدت نفسها بحاجة للمال بشكل سريع، ورأت أن الوسيلة الأسرع والأمثل هي القيام بالمصادرات. ففي سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م وصلت الأنباء إلى مسامع الناصر يوسف ملك دمشق باستيلاء المغول على قلعة حلب فصادر أموال الناس لتغطية نفقات الجيش[٤].

١- ابن أيبك الدواداري: المصدر نفسه، ص ٢٣- ٢٩ – اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٠ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٨ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٤ – المقفى، ج ٧، ص ١٧٢ – العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩- عاشور: العلاقات، ص ١٥٢- شهاب: تيمورلنك ص ١٦٧- لابيدوس: مدن الشام، ص ٤٤.

٢- ابن عريشاه: المصدر نفسه، ص ٢١٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٠- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٦٤.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن إياس: ج ١، ق ٢، ص ٦١٣- شهاب: تيمورلنك، ص ٣١٦- لابيدوس: ص ٢٠٨.

٤- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٢٢.

واستغل بعض المتنفذين من حلب الاضطراب والفوضى الذي عم المدينة وقام بمصادرة أموال السكان ونهبهم سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠م، وظلوا يعيثون الفساد حتى قدم إليهم جيش الظاهر بيبرس فأزالوا ذلك كله وصادروا مال أهلها بألف ألف وستمائة ألف[١].

وشجعت أنباء قدوم المغول وحصارهم للرحبة الحكام على مصادرة أموال الناس سنة ٧١٢ هـ/ ١٣١٢م وقد تولى مهمة المصادرة أمين الدين بن الغنام فصادر كلاً من الوزير ومعظم السكان في دمشق، واتبع أساليب كثيرة للتعذيب من أجل تحصيل البضائع والأموال، فقد ضرب بعضهم بالمقارع، بينما أهان الأعيان ومنهم ابن فضل الله محيي الدين[٢].

لقد شهدت فترة البحث مصادرة كبار التجار في بلاد الشام ولم تسعفنا المصادر سوى بالقليل عن أسباب المصادرات، ومن المرجح أن السلطات قامت بهذا العمل لثلاثة أسباب:

١- لاعتقادها بوجود علاقة بين هؤلاء التجار وبين السلطات المغولية قائمة على تهريب البضائع من قبل التجار في بلاد الشام نحو المشرق.

٢- للاحتكار الذي ربما قام به التجار أثناء الهجوم المغولي فقامت السلطات بمصادرتهم لتأديبهم.

٣- لسد عجز الخزينة الحكومية لأن كافة المدخولات الصناعية والتجارية والزراعية خفت وازداد الإنفاق الحكومي كثيراً. وما يدفعنا لتبني الرأيين الأول والثاني أن المصادرات تحتاج لمسوغات عالية جداً مثل الاحتكار والخيانة. وما يدفعنا للتقليل من أهمية الرأي الثالث هو أن السلطات كانت تلجأ عند حصول الأزمات إلى الاقتراض من أصحاب الثروة فما هو الداعي لمصادرتهم إذاً...؟ فالوزير سنجر الشجاعي أجبر تجار الكارم في سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨م على إقراض تجار دمشق الأموال المفروضة عليهم ولم يسلم تجار الكارم أنفسهم من المصادرة حيث فرضت السلطات عليهم الغرامات[٣].

إذا أردنا ضرب الأمثلة على المصادرات بدون مسوغات فهي كثيرة منها المصادرة التي تعرض لها أعيان دمشق سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨م من قبل ناصر الدين المقدسي وهم الشيخ عز الدين حمزة ابن القلانسي، نصير الدين بن سويد، ابن صصرى. فلما حضروا طلب منهم أموالاً فكانت الأموال المطلوبة من الشيخ القلانسي مائة وخمسين ألف درهم، ومن ابن سويد

١- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٣١.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦٧- المقريزي: المصدر نفسه، ج ٢، ق ١، ص ١١٩- ١٢٠.

٣- اشتور: أ: التاريخ الاقتصادي ص ٣٩٤.

ثلاثين ألف درهم، ومن ابن صصرى ثلثمائة ألف درهم، كما طلب من أكابر البلد أموالاً كثيرة، لكن هؤلاء اعتذروا بأنهم لم يحملوا أموالهم لمصر وأبقوها في دمشق فطلب الوزير الشجاعي جماعة من تجار الكارم بمصر وأمرهم أن يقرضوا أعيان دمشق مالاً يحملونه لهم فيما بعد ففعلوا ذلكم وكتبت عليهم الحجج ثم أعادوا المبلغ لأصحابه[1].

إن هذه التجاوزات التي حصلت من رجال الإدارة كالمقدسي وغيره لا يمكن أن تتم لولا ضعف السلاطين المماليك، وساعد المقدسي وغيره في تنفيذ هذه الأعمال ارتباطهم بشبكة من الإداريين ساعدتهم على هذه التجاوزات.

إن هذه الطرق القاسية في المصادرات جعلت النفوس تثور ضد هذه التصرفات، كما علت الأصوات لمطالبة السلطات المملوكية بالعدول عن مثل هذه الطرق[2].

وعالجت السلطات المشاكل الاقتصادية في بلاد الشام والناجمة عن سوء سياستها الداخلية في معظم الأحيان لشكها في وجود علاقة خفية بين التجار وبين المغول، فاستخدمت عمليات المبيعات القسرية (الطرح) للحصول على رؤوس الأموال إلى جانب مصادرة الممتلكات، الحجز على البضائع والأملاك وطرحها على التجار وبيعها حتى يتم بموجبها تحصيل الأموال. وكان هذا الطرح أو البيع القسرى للتجار بسعر يزيد عن قيمة السوق ويخالف رغبات المشترى. وكانت هذه العملية بمثابة مصادرة جزئية لرأس المال وطريقة لجعلها شرعية بإيجاد مسوغ للمصادرات لذلك وحفظاً لماء الوجه صادرت السلطات سنة ٦٨٨ هـ / ١٢٨٩م جماعة من أعيان دمشق وتجارها وطرحت مصادرات تقي الدين توبة من الأخشاب والسكر على أهل دمشق بأضعاف قيمتها ، فكان يحفظ لمن يطرح عليه منع الربع فما دونه، فحصل من ذلك ما يقدر بخمسمائة ألف درهم، كما صادر نائب دمشق الشجاعي نجم الدين عباس الجوهري، وطالبه بأموال كثيرة لم يستطع دفعها ، فاضطر لإبدالها بجواهر قيمتها ثمانون ألف درهم، فرفضها الشجاعي فاضطر نجم الدين أن أحضر خونجاه ذهب مرصعة باللؤلؤة قومت بأربعمائة ألف درهم سبكوها فجاءت في سبعة آلاف دينار[3].

١- ابن الجزرى: المختار، ص ٣٢٥ – ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣ ص ١١٣- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ٦٢- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٣٩ – المقفى، ج ٦، ص ٥٦- دهمان: ولاة، ص ٧٦.

٢- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٥٨- ابن الجزرى: المصدر نفسه، ص ٣٣٥- ٣٣٦- ابن كثير المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١١- ٣١٦- المقريزى: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٤١- ٧٤٢- المقفى، ج ٦، ص ٥٧- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٢٦٩.

٣- النويرى: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ١٦٣- ١٦٤- ابن الجزرى: المصدر نفسه، ص ٣٣٠- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١٣- ٣١٤- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٨١- المقريزى: السلوك ج١، ق٣، ص٧٤٨- لابيدوس: المرجع نفسه، ص١٠٢.

إن الوقوف على ما ذكر فيما مضى يدل على أن السلطات كانت تعاني من نقص في كمية الذهب المستخدم لضرب النقود، فهي رفضت الجواهر وقبلت الذهب وهذا يدل على العجز والتضخم للميزانية الحكومية لقد ارتبطت عمليات الطرح بالفوضى السياسية الناجمة عن قدوم المغول، ففي سنة ٨٠٢ هـ/ ١٣٩٩م تعرض أرباب الأموال بدمشق للضرر الفادح بعد أن طرح عليهم ابن الطبلاوى السكر الحاصل من الأغوار، بحيث أن السكر طرح على فئات متعددة كالفقهاء والقضاة ونقباء القضاة وأهل الغوطة، فسبب ذلك للسكان الضيق والإحراج، وزاد بلاؤهم ما فعله والد نائب دمشق المدعو جركس حين طرح السكر الباقي على الناس، فمقت الناس ذلك لكثرة الضرر الفادح[1]. ويرجح أن ابن الطبلاوى أقدم على هذا العمل بإذن من السلطات التي خشيت من تعامل التجار مع العدو المغولي المتقدم نحو البلاد والتي وصلتها أنباؤه قبل هذا الوقت، أو خشية خذلانها بعدم تزويدها بالمال الكافي لمواجهة الغزو. وسببت عمليات الطرح والبيع القسرية كإجراء اقتصادي الكثير من المتاعب للتجارة، إضافة إلى أنها كانت من عوامل انكماش حركة السواق الداخلية، كما مكنت السلطات من التدخل في جميع مظاهر النظم الاقتصادية، فقد تحمل التجار خسائر كبيرة عبر التحديد غير المتوازن للأسعار، وعرقلة المشاريع التجارية[2].

لقد نتج عن المصادرات التعسفية النزوح باتجاه المناطق الريفية، مما أدى إلى الركود العام سواء الصناعي أو الزراعي أو التجاري، فعلى الصعيد التجاري شهدت تجارة الجملة أو المفرق، التجارة الداخلية أو الخارجية خللاً واضحاً. وعلى الصعيد الصناعي شهدت الحرف والمنتجات قلة الأيدي العاملة، وبالتالي يمكن أن يكون قد اثر ذلك على جودة الصناعة.

كما فسحت الطرق الخاطئة للمصادرات وجباية الأموال الفرصة للحرافيش والزعار بتشكيل ميليشيات شعبية تبنت من خلال تنظيماتها الدفاع عن مصالح الرعية، وأظهرت نفسها بمظهر الحامي والمدافع عنها.

وهنا يتوجب طرح سؤال وهو، لم يعترض أصحاب الأموال والتجار على أعمال المصادرات، التي كانت تقابل بخنوع واستكانة من قبلهم ومن قبل السكان؟ هل كان عليهم أي ممسك تجاه السلطات أو كان ذلك نابعاً من الخوف؟.

من الطبيعي ألا تكون هذه الاستكانة والخنوع نابعة من الخوف فما عرف عن سكان

١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ١٨٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٥٦٦- ٥٧٤.

٢- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٠٥- قاسم عبده: المرجع نفسه، ص ٥٣- أشتور: المرجع نفسه، ص ٤١٢.

بلاد الشام قوتهم وجبروتهم وعدم قبولهم بالذل والضيم، ولولا وجود المسوغات العالية للسلطات لمصادرة التجار لأقدم هؤلاء على الهجرة من البلاد وتركها نهائياً حتى تستتب الأمور فيها وهذا ينطبق على معظم الفترات السابقة. فلم نلحظ أن هناك معارضة من قبلهم تجاه السلطات بل نلحظ تجاوباً مستمراً، فالسلطات كانت دائماً بحاجة للأموال لشراء المواشي لاستخدامها وقت الحرب ووقت السلم، وبحاجة للتحصينات، وشق الطرقات، وغيرها وكانت أموال المصادرات من التجار هي أحد الأسس التي اعتمدتها السلطات لتنفيذ هذه الأعمال مع عدم المعارضة. صحيح أنه في المجتمعات التي قامت ثم اندثرت حصلت تجاوزات من قبل السلطة تجاه عامة الشعب لكنها لم تكن بهذا الشكل المريع، ذلك أنها اقتصرت على فئة محددة. ولولا وجود المسوغات لما احتكمت السلطات إلى هذه الأعمال.

إن الخراب الذي سببته قسوة المغول لا يقارن بنتائج أي غزو سابق، فهذا الخراب أثر على سياسة السلطات الاقتصادية، وأثر على وضع التجار أيضاً. فبدلاً من أن تنفق السلطات الأموال للتنمية الزراعية والصناعية والتجارية، أصبحت تنفقها لتجهيز الجيوش وشراء المعدات والأسلحة، حتى أصبحت في النهاية غير قادرة على الإنفاق فاستطالت على السكان بفرض الضرائب بمسوغات شرعية. إضافة إلى قيامها بالمصادرات.

د- النظام النقدي:

لأي نظام نقدي قاعدة يقوم عليها، وهي إما أن تكون قائمة على معدن واحد أو على معدنين. ونظام المعدن الواحد إما أن يتمثل بالذهب، أو بالفضة، أما نظام المعدنين فيتمثل بهما معاً، وهذا النظام كان سائداً في بلاد الشام في فترة الدراسة[1].

وطبيعياً أن يكون للنظام النقدي أثره على حركة النشاط الاقتصادي، هذا النشاط الذي تأثر بدوره بمؤثرات سياسية واقتصادية عادت بالضرر على البلاد. فلذلك لوحظ وقوع البلاد في أزمات نقدية عديدة حاولت السلطات جاهدة حلها عن طريق إصدار نقود جديدة، سواء كانت هذه النقود دراهم أو دنانير أو فلوس لإنهاء هذه الأزمات.

إن الأحداث السياسية التي مرت بها بلاد الشام والمرتبطة بالغزو المغولي كان لها تأثير كبير على النظام النقدي. فهذه الأحداث أدت إلى مجموعة من الأزمات النقدية التي عالجت السلطات بعضها بينما عجزت عن معالجة الأزمات الأخرى. إن تلك الأحداث دعت السلطات إلى إصدار نقود جديدة عند حصول بعض المعارك العسكرية مع المغول. فالسلطان قطز صك

١- النجيدي: النظام النقدي، ص ٢٠.

سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠م نقوداً تصور الانتصار العظيم الذي حققه العرب المسلمون في عين جالوت ضد جحافل المغول الغازية. إن ظروف الغزو المغولي لبلاد الشام تجعل بعض الباحثين يرجحون انتشار الدراهم اللنكية إلى غزوة تيمورلنك سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م. فقد أشار بعضهم أن هذه الدراهم وصلت إلى مصر سنة ٨١٧ هـ/ ١٤١٤م، وإن كان ذلك صحيحاً فهو يدل على انتشارها في بلاد الشام عند قدوم تيمورلنك للمنطقة. وكان لهذه الدراهم أثر كبير في تخفيف أزمة نقص الفضة في مصر، لكنها نافست الدراهم المملوكية التي أصدرها الأشرف برسباى، فحاولت السلطات منع التعامل بها أكثر من مرة سنة ٨٣١ هـ/ ١٤٢٨م لكن لم يتحقق للسلطات ما أرادت، وظلت تكرر المحاولات حتى سنة ٨٣٤ هـ/ ١٤٣٠م حيث سحبت هذه العملة من الأسواق ودفعتها إلى دار الضرب لتحويلها إلى دراهم فضية مملوكية. ولم تورد المصادر المملوكية بعد هذا التاريخ أي ذكر لها[١].

من الطبيعي أن يكون لانتشار الدراهم المغولية في بلاد الشام أثر على وضعها النقدي، فهو يؤدي إلى منافسة العملة المتداولة بين الرعية، خصوصاً إذا ما علمنا بأن تيمورلنك أقدم في مدينة دمشق على الاستيلاء على النقود الذهبية والفضية، فلم يبق سوى الفلوس النحاسية وهي ما كانت ترفض السلطات التعامل بها بسبب غشها وتزييفها مما أدى إلى حصول مجاعات وكوارث اقتصادية نتيجة عدم وجود النقود للتعامل.

وقد تزامن غزو للبلاد مع تدفق كميات كبيرة من الفضة من آسيا الوسطى إلى كل من بلاد الشام ومصر وغيرها من البلدان الأخرى التي هاجمها المغول، والظاهر أن هذا السيل لم يستمر لفترات طويلة بدليل فقدانها بعد حين حيث اضطرت السلطات إلى صك الفلوس النحاسية بدلها. وقد سبب تدفق الفضة زيادة نسبتها في الدراهم فبعد أن كانت ١/ ٢٠ في الدرهم من الدينار وصلت إلى ١/ ٢٥، ثم إلى ١/ ٣٠ في فترة لاحقة[٢]. ولا يمكن تجاهل ما أحدثه الغزو من أثر على القيمة النقدية للنقود المتداولة في بلاد الشام. فالأوضاع النقدية لم تكن مستقرة خلال السنوات العشر الأولى من العصر المملوكي بسبب عدم استقرار الحالة السياسية إثر غزوة هولاكو، ذلك أن هذه الغزوة أثرت على ارتفاع قيمة الذهب بدليل أنه بعد اتجاه الأوضاع إلى الهدوء سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦١م أصبحت القيمة النقدية للدينار أقل منها في السنة الماضية[٣].

١- المقريزي: السلوك، ج ٤، ص ٢٨٧- ٢٨٨- ٨٥١- ٧٩٣- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٤٨٦- ٤٨٤.

٢- أشتور: المرجع نفسه، ص ٣٨٠- ٣٨١- العلبي: دمشق، ص ٢٤٣- ٢٤٤ – قاسم عبده: دراسات ص ٥٥- ٥٦.

٣- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٢٧٠- ٢٧١.

وشهدت الفترة التي تلت غزوة هولاكو انخفاضاً في القيمة النقدية للدينار، بعد حصول السلطات على كميات وفيرة من الذهب فكثر بذلك عرضه وانخفضت قيمته، لكن هذه القيمة شهدت ارتفاعاً تدريجياً أوائل سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م بحيث وصلت إلى سبعة عشر درهماً فضياً، ثم إلى ثمانية عشر، ثم إلى خمسة وعشرين درهماً فضياً ونصف أواخر سنة ٦٩٩ هـ وبداية سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م[١].

ويرجع المقريزي سبب الارتفاع إلى الظروف الحربية التي كانت تمر بها البلاد والتي تمثلت في الاستعدادات العسكرية إضافة إلى فرض عدد من الضرائب لتجهيز الجيوش فقال:

« واجتمع من ذلك مال عظيم، وصار لكل فارس أربعون ديناراً، وبعثوا إلى كل مقدم نفقة إضافية، وإلى كل من نواب الشام نفقة عسكرية»[٢].

لقد أدت هذه الإجراءات إلى توفير النقود الذهبية بين أيدي التجار، كما أن المبالغ التي أعطيت للجيش أنفقها في التجهيز وشراء ما يلزم من عتاد، مما أدى إلى كثرة تداولها، فتسبب في انخفاض القيمة النقدية لها وذلك ناتج عن كثرة عرضها وقلة الطلب عليها، وما أن زالت الظروف العسكرية حتى تدنت القيمة النقدية للدينار وبلغت سبعة عشر درهماً فضياً[٣].

وإذا كانت غزوة غازان قد أثرت بشكل ملحوظ على القيمة النقدية، فإن ما أحدثته غزوة تيمورلنك كان أعمق وأكبر لأن جنوده أخذوا الدراهم والدنانير ورفضوا الفلوس، فأدى ذلك إلى ارتفاع القيمة النقدية للدنانير والدراهم، حيث بلغ الدينار تسعة وثلاثين درهماً فضياً، بينما أغفلت هذه المصادر قيمة الدرهم الفضي ربما بسبب انعدامه. وبعد عدة أشهر من رحيل تيمورلنك انخفض سعر تبادل الدينار درهماً واحداً ليصبح ثمانية وثلاثين درهماً[٤].

وقد قابل ارتفاع القيمة النقدية للدينار والدرهم انخفاض القيمة النقدية للفلوس، ذلك ما كان بخمسة دراهم لم يؤخذ إلا بدرهم واحد- وكانت الفلوس هي القاعدة النقدية التي تنسب إليها قيمة المبيعات قبل غزوة تيمورلنك ومما دعا إلى ذلك قلة الدراهم الكاملية، وكثرة النفقات في العسكر من الذهب المخلف عن الظاهر برقوق - وانحطاط الفلوس يقابله ارتفاع في قيمة الذهب، فحاولت السلطات حل هذه الأزمة النقدية عن طريق الذهاب إلى

١- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٣٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٢٧١.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩.

٣- المقريزي: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٩.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٥٠- ابن إياس المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣- ٦١٤.

الصيارفة، لكن النتيجة كانت عكسية فقد حصل تدهور نقدي عالجت معضلته السلطات حيث قررت أن يؤخذ في الدينار الافرنتي المشخص تسعة وثلاثين درهماً من الفلوس وكان بلغ بين الناس ثمانية وثلاثين درهماً فتناقص إلى خمسة وثلاثين درهماً[1].

والظاهر أن انحطاط الفلوس استمر لفترة طويلة، حيث تداوله الناس بالميزان عام ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤م حيث أصبح كل رطل بستة دراهم، وصار وزن الفلس ربع درهم بعد أن كان مثقالاً[2].

وشاع استعمال الفلوس في فترة البحث نظراً لتناقص كميات الفضة والذهب، ولكن القيمة النقدية للدرهم والدينار في ارتفاع وانخفاض، لذلك قامت السلطات سنة ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م بشراء النحاس وتصنيعه فلوساً إلى جانب الرصاص الذي كان يخلط مع الفلوس، فاشترت الدولة رطل النحاس بدرهمين وصنعته فلوساً فبلغ الرطل بعشرين درهماً، كما استولت السلطات على الفلوس في بلاد الشام حيث كانت واسعة فقامت بتقطيع كل فلس فيها إلى ست قطع ثم طرحها للتداول[3].

وأجبرت كميات النحاس المتزايدة الاستعمال نتيجة لارتفاع الأسعار سنة ٧٨١ هـ/ ١٣٧٩م الفضة على الاختفاء من التداول، وتوقف استعمالها بحلول سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م، ذلك أن مخزون الفضة في دور الصك تناقص منذ سنة ٧٨٢ هـ/ ١٣٨٠م، إضافة إلى عدم قدرة السلطات استيراده من الخارج بسبب المصاعب المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلدان المصدرة للمعدن، فتوجب إنقاص المحتوى الفضي للدرهم، فبينما بقي معدل صرف الدرهم ٢٠/١ دينار لمدة ١٣٠ سنة، أصبح ٢٥/١، وفيما بعد ٣٠/١ دينار. ومنذ هذا الوقت أصبحت العملة النحاسية المقدرة بالدراهم وسيلة للتبادل العام، وانخفضت قيمة النحاس بسرعة بالمقارنة مع الذهب، ووصلت للهاوية سنة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م، لكننا لا نعتبر هذه الأزمة سبباً للمصاعب الاقتصادية الطويلة الأمد، حيث أن هذه الأزمة كانت قصيرة جداً ومع ذلك سببت الاضطرابات[4]. ومما زاد في ضرب الفلوس التحرك المغولي باتجاه البلاد عام ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦م، فالاستعدادات العسكرية تطلبت عملة نقدية لشراء متطلبات الجيش، عندئذ لم تجد السلطات من حل سوى ضرب فلوس جديدة أصبح بموجبها كل درهم بأربعة وعشرين فلساً، كما بطل التعامل بالفلوس العتيقة التي كانت على مقدارين كل درهم بثمانين أو

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٩٤- ٦٩٥.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٢١٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٩.

٤- لابيدوس: مدن الشام، ص ٦٩.

أربعين فلساً، وأصبحت بالميزان كل رطل بعشرة فتضرر الناس من ذلك كثيراً[1].

وأدى غياب رقابة الأجهزة الإدارية نتيجة ضغط الظروف السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية- ظروف الاجتياح المغولي - إلى إقدام بعض دور صك النقود إلى تزييف العملة، واتخذ التزييف شكلين إنقاص وزنها، وخلطها بمعادن أخرى أقل قيمة منها، وهذا يعني حدوث خلل في عيارها وأشكالها وأحجامها، فكان لعمليات التزييف هذه أكبر الأثر على تذبذب أسعار صرفها، وما نتج عنه من فقدان الثقة بها، والبحث عن عملات أخرى تحوز الثقة مما أثر بشكل حاد على حركة الأسواق بعد أن امتنع بعض الناس من التعامل بها، وهذا ينعكس حتماً على نشاط الحركة التجارية. وكانت عمليات تزييف النقود تسمى الزغل، لذلك لجأت السلطات إلى مواجهة هذا التزييف بإصدار عملات جديدة كما ألغت التعامل بالفلوس نهائياً سنة ٧٧٨ هـ/ ١٣٨٦ م[2].

وقد أكد السبكي في كتابه "معيد النعم" تزييف العملة حيث قال: « وأكثر الصيارفة يخلطون فيصيرون عامة أموال الناس حراماً والناس لا يدرون»[3].

كما أن الأسدى أكد حدوث الزغل:

« وبالجملة فقد خلص من سوء هذه المعاملة أهل بلاد الشام مدة من الزمان لأنها كانت عندهم بالعدد إلى الآن، ولم يتطرق إليها نقص ولا هرش ولا قص فيما مضى من الأيام، ولكن لما طال الزمان، ولم يعتبر مع صحة العدد صحة الميزان، تواطؤوا على العيار وعلى عدم التحرير في آداب الضرب مع النقصان، وبهذا السبب ارتفع بمقدار التفاوت في القيمة في كل مكان».

ثم يشرح الخلط فيقول « أعيد الخلط في دار العيار في بعض أيام الدولة الأيوبية، ثم في التركية والأصل في ذلك من دسائس أهل الفساد وشياطين الأنس الذين هم الأس في خراب البلاد ونصرة العباد فإنهم يظهرون للملوك منفعة ما في العاجل ويحصل فيها وبسببها على التدريج مضار كثيرة في الآجل وغالب المصلحة إنما تكون لهؤلاء النحوس فيما يحملونه من تفاوت العيار، وتدريج الغش إذا أطلق في اليسير سرى وتدرج في الكثير، وصار في ذلك الإمكان لأهل الزغل والفساد، وتدرج الحال إلى أكل الحرام وفساد الأحوال في الأرض والبلاد - واستمر كذلك إلى آخر دولة السلطان الملك الظاهر برقوق، مع أن السلطان الظاهر

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥١٤- ٦٠٣.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٢١٩- قاسم عبده، المرجع نفسه، ص ٥٧- ٥٨ – العلبي: دمشق ص ٢٤٧.

٣- السبكي: معيد النعم، ص ١٣٩.

برقوق اعتنى بها وأصلحها، ولم يبطل العيار، وصارت مع دخول الغش فيها متفاوتة في العدد ثم في الميزان، مجهولة قطع ودراهم صحاح آل أمرها إلى ما حدث من فساد المعاملة وحصول الضيق والحرج بعد انتهاء دولة الناصر فرج في دولته تمكن أهل الغش والزغل والبهرج من الاستطالة وإفساد المعاملة من كثرة ما أفسدوه في العمل»[1].

وهناك أمثلة كثيرة على من غش النقود المتداولة، كالصاحب شمس الدين غبريال (ت ٧٣٤ هـ) الذي غش الدينار البجشوري[2]، بينما قام موظفو دار الضرب سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩م بالتلاعب في عيار الذهب حيث أنقصوا وزنه، فصادر هم نائب دمشق تنكز وغرمهم خمسمائة ألف درهم، وتقرر سعر الدينار من تسعة عشرة درهماً إلى واحد وعشرين درهماً، فيكون بذلك قد ارتفعت القيمة النقدية للدينار[3].

إن هذا التزييف يعود بنتائج سلبية على المجتمع ذلك أنه يؤدي إلى انخفاض القيمة النقدية للعملة المتداولة فيؤثر سلباً على الأسعار التي تشهد حركتها ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة لذلك وقد وصلت في بعض الأحيان إلى مستويات عالية، ومن جراء ذلك عانت البلاد مما يعرف بمشكلة-التضخم إضافة إلى تضرر مصالح الناس، فمن المرجح بأنها ستؤدي إلى تعطيل المصالح، وإغلاق الحوانيت والمتاجر، وانعدام وصول البضائع إلى الأسواق إلى جانب فقدان البلاد لثقة التجار الأجانب، فقد أضعف الفساد حماس طوائف التجار في استخدام تلك النقود.

ومن خلال تتبع سير الحوادث التاريخية في فترة البحث، لوحظ أن المؤرخين لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى أحوال دار الضرب إبان حصول الغزوات المغولية، هل استمر الموظفون في عملهم من إصدار العملات، أم حصل توقف للعمل خصوصاً أن الغزاة مثل غازان وتيمورلنك حاصروا المدن وقطعوا الإمدادات الخارجية عنها، كما أنهم وفي أثناء اقتحامهم للمدن أقدموا على المصادرات وجمع الأموال الذهبية والفضية، وهل كانت دور الضرب منتشرة في كل مدن بلاد الشام؟.

بالنسبة لدور صك النقود، فمع عدم إشارة المصادر التاريخية لتلك الدور وإنتاجها لكن المرجح استمرار العمل في المراكز الإدارية الهامة من حيث الموقع والمساحة وتعداد السكان، وإذا كانت المصادر لم تسعفنا بإحصاءات أو معلومات عن سير عمل هذه الدور، فلعنا نستطيع

١- الأسدي: التيسير والاعتبار، ص ١٢٤- ١٢٦- ١٢٧.

٢- الدينار البجشوري: عملة تصك بموافقة الصاغة والصيرفي ابن البجشور، فقد غشوا الذهب فحملوا المثقال نحو أربعة قراريط فضة. انظر النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٣٢٠.

القول إن الغزات المغولية لم تعطل سيرها بدليل الإصدارات المتتالية بعد ذهاب المغول من البلاد. ويخيل لي أن الغزوات المغولية أثرت بشكل حاد على الإيرادات المالية للسلطات، لأن دور الضرب كانت تعد جهة من جهات الإيراد المالي للخزينة، وكانت السلطات تحصل لقاء ضربها النقود رسوماً وضرائب، لكنها ومن المحتمل لم تزد عما كان عليه زمن الأيوبيين، وبالتالي فإن بطلان صك النقود سيؤدي إلى انقطاع الرسوم ولو لفترة مؤقتة وهذا سينعكس حتماً على الحياة الاقتصادية للسكان.

كما توقف حصول دور الضرب على احتياجاتها من المعدن، حيث أن السلطات كانت تستفيد من تحويل الخامات الذهبية والفضية والنحاسية التي يملكها التجار إلى عملات معدنية، وهذه الخامات كانت تشكل تغطية شبه كاملة لمستلزمات دار الضرب[1].

وثمة علاقة بين القيمة الشرائية النقدية وبين الأسعار، فارتفاع الأسعار يعني انخفاض القيمة الشرائية، والمعروف أن القيمة النقدية ما هي إلا انعكاس للقيمة الشرائية أو لأثمان السلع، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة النقود، وانخفاض الأسعار يعني ارتفاع قيمة النقود، فبمقدار التغير في أثمان السلع يتحدد مقدار التغير في قيمة النقود[2]. وقد تعرضت هذه القيمة إلى التذبذب نتيجة لظروف سياسية واقتصادية متعددة.

فالقيمة الشرائية عاشت حالات من التذبذب وعدم الثبات بسبب السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة والتي ارتبطت بالنظام الإقطاعي ذي الطابع العسكري، فأصحاب الإقطاعات من أمراء وجنود لم يعيروا اهتماماً كبيراً لاستصلاح الأراضي وجعلها أكثر مردوداً بسبب عدم استقرار هذه الإقطاعات التي كان يعاد توزيعها لسبب أو لآخر.

كما أن الإجراءات التي كانت تتخذها السلطات كطرح كميات من البضائع على التجار وعلى العامة بأسعار مضاعفة ، إضافة إلى المداهمات والمصادرات كلها أسباب أدت إلى انخفاض القيمة الشرائية وبالتالي إلى غلاء الأسعار، يضاف إلى الأسباب السابقة الظروف الحربية والعسكرية التي سيطرت على البلاد والتي تمخض عنها الغزو المغولي والتي أدت بالنتيجة إلى إضطرابات اقتصادية واجتماعية عادت بالضرر الفادح على القيمة الشرائية، حيث أدى الغزو إلى ارتفاع الأسعار[3].

١- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

٢- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٣٧٥- ٣٧٦.

٣- اليوسفي: تحفة الناظر، مقدمة المحقق، ص ٨١- ٨٢.

١- العوامل السياسية المؤثرة على القيمة الشرائية (الأسعار):

عند احتمال أي هجوم مغولي ضد مناطق الشام كانت تنشأ حالة من القلق لما يترتب على ذلك- في حال حدوثه- من تأثير على اقتصاد البلاد نتيجة تأثير الطرق التجارية، وعدم انتظام وصول السلع، وتناقص الكمية عن حاجات المستهلكين، كما أن تجهيز السلطات للجيوش والإضطرار إلى المواجهة العسكرية له أثر على المستوى العام للأسعار، فيكثر الطلب على السلع الاستهلاكية، فيؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار التي ترتفع أكثر عند نقص تلك السلع[١].

وهذه العوامل المؤثرة عند تطبيقها على الواقع الذي عاشته الأسعار يتبين لنا القيمة الشرائية للنقود، وحالات الثبات أو التذبذب الذي عاشته الأسعار.

ففي سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م ولما صار المغول حلب مدة أربعة أشهر ومنعوا الدخول والخروج من المدينة ارتفعت الأسعار، فأدى ذلك بالنتيجة إلى انخفاض القيمة الشرائية، وهذا بدوره قاد إلى حدوث كوارث اجتماعية من مجاعات وغيرها فاضطر الناس إلى أكل الحيوانات والجلود[٢]. ولم تنطبق هذه الحال على مدينة حلب فقط بل سادت مدن الشام جميعها، فإثر غزو البلاد من قبل هولاكو أصبحت القوة الشرائية للنقود منخفضة حيث قابلها ارتفاع في الأسعار، فقلت الأقوات، وانعدمت السلع الضرورية، إلى جانب اضطراب النقود وعدم وجود كميات منها وبالذات الفلوس النحاسية[٣].

ومما ساعد على تدهور هذا الوضع النقدي طرح الفرنج لعملة نقدية مغشوشة عرفت بالدراهم اليافية، وكان في المائة منها خمسة عشر درهماً فضة والباقي نحاس، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار فاضطرت السلطات إلى منع التعامل بها. ومن المفيد القول إن أول من غش الدراهم وضربها زيوفاً عبيد الله بن زياد سنة أربع وستين للهجرة حين فرمن البصرة، ومنذ ذلك الحين بدأ الغش واستمر حتى أيام فترة البحث[٤].

وتعرضت القيمة الشرائية للانخفاض نتيجة ارتفاع الأسعار سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦٠م عند هجوم المغول على مدينة حلب. حيث قتلوا الكثير من السكان الأمر الذي أدى إلى قلة العرض وزيادة في الطلب فقاد ذلك إلى ارتفاع الأسعار مما دفع نائب المدينة ايدكين البندقداري

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٥- ١٠٥٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، - ص ٢٤٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٨٦.

٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٤، ص ٤٣٤- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٣٩٠.

٤- المقريزي: لإغاثة الأمة، ص ٦١- ٦٢- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٢- النجيدي: المرجع نفسه، ص ٤٨٤.

(ت٦٨٤ هـ) معالجة هذه المعضلة، فاضطر لترك المدنية لشدة الغلاء بها[١].

وقد أورد أحد تجار حلب أنه لشدة الغلاء بالمدينة اضطر إلى بيع أربع بقرات كانت تدر الواحدة في اليوم من سعر اللبن مئة وأربعين درهماً، كما انه باع خمس نعاج وثلاثة خراف بتسع مائة درهم والذي اشتراهم منه كسب فيهم خمسين درهماً ويقال مائتي درهم، ونتيجة الغلاء اضطر سكان المدينة إلى قطع الطرقات بسبب المجاعة، والقيام بأعمال غير لائقة لتأمين القوت اليومي[٢].

وبعد خروج المغول استقرت البلاد، لكن حركتها بدأت في التذبذب والارتفاع عند قدومهم إلى حارم سنة ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١م، حيث أن أهل دمشق علموا بقدومهم فنزحوا إلى المناطق الآمنة القريبة كالجبال والأرياف، أو إلى المناطق البعيدة كمصر، حيث بلغ ثمن الجمل ألف درهم وأجرته إلى مصر مائتي درهم[٣].

إن ارتفاع الأسعار يؤدي حتماً إلى انخفاض القيمة الشرائية النقدية أي أن الطلب على البضائع سيقل، لأن المستهلك يحجم عن شراء تلك السلع، مما يؤدي إلى كساد في الأسواق التجارية، ويعود هذا الكساد بالضرر على الصناع والتجار وبقية المنتجين، وهذا يشكل خطراً على الاقتصاد المحلي لأن حركة الواردات ستصبح أكثر من حركة الصادرات. وهذا يعني بالضرورة أن متحصلات الدولة (أي التصدير، يعني دخول رأس مال) سيكون أقل من مدفوعات الدولة (واردات سلعية خروج رأس المال) وهذا سيؤدي بالطبع إلى الخلل في ميزان المدفوعات ويتمثل هذا الخلل إما بكونه فائضاً أو عجزاً.

وبوب الباحثون الاقتصاديون- في العصر الحديث- العجز في بابين، الأول عجز مرضي (مقنع) تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات، عندئذ تقوم السلطات بتغطية عن طريق قروض طويلة الأجل من أجل توازن ميزان مدفوعاتها. وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي مما يوقع الدولة في خطر مالي متمثل بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها على المدى البعيد.

والباب الآخر حالة العجز المزمن الطويل الأمد. وفي هذه الحالة تكون الواردات أكبر من الصادرات فتقوم السلطات بتغطية هذا العجز عن طريق تحركات رؤوس الأموال قصيرة

١- ابن عبد الظاهر، الروض، ص ١١٣- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ٢، ورقة ٨٣- المقريزي المقفى، ج ٢، ص ٣٤٧- السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٦٣- عاشور: العلاقات، ص ٧٢.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٧- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٠.

٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠.

الأجل، وهذا يعني أن السلطات لا تستطيع تغطية احتياجاتها المتزايدة، كما أن جهازها الإنتاجي لا يلبي حاجات المستهلكين، ولا يساهم في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات، وبالتالي فان الخلل بكل أبوابه نابع من البنيان الاقتصادي للمجتمع.

أما في حالة الفائض فتكون حركة المعاملات الاقتصادية (الصادرات+ رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل) كبيرة من حيث الصادرات وخروج الأموال الكبيرة إلى الخارج، عندها يجب على الدولة أن تقلل من خروج هذه الأموال للحفاظ على إمكانية الاستثمار داخل البلد، وهذا لم نلحظه في فترة البحث[1].

ولابد بعد هذا التحليل من العودة إلى استعراض الظروف العسكرية المؤثرة على القيمة الشرائية النقدية، فهذه القيمة وصلت إلى مستوى منخفض مقابل ارتفاع الأسعار عندما تعرضت بلاد الشام لهجوم غازان سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م وقد ساعد على ارتفاع الأسعار قلة بعض السلع الضرورية للجيش كالأعلاف من أجل الخيول، إلى جانب ما فرضه غازان على أهل دمشق من الأموال الكثيرة[2].

وشهدت القوة الشرائية ارتفاعاً ملحوظاً بعد خروج غازان من البلاد. وفي ظل الاستعدادات العسكرية لمواجهة الهجوم المغولي المتوقع، فقد خفت الخوف الذي أصاب الناس فانخفضت الأسعار إلى النصف تقريباً[3].

وكانت القوة الشرائية النقدية أكثر تماسكاً سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م فقد كانت الغرارة من القمح تساوي ثلاثمائة درهم، وبعد خروج الغزاة بلغت مائتي درهم إلى جانب هبوط أسعار الأقمشة والغلات الأخرى[4]. غير أن شبح الحروب الذي خيم على بلاد الشام سنة ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م تسبب في أزمات اقتصادية أثرت على حركة التجار الداخلية (السواق) والخارجية، وأدى إلى ارتفاع حركة الأسعار، وعدم توفر المواد الضرورية[5].

١- رمضان (محمد): العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق،١٤٠٤-١٤٠٥ هـ ١٩٨٤-١٩٨٥م ٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٨٣-٨٦-٨٧.

٢- ابن كثير: البداية، ج ١٤، ص ٦- ٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٨٦- ٨٩٣.

٣- ابن ايبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠١- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩.

٤- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤١٥- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٤٠٩- ابن كثير: المصدر نفسه ، ج ١٤، ص ١٤- ١٦- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٩- المقفى، ج ٢، ص ٢٣٨- - العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩.

٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٢- المقفى، ج ٧، ص ١٨٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٨٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٨، ص ١٥٨- عاشور: العلاقات، ص ١٦٧.

وتفيد المصادر بأن حركة الأسعار ما بين حملتي غازان وتيمورلنك تراوحت ما بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لسوء التخطيط الاقتصادي لأجهزة الحكومة، إضافة إلى عوامل أخرى داخلية بحتة لكنه تحديداً في سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨م سببت الأخبار بتحركات تيمورلنك العسكرية ارتفاعاً في الأسعار في معظم مدن بلاد الشام كدمشق وحلب والرملة والقدس، ولم تنخفض الأسعار حتى نقلت السلطات الغلال من مصر لمعالجة الأزمة[١].

وسبب هجوم تيمورلنك على البلاد المجاورة لبلاد الشام سنة ٧٩٨ هـ/ ١٣٩٥م ارتفاعاً في الأسعار في كافة مدنها وشمل كلاً من دمشق، وحماة، طرابلس، حمص، وأدى هذا الارتفاع الملحوظ إلى ظهور الاحتكارات للمواد الغذائية الضرورية، وخاصة الطحين، كما أدى إلى إهمال زراعة الأرض بسبب غلاء البذار وغيره، وقلة الأيدي العاملة، والخوف من اجتياح الغزاة للبلاد[٢].

وأسفر اجتياح تيمورلنك لبلاد الشام إلى تردي مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري إثر قتل الفلاحين وأسر الصناع والحرفيين فجرّ ذلك ويلات على المستوى المعيشي تمثل في حصول المجاعات والأوبئة، فأصبح الجراد غالب قوت الناس حتى أن الرطل منه بيع بأربعة ونصف، بينما بقي الناس حفاة عراة، فكانوا يلبسون العبي والجلود ويبيعون الجراد[٣].

وأثر العامل النقدي في تردي الحالة الاقتصادية وخصوصاً الأسعار أثناء الاجتياح، فقد أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية نتيجة لارتفاع حركة الأسعار، وأوضحت المصادر سبب هذا الانخفاض وعزته إلى قلة كميات الذهب والفضة بسبب الاستيلاء عليها من قبل تيمورلنك[٤].

وبعد انحسار تلك الظروف عادت القيمة الشرائية للنقود إلى مستواها السابق بتراجع الأسعار وانخفاضها، سنة ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١ م- ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢م لكن تأثير الوضع النقدي ظل مسيطراً على الحالة الاقتصادية لسنوات متعددة بعدها، وظل شبح الغلاء يسيطر على المواد الضرورية، وتنقل بعض المصادر التاريخية صوراً توضح حجم المأساة وضخامة الأزمة التي كانت تمر بها البلاد إثر غزوة تيمورلنك والتي جعلت القوة الشرائية النقدية تنخفض بشكل كبير[٥].

١- ابن الفرات: تاريخ، ج ٩، ق ١، ص ٢٤- ٢٥- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٧٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق٣، ص ٢٣٨- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧.

٢- ابن صصرى: الدرة، ص ٢٢٦ – ٢٢٧- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧.

٣- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٢٠٩.

٤- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ١٠٤٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣.

٥- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٥- ابن تغري بردي: النجوم، ص ١٤، ص ٢٩٥- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٦٩.

٢- العوامل الاقتصادية المؤثرة على القيمة الشرائية:

تلت العوامل الاقتصادية سابقتها في الأهمية بالتأثير على الأسعار، حيث كان لها تأثيراتها العميقة على حياة المجتمع في بلاد الشام.

إن قلة الأيدي العاملة ومالها من تأثير على نواحي الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري ينعكس بشكل سلبي على ارتفاع الأسعار، وقلة الأيدي العاملة ناتجة عن قتل معظم العاملين في هذه المجالات الإنتاجية أو أسرهم إثر غزوة تيمورلنك.

وكان للسياسة التجارية، التي سارت عليها السلطات أثر كبير في ارتفاع الأسعار، فما أقدم عليه بعض الشخصيات الحاكمة أو التجارية من احتكار المؤن الغذائية وقت حصول الغزوات المغولية، وما أنتجوه من أساليب في تخزينها كان له نتائج سلبية على الأوضاع الاقتصادية[1].

كما كان للنظام النقدي أثره الفعال على تذبذب حركة الأسعار، إضافة إلى الرسوم والضرائب سواء التي فرضتها السلطات من أجل الإنفاق على الجيش الذي سيتولى مهمة الدفاع عن البلاد ضد الغزاة، أو التي فرضها الغزاة أنفسهم على سكان المدن سواء في أثناء غزوة غازان أو تيمورلنك إلى جانب عمليات السلب والنهب والمصادرات[2].

وأخيراً نستنتج:

أن تذبذب حركة الأسعار أدى إلى بروز ظاهرة التضخم نتيجة للفروقات الكبيرة في الأسعار ونتيجة لانعدام العملة الذهبية والفضية، واستخدام الفلوس النحاسية في عمليات التداول نقوداً رئيسية.

- كانت ظاهرة ارتفاع الأسعار أكثر من ظاهرة الانخفاض، والارتفاع حصل في معظم الأحيان بسبب الهجوم المغولي على بلاد الشام.

إن عدم ثبات القيمة النقدية للعملات أثر على تذبذب الأسعار وعدم ثباتها، وبالتالي عدم استقرار القيمة الشرائية.

- ارتبطت حركة الأسعار بقلة أو وفرة الأيدي العاملة ومالها من تأثير على نواحي الإنتاج الزراعية والتجارية والصناعية، وما يخلفه من ارتفاع أسعار المواد المنتجة.

١- ابن الفرات: تاريخ، ج ٩، ق ١، ص ٤٦١- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٧٨- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٣٨- ٢٢٥- ٢٢٧- زيادة: دمشق، ص ١٤٨، لابيدوس: مدن الشام، ص ٩٧.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٧- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٤- الصفدي: تحفة، ج ٢ ص ٢٠٤- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق٣، ص١٠٤٨- المقفى، ج٧، ص١٧٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج١٢، ص٢٤٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص١١٣.

- إن السياسة الضرائبية التي أنتهجتها السلطات أثرت على حركة الأسعار، فكلما اتجهت هذه السياسة نحو تقليص الضرائب، والعمل على إبطالها كانت تؤدي إلى الاستقرار، لكن لوحظ أن عكس ذلك هو الذي حصل إبان حصول الغزو.

- ارتبطت حركة الأسعار بالاستقرار الاقتصادي للبلاد، فكلما كانت البلاد تشهد استقراراً اقتصادياً فإن القيمة الشرائية لا تتأثر بالأزمات السياسية الناجمة عن الغزو، ونلمس هذا الواقع إثر غزوة هولاكو التي لم يكن لها ذلك التأثير على الناحية الاقتصادية، بينما لوحظ الأثر الكبير لغزوة غازان وتيمورلنك وذلك نابع من عدم الاستقرار الاقتصادي.

وبالرغم من كل ما ذكر فإن السلطات حرصت على درء الأخطار عن ارتفاع الأسعار وحل المعضلات عن طريق الحد من قوة المضاربين، ومراقبة الأسعار سعياً لتخفيضها، ففي سنة ٧٢٤ هـ / ١٣٢٣م حصل غلاء بالشام بسبب قدوم جماعات من الشرق هرباً من الحروب بين قبائل المغول وبسبب انتشار المجاعات والأوبئة في بلادهم، حتى أن الغرارة من الغلال بلغت أكثر من مائتي درهم، فأمر السلطان بنقل الغلال من مصر، فأحضرت إلى بيروت وطرابلس وكانت نحو عشرين ألف أردب سوى ما حمله التجار، ولما أحضرت انخفضت الأسعار إلى مائة وعشرين درهماً، ثم نزل بعدها السعر بشكل كبير حتى أصبح ثمانين درهماً، وأمر بعدها السلطان بإسقاط مكس القوات في الشام وذلك للتخفيف من حدة الغلاء[1].

ولمعرفة معدل ارتفاع الأسعار وانخفاضها انظر الجداول الآتية:

جدول -١- أسعار المواد الاستهلاكية منذ قدوم هولاكو حتى رحيل تيمورلنك

المادة	السعر	السنة	المصدر
الخبز	رطل بدرهمين	٦٥٨ هـ	أبو شامة: تراجم، ص ٢١١- اليونيني: ذيل مرآة ج١، ص ٣٧٦-٣٧٧- ابن صصري: الدرة المضيئة: ص ٨٠- ابن طولون: إعلام ص ٣٢
	كل عشرة أواق بدرهم نقرة	٦٩٥ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨/ ص ٢٠٠-٢١١.
	الرطل بدرهمين أو درهمين ونصف	٦٩٩	الدواداري: الدر، ص ٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٤، ص ١٠ المقريزي: السلوك: ج ١، ق ٣ ص ٨٩٣
	أوقية بدرهم	٧٤٣ هـ	أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٨- - ابن العماد: شذرات الذهب: ٦: ص ١٣٧

١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٣- اليافعي: مرآة الجنان، ج ٤، ص ٢٧٠ – ابن كثير: المصدر نفسه، ١٤، ص ١١٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٢٥٤- ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج ٦، ص ٦٢- ٦٣.

الخبز	سبع أوقيات بدرهم نقرة	٧٤٨ هـ	دهمان: ولاة: ص ١٩٦
	الرطل بدرهمين ونصف	٧٧٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٨٨ ابن طولون: المصدر نفسه، ص ٥١
	الرطل الحلبي بثلاثة دراهم	٧٧٧ هـ	ابن المعراقي: الذيل على العبر: ص ٤٠٢
	كل رطل بدرهم	٧٨٩ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٩، ق ١، ص ٧
	كل ثمان أواق بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٣٣
	كل سبع أواق بدرهم	٧٩٨ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه: ص ٢٢٦-٢٢٧
	كل تسع أواق بدرهم	٧٩٩ هـ	ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه: ج ١، ق ٣، ص ٦١٨
القمح	الغرارة بأربعة مائة درهم أو أربع مائة وخمسين درهم	٦٦٠ هـ	النويري: المصدر نفسيه، ج ٣٠، ص ٦٦- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٣، ص ٢٣٤- المقريزي: السلوك، ج١، ق ٣ ص ٤٦٦
	الغرارة بثلاثمائة أو ثلاثمائة وستين درهم	٦٩٩ هـ	الصفدي: تحفة: ج ٢، ص ٢٠٤-٢٠٥- المقريزي: المقفى: ج ٧، ص ١٧٣- السلوك: ج ١، ق ٣ ص ٨٩٣ - العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦
	الغرارة بثلاثمائة أو ثلاثمائة وستين درهم وأربعمائة ثم انحمل قليلاً حتى بلغ مئة وخمسين درهماً	بعد رحيل غازان سنة ٦٩٩ هـ	الدواداري: المصدر نفسه: ص ٣٤- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٤، ص ١٠- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠١ العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٩
	الغرارة بثلاثمائة درهم وبعد خروج المغول من الشام بلغت الغرارة مائتي درهم	٧٠٠ هـ	النويري: المصدر نفسه: ج ٣١، ص ٤١٥- المقفى: ج ٢ ص ٢٣٨

من أجل معرفة زنة الرطل والأوقية وغيرها انظر الجدول الذي يلي جدول الأسعار.

الجدول رقم ٢ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصدر
قمح	الغرارة بثلاثمائة درهم	٧٤٨ هـ	أبو الفداء المصدر نفسه: ج ٤، ص ١٥١
	الغرارة في الرملة ٣٠٠ درهم فضة حتى شرع أهل مصر في نقل الغلال إليها	٧٩٠ هـ	ابن الفرات تاريخ: ج ٩، ق ١، ص ٢٤-٢٥- المقريزي: السلوك: ج ٣، ق ٢ ص ٥٧٤- ابن قاضي شهبة المصدر نفسه: ج ١، ق ٣ ص ٢٣٩
	في دمشق وصل سعر القمح إلى ٨٥٠ درهماً قل القمح في بلاد الشام حتى ارتفعت الغرارة إلى ٣٥٠ درهماً بينما	٧٩٨ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه: ص ٢٢٦-٢٢٧- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه: ج ١ ق ٣ ص ٥٨٧

	مصادر أخرى تقول إنه وصل إلى ٢٥٠		
قمح	نقص القمح لكثرة الجلب فكانت الغرارة تساوي ٤٠٠ درهم فانحط سعرها إلى ٣٠٠ ثم إلى ٢٥٠ درهماً	٧٧٩ هـ	ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦١٨
	مد القمح بعد رحيل تيمورلنك بـ ٤٠ درهماً فضة المد أربعة أقداح، وبعد دخولهم عينتاب وصلت الغرارة إلى ٣٠٠٠ درهم فضة والغرارة ٣ ارادب مصرية	٨٠٣ هـ	المقريزي: السلوك: ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨- ابن تغري بردي: النجوم: ج ١٢، ص ٢٤٣ ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣
الشعير	الغرارة بثمان مائة وخمسين درهماً	٦٦٠ هـ	النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠ ص ٩٦- ابن كثير: المصدر نفسه: ج ١٣، ص ٢٣٤
	الغرارة بـ ٨٠ درهماً أو يكون طن الشعير وقالت مصادر أخرى بأنه بـ ١٨٠ وأخرى بـ ٢٠٠ وكلن بـ ٢٨ درهم وثم ارتفع وغلت	٦٩٩	الصفدي: تحفة: ج ٢ ص ٢٠٤-٢٠٥- المقريزي: السلوك ج١، ق٣، ص ٨٩٣- المقفى: ج ٧، ص ١٦٩-١٧٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦- عدوان: المماليك ص ١٢٨
	ارتفعت الأسعار نتيجة الجفاف فبلغ سعر الغرارة مائة درهم ثم انحطت هذه الأسعار بوقوع المطر	٦٩٥ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨ ص ٢١٠-٢١١
	الغرارة بمئة درهم ومصادر أخرى تقول بمائتين	٧٩٨ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه: ص ٢٢٦- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧
اللحم	الرطل بخمسة عشر درهماً	٦٥٨ هـ	أبو شامة: ص ٢١١
	الرطل بسبعين درهماً	بعد عين جالوت	اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٦- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٢ العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	الرطل بسبعة عشر درهماً أو خمسة عشرة درهم	٦٥٩ هـ	أبو شامة: ص ٢١١ اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه: ج ٣٠، ص ٤٣
	الرطل بستة أو سبعة دراهم	٦٦٠ هـ	ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٢٣٤-٢٣٥
	الرطل بأربعة دارهم ونصف	٦٦٥ هـ	ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢١٠-٢١١
	الرطل باثني عشر درهم	٦٦٩ هـ	العيني: ج٤ ص٤٦ المقريزي: المقفى ج ٧، ص ١٧٣
	الرطل بدرهمين بعد رحيل غازان	٦٩٩ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ٤ ص ٧٩
	الرطل بتسعة دراهم	٧٠٠ هـ	النويري: ج ٣١، ص ٤١٥- الذهبي: دول، ج ٢ ص ٢٠٦- العبر، ج ٥ ص ٤٠٩- الصفدي الوافي ج ٤
	الرطل بخمسة دراهم أو أكثر	٧٤٨ هـ	أبو الفداء: تاريخ أبو الفداء ج ٤ ص ١٥١

اللبن	الرطل بـ ١٥ درهماً بعد عين جالوت		العيني: المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٩٦
	الرطل بخمسة عشر درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: المصدر نفسه: ج ١، ص ٤٣٦- ج ٢، ض ٩٠- النويري: المصدر نفسه: ج ٣٠، ص ٤٣

جدول ٤ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصادر
السمك	الرطل بثلاثين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠، ص ٤٣
السيرج	الرطل بسبعين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الخل	الرطل بثلاثين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الأرز	الرطل بعشرين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الرمان	الرطل بثلاثين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠، ص ٤٣
السكر	الرطل بمئة درهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	الرطل بـ ٥٠ درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠ ص ٤٣
الحلوى	الرطل بـ ٥٠ درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
العسل	الرطل بـ ٥٠ درهماً بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
الشراب	الرطل بـ ٧٠ درهماً بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	الرطل بستين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
الجدي	بمائة درهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: المصدر نفسه: ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠
الرضيع	بأربعين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٣٦
الدجاجة	بعشرة دراهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	العيني: ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠

الجدول رقم ٥ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصدر
الدجاجة	بخمسة دراهم	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠ ص ٤٣
البيضة	١,٥ درهم بعد عين جالوت	٦٥٨ هـ	اليونيني: المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٤٣ - العيني: ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	كل أربع بيضات بدرهم	٦٩٩ هـ	المقريزي: المقفى: ج ٧، ص ١٧٣ العيني: ج ٤، ص ٤٦
	كل خمس بيضات بدرهم	٦٩٩ هـ	أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥١ ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٠

البصل	البصلة بنصف درهم	٦٥٨+٦٥٩ د	النويري: ج ٣٠، ص ٤٣ العيني ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠
البقل	باقة البقل بنصف درهم بعد عين جالوت	٦٥٩ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
	باقة البقل بدرهم	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري: ج ٣٠، ص ٤٣
البطيخة	بأربعين درهماً	٦٥٩ هـ	اليونيني: ج ١ ص ٤٣٦- النويري ج ٣٠، ص ٤٣
التفاحة	بخمسة دراهم	٦٥٩ هـ	اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٦- النويري: المصدر نفسه ج ٣٠ العيني ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠
الزيت	بستة دراهم أو سبعة	٦٩٩ هـ	أبو الفداء: المصدر نفسه: ج ٤، ص ١٥١ المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٣- العيني: ج١ ص ٢٦٩-٢٧٠
الجبن	الأوقية بـ ١٥ أو درهم	٦٥٨ هـ	أبو شامة: المصدر نفسه، ص ٢١١- اليونيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٦ ابن صصري: ص ١٨٠
	الرطل باثني عشر درهماً	٦٩٩ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦
الثوم	أوقية بدرهم	٦٥٨ هـ	أبو شامة: ص ٢١١ اليونيني: المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧٦
العنب	الرطل بدرهمين	٦٥٨ هـ	اليونيني: المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧٦
	ثلاثة أرطال بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٤٠
التين	٣ أو ٤ أرطال بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: المصدر نفسه، ص ١٤٠
الدراق	ثلاثة أرطال إلا ثلثاً بدرهم	٧٩٥ هـ	ابن صصري: ص ١٤٠

جدول رقم ٦ أسعار

المادة	السعر	السنة	المصدر
القيرسي	أوقية بدرهم	٦٥٨ هـ	أبو شامة: ص ٢١١ اليونيني: ج١، ص ٣٧٦
الذهب	كان بخمسة وعشرين درهماً وانحط إلى سبعة عشر درهماً بعد رحيل غازان	٧٠٠ هـ	المقريزي: المقفى، ج ٧ ص ١٧٤
	ارتفع سعره كثيراً لأن الفضة كانت في غاية الغلاء	٨٠٣ هـ	العسقلاني: أنباء، ج ٤، ص ٢٣١
	زاد السعر عن الحد في دمشق حتى صار سعر المثقال الهرجة ٦٥ درهماً والدينار المشخص يساوي درهماً	٨٠٥ هـ	ابن تغري بردي: النجوم: ج ١٢، ص ١٩٧
الحيوانات	الجمل بألف والحمار بستمائة	٧٠٢ هـ	المقريزي: المقفى ج٧، ص١٨٠ العيني ج٤، ص٢٢٨
	خروفان بخمسمائة درهم	٧٠٠ هـ	العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣١

الحيوانات	ارتفعت أسعار حيوانات النقل والحمير لأن أخبار تيمورلنك والفتوحات التي قامت بها جيوشه هي التي أدت إلى هذا الارتفاع	٨٠٣ هـ	شهاب: تيمورلنك: ص ٣٨٦
	عندما خرج العلماء الدماشقة إلى غازان من أجل اخذ الأمان لدمشق بلغ سعر الفرس ٦٥ درهماً والحوثن الذي قيمته ٢٠٠ درهم ٢٠ درهماً	٦٩٩ هـ	الدواداري: المصدر نفسه، ص ١٩
يلاحظ ارتفاع سعر الذهب وقلته في الأسواق، وبسب الاستيلاء عليه من قبل تيمورلنك			

الجدول رقم ٧ أوزان

الوزن	القيمة	المصدر
الأوقية	تساوي بغض النظر عن استثناءات قليلة ١٢/١ من الرطل	هنتس(فالتر) المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، عمان، ١٩٧٠، ص ١٩-٢٠
الأوقية الدمشقية	كانت تساوي ١٢/١ رطل وقيمتها ٥٠ درهماً	
الأوقية الحلبية	كانت تساوي ٦٠٣ درهماً عند الشيزري، وعند القلقشندي تساوي ٦٠ درهماً كل درهم ٣,١٦٧ غ	
الأوقية الحموية	تساوي ٥٥ درهماً	
الأوقية الحمصية	كانت تساوي ٧٢ درهماً	
الأوقية المقدسية	كانت تساوي ٦٦,٣ درهما	
الرطل	يساوي أساساً اثنتي عشرة أوقية، ويساوي ١/١٠٠ من القنطار	هنتس: المرجع نفسه، ص ٣٠-٣٢-٣٤-٣٥
الرطل في القدس في القرن ١٨	يساوي ٨٠٠ درهم = ٢,٥ كغ	
الرطل في الرملة	يساوي ٣٤٣ درهم = ٢,٣٢١ كغ	
رطل عكا في القرن الرابع عشر	الرطل = ١٢ أوقية ٤٤ بيز = ٢,٢ كغ وزناً محتملاً	
في دمشق	الرطل = ١,٨٥ كغ وفي القرن الخامس عشر الرطل يتراوح بيمن ١,٨٧ كغ و١,٨٤ كغ أي = ١,٨٥ كغ	
رطل حلب حسب تقديرات العمري	٧٢٠ درهماً وهو ١٢ أوقية ٦٠,٣ والرطل = ٢,٢٧٣ كغ	
رطل طرابلس	= ٦٣٠ درهماً = ٣,١٢٥ غم، ١,٩٦٨ كغ	
رطل حمص في العصور الوسطى	٨٦٤ درهماً = ٢,٧ كغ	

رطل حماة	٢.٠٦٢ درهماً وفي شيزر: ٢.١٣٧	
الغرارة مكيال دمشقي للحنطة	تتألف من ١٢ كيلاً و ٧٢ مداً دمشقياً وعن العمري الغرارة الواحدة ومد ونصف تساوي ٣ أرادب مصرية ويكون وزن الغرارة ٢٠٤.٥ كغ قمح أو حوالي ٢٦٥ لتراً بوصفها مكيال	هنتس: المرجع نفسه، ص ٦٤
غرارة غزة	١.٥ غرارة دمشقية أي ٣٠٦.٧٥ كغ قمحاً وحوالي ٣٩٧.٥ لتر	
غرارة القدس	٣ غرائر دمشقية = ٦١٣.٥ كغم	
المد	المد الشعري ١.٤ صاع. وفي أواخر العصور الوسطى كان الـ ٧٢ مداً تعادل الغرارة الدمشقية وكان ٧٣.٥ مد = ٣ أرادب مصرية. فالمد السوري = ٢.٨٤ كغ	هنتس المرجع نفسه، ص ٧٤-٧٥
مد فلسطين	٢.٣ قفيز، كل قفيز ٤ ويبات = ٢٤ صاعاً	
المكوك في حلب	١٩ سنبلاً من سنابل شيزر، كل سنبل منها ١.٥ رطل ويتوازن مع وزن من القمح قدره ٦١كغ	هنتس: المرجع نفسه، ص ٧٩
عند العمرى	٢.٥ مكوك تعادل غرارة دمشقية واحدة = ٨١.٧٥ كغ قمحاً وعند القلقشندي المكوك الحلبي = ٧ ويبات مصرية = ٨١.٢ كغ	
في الرملة	كل ٨ مكوك = قفيز واحد	

مواسم الغلاء والرخص:

وقع غلاء سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩م حيث ارتفعت أسعار جميع الأشياء[١].

وقع غلاء سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٦٠ م[٢].

اشتد الغلاء سنة ٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م في جميع مناطق بلاد الشام[٣].

سنة ٦٩٥ ه/ ١٢٩٥م كان غلاء بالشام وكان بسبب الوباء والفناء بمصر[٤].

كان غلاء سنة ٦٩٩ هـ / ١٢٩٩م بسبب قدوم غازان ورغم الأمان الذي قدمه ظلت الأسعار تحافظ على ارتفاعها[٥].

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢١١- ابن صصرى: الدرة، ص ١٨٠- ابن طولون: إعلام، ص ٣٢.

٢- ابن عبد الظاهر الروض ص٩٨- ١١٣- ابن خطيب الناصرية: الدر المنتخب ج٢، ص٨٣- المقريزي: السلوك ج١، ق٢، ص٤٦٦

٣- النويري: المصدر نفسه، ج٣٠، ص٦٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج١٣، ص٢٣٤- ٢٣٥ — المقريزي- السلوك، ج١، ق٢، ص ٤٦٦

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٤٣.

٥- النويري: ج ٣١، ص ٣٩٧- الذهبي: دول، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: ج ١٤، ص ٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦.

كان غلاء عند ما تواردت الأنباء بقدوم غازان سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م[١].

سنة ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧م كان غلاء بالشام وبمصر أيضاً حتى هاجر الكثير[٢].

سنة ٧٧٥ هـ/ ١٢٧٣م كان غلاء بدمشق، حتى أن بيدمر أهمل مصالح المسلمين، كما غلت الأسعار في حلب حتى أكلت الناس الميتة[٣].

سنة ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧م غلت الأسعار كثيراً بدمشق[٤].

سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٧م غلت الأسعار نتيجة تحركات تيمورلنك[٥].

سنة ٧٩٤ هـ/ ١٣٩١م غلت الأسعار بالشام[٦].

سنة ٧٩٥/ ١٣٩٢م غلت الأسعار بدمشق[٧].

سنة ٧٩٨ هـ/ ١٣٩٥م ارتفعت الأسعار كثيراً[٨].

سنة ٨٠١ هـ/ ١٣٩٨م رخصت الأسعار[٩].

سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م ارتفعت الأسعار بسبب قدومه للمنطقة، ودخوله المدن الواحدة تلو الأخرى[١٠].

سنة ٨٠٤ هـ /١٤٠١م رخصت الأسعار[١١].

سنة ٨٠٥ هـ/ ١٤٠٢م رخصت الأسعار بالشام والبلاد الشمالية.

١- الذهبي: العبر، ج ٥، ص ٤٠٩- دول، ج ٢، ص ٢٠٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٩.

٢- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ١٥٠- ١٥١- دهمان: ولاة، ص ١٩٦.

٣- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٨٨- ابن طولون: المصدر نفسه، ص ٥١- دهمان: المرجع نفسه ص ٢٣٣.

٤- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٦، ق ١، ص ٧.

٥- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٤- ٢٥ – المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٧٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢٣٨.

٦- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١١٠- ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج ٦، ص ٣٢٢.

٧- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٣٣.

٨- ابن صصرى: المصدر نفسه، ص ١٢٦- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه ج ١، ق ٣، ص ٥٨٧.

٩- العسقلاني: إنباء، ج ٤، ص ٢٣١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٤٨- ابن تغري بردي النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣.

١٠- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ص ٤٩٢.

١١- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ١٥- الصيرفي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٩.

هـ - الأوقاف:

يقصد بالأوقاف الأراضي والمنشآت التي يخصصها المسلمون لأغراض دينية أو للمجاهدين أو لليتامى أو لبناء المعالم الحضارية كالحصون والبيمارستانات إضافة إلى المعاهد الدينية كالزوايا والأربطة وغيرها. من المنافع العامة. وكانت الأوقاف على نوعين خاصة يوقفها الأمراء والأغنياء، ورسمية توقف من قبل الدولة متمثلة بالسلطان والنواب لتصرف على بعض المنشآت الدينية والاجتماعية العامة، فالأوقاف كانت مصدراً لتمويل الحركة العلمية، وكانت مصدراً للإنفاق على الحملات العسكرية الموكل اليهارد الغزاة المغول عن البلاد. وكان الوقف يشتمل على ثلاثة أقسام، وقف الذرية، الخير، الوقف الثالث نوع مشترك تخصص فيه الأملاك للورثة، وبعدهم لوجوه الخير[1].

ولم يكمن تخصيص الأوقاف حكراً على المسلمين فقط، بل كان لأهل الذمة من اليهود والنصارى أوقاف كثيرة، فمثلاً أهل الذمة قد أوقفوا الكثير على كنيسة القيامة أو البطركية التي أستأجرها الشقيقان داود بن نصرو أحمد بن نصر. أما اليهود فقد امتلكوا كنيساً في القدس وأوقافاً خاصة بهم[2].

وكان القيم على الأوقاف يسمى شاد الأوقاف، وقد اختلفت رتبة المتولين لهذا المنصب بين مدينة وأخرى، ففي دمشق كانت عادتها أمرة عشرة، وربما كانت طبلخاناه، بينما كانت في مدينة حلب تقدمه ألف وطبلخاناه، وكان متوليها يعين من الأبواب السلطانية، وبذلك تكون رتبة شاد الأوقاف في حلب أعلى من دمشق.

وكان يساعد شاد الأوقاف في عمله مجموعة من المشرفين، الشهود، العمال، أصحاب الديوان أو المستوفين إلى جانب مجموعة من النظار الذين تطاول بعضهم وأكل أموال الأوقاف[3].

وقد استغل هؤلاء مناصبهم وقاموا بأعمال غير شرعية عبر عنها السبكي في كتب الفتاوى:

« ويترتب على ذلك مفاسد كثيرة منها مختص بالناظر ومنها مشترك بينه وبين غيره، فمن

١- غوانمة: نيابة القدس، ص ١٠٧- العلبي: دمشق، ص ١٦٢.

٢- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٣، ص ٥٦- غوانمة: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٣- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٤٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣١٦- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٦٤-٦٥- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٤١- العسقلاني: أنباء، ج ٢، ص (٨٣)- القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨٦-٢٨١- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٢٦٩.

المختص بالناظر أنه تطول المدة ويظن كثير من الناس أنه انتهى إليه بشرط الواقف فيشهد له بذلك وربما يسنده إلى غيره، ... ومن المختص بالناظر أنه قد يكون كبيراً أو صغيراً فيكبر بعد ذلك ويستقل بالكلام وتكبر نفسه عن استئذان الحاكم أو امتثال أمره فينسلخ ذلك من ديوان الحكم بالكلية وهو خلاف شرط الواقف وخلاف حكم الشارع أن النظر للحاكم.ومن المختص بالناظر أنه يبقى مطلق التصرف فيؤخر ما يراه من المدد الطويلة ويتصرف بأنواع التصرفات التي تقتضي العرف والشرع مراجعة القاضي فيها فلا يراجعه فيحصل بذلك مفاسد لا تحصى، وكل ذلك لتسميته ناظراً وإجراء حكم الناظر المستقل عليه، ومن المختص بالناظر أنه قد يتوهم أن جعل القاضي له ناظراً كشرط الواقف وقد يتوهم بعض الناس ذلك فيقول الواقف إذا شرط النظر لشخص ارتبط شرحه، وإذا لم يشترط بقي مبهماً، وإذا ولى القاضي ناظراً كان يقيناً لذلك المبهم فيصير كالمشروط من الواقف فلا يجوز تغييره وهذا حال باطل.. ومن المفاسد المشتركة بين الناظر وغيره أنه إذا بقي شخص منفرد بوظيفته كناظر أو عامل أو غيرهما يأخذ على خط القاضي توقيعاً بالجمل عليه ثم لا يقدر القاضي يعزله بعد ذلك بل يبقى متمسكاً بذلك التوقيع ويوهم أرباب الدولة من جهة السلطان أو نائبه فلا يقدر القاضي على عزله ولو بان منه ألف مصيبة وتبقى تلك الوظيفة دائماً لا تؤخذ إلا بتوقيع ولا للقاضي فيها حديث»[1].

ونتيجة للغزو على بلاد الشام فقد جرى اعتداء على أموال وأملاك الأوقاف التي كانت تؤدي خدمات دينية واقتصادية وثقافية. هذا الاعتداء حصل إما من قبل قواد وجنود المغول، أو من قبل رجالات الإدارة المتحكمين بالبلاد فأصبحت موارد الأوقاف هدفاً للاستغلال والسلب والاستثمار من قبل هؤلاء الرجال، لذلك فقد طرأ تبدل وتغير جذري على موارد هذه الأوقاف والتي عادت بالضرر الكبير على المجتمع، فالمفروض أن تصرف موارد هذه الأوقاف في سبل الخير كإطعام الخبز مثلاً لمن يرد إلى إحدى المدن كالقدس مثلاً أصبحت تصرف في طرق غير شرعية[2].

وهناك سؤال مطروح على بساط البحث وهو ماذا حصل لموارد الأوقاف إثر الحملات العسكرية؟ هل طرأ تغير جذري على إنفاق الموارد أو تحصيلها أم لم يطرأ؟.

من الجدير بالذكر أنه عندما دخل هولاكو سنة ٦٥٩ هـ/ ١٢٥٩م إلى بلاد الشام عين

١- السبكي: فتاوى السبكي، ص ١٥٥- ١٥٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٢١.

قاضياً للقضاة وناظراً للأوقاف وهو كمال الدين عمر بن بندار التفليسي[1]. ولم تذكر المصادر غير ذلك، لكن يستدل من هذا التعيين أن هولاكو أراد الاستيلاء على موارد الأوقاف ولولا ذلك لما عين كمال الدين في هذا المنصب ولأبقى الذي قبله.

وأثرت غزوة غازان أكثر من سابقتها على الأوقاف، فقد عمد إلى المصادرات والإحراق والسلب لمعظم هذه الأوقاف مما أدى إلى اندثار وضياع الكثير منها وبالتالي إلى توقف وارداتها التي كانت تعود بالفائدة إما إلى المستفيدين منها من العامة، أو إلى السلطات.

ذلك أنه عندما دخل غازان بلاد الشام رافقه الأصيل حسن فحكمه في أوقاف الشام وكانت نتيجة ذلك أن نهب موارد الأوقاف وسلبها، ولم يقتصر النهب على الأصيل بل أشترك به بعض الحكام كنائب دمشق قنجق، حيث استولى على معظم أوقاف المدارس، وهذا يعني أنه حرم الكثير من الطلاب ومن المعلمين العون المادي الذي كانت تقدمه لهم هذه الأوقاف، فأثر على معيشتهم اليومية، وأثر على استمرار تلقيهم العلم في المدارس، وهذا بالنتيجة يعني تأثر الحالة العلمية بذلك[2].

وبالرغم من تنمية موارد وريع الأوقاف بعد غزوة غازان، إلا أن غزوة تيمورلنك أضرت بها كثيراً، فما دامت الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية قد لحقتها الأضرار الفادحة، فلا بد أن تكون الأوقاف قد لحقها قسم من هذه الأضرار. فعند ما دخل تيمورلنك إلى دمشق فرض على مباشر كل وقف من سائر الأوقاف كمية من المال، فأخذ من أوقاف جامع بني أمية مائة ألف درهم شامية، ومن بقية أوقاف الجوامع والمدارس شيئاً معلوماً[3].

وهنا يوجد سؤال آخر وهو إذا كانت موارد أوقاف جامع بني أمية والجوامع والمدارس قد استولى عليها تيمورلنك فمن أين استطاعت الإنفاق على الجوامع والمدارس؟ هل كان ذلك من مال السلطان الخاص، أو عن طريق فرض الضرائب، أو هل كان ذلك من الخزينة العامة؟.

إن هذا السؤال لم أجد الإجابة عليه عند البحث في المصادر، لكن يخيل لي أن الإنفاق قد تم من الخزينة العامة إلى جانب أموال الصدقات والتبرعات، وكان الإنفاق على الجوامع والمدارس، إلى جانب الإنفاق على مشاريع الترميم والإصلاح للمنشآت التي خربها المغول،

١- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ٧٦- ٧٧.

٢- ابن شاكر: فوات، ج ٢، ص ٣١٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- المقريزي: السلوك، ج ١ ق ٣، ص ٨٩٤- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٩- ٤٦.

٣- المقريزي: السلوك ج٣، ق٣، ص١٠٤٨- ابن تغري بردي: النجوم، ج١٢، ص٢٤٢- ابن إياس المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص٦١٢.

والإنفاق على تسليح الجيش هي أحد العوامل الرئيسية في انهيار الدولة المملوكية، لأن الانهيار لا يكون فجأة وإنما يكون نتيجة لسنوات طويلة، فالإنفاق رافقه ضعف في الدخل الحكومي وهذا بدوره أدى إلى العجز وإلى التضخم.

كما أجبر الضغط المغولي السلاطين المماليك على منح الأوقاف كإقطاعات للأمراء، ففي سنة ٦٥٩ هـ ١٢٦٠م أخرج الظاهر بيبرس أوقاف الخليل من إقطاعات الأمراء[1].

وانعكست الضرائب المفروضة على الإقطاعات بشكل حاد على الأوقاف، فالمصادرات المتعددة، والضرائب على الأراضي الإقطاعية اضطرت أصحاب الإقطاعات إلى تحويلها إلى أوقاف- أحباس- لتنجو من المصادرات، فكثر الواقفون، وكان غالبيتهم من الحكام، وقد أورد لنا الأديب محمد كرد علي ذلك « وكان العمال كثيراً ما يقبلون الأرض أي يضمونها ويضيفون دخلها إلى بيت المال. ومن العمال من كان يحبس القرى على مصالح المدينة ومرافقها قاصداً بذلك عمارتها. وهذا من أول الحباس في الشام. وكثرت الأوقاف الخيرية والأهلية بكثرة الظلم وشدة الاستبداد في العصور التالية، فكان الواقفون وأكثرهم من رجال الدولة يقفون على الجوامع والمدارس وأعمال البر لتنجو أملاكهم وضياعهم من المصادرة. وأتت عهود كثرت فيها أوقاف الغوطة فقام رجال أذكياء أنقذوا الأوقاف بأن حلوها بحيل سموها شرعية واخترعوا لها أسماء كالتحكير والاحترام والإجارتين والمرصد وأخرجوها عن ملك الوقف إلى الملك الخاص، وكثرت هذه الحيل أيام العثمانيين. وكانوا على عهد المماليك يؤجرون ملك الوقف مئة سنة وفي العهود الأخيرة أنزلوا مدة الإيجار إلى ثلاث سنين.

وما سلم الوقف من الاحتيال على حله واستصفاء أعيانه حتى وقف الجوامع والمدارس والمبرات المجمع على نفعها.. وأصحاب الأوقاف ما برحوا يزعمون أن شرط الواقف كنص الشارع، كلمات اخترعها من عاشوا بسرقة الأوقاف، حللوا لأنفسهم وحرموا على غيرهم، وكان من العوامل في الإخلال بنظام الوقف تحيل طائفة من القضاة على إخراجه عما وضع له. كان يقصد بالوقف في أول وضعه الخير فأصبح في الزمن الأخير شراً.

وأضر الوقف في العمران وهو آخذ بالزوال سنة عن سنة بتوفير الأهلين على الاستبدال الذي كان نفعه ظاهراً، كما كان من النعم على هذا الإقليم كون أرضها مقسمة بين أهلها قسمة طبيعية، فلا ترى فيها زراعات كثيرة إلا نادراً، ومهما بلغ من سعة المزارع الكبرى أو

١- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٨٩- النويري: المصدر نفسه، ج ٣٠، ص ٢٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٤- غوانمة: المرجع نفسه، ص ١٠٨.

الحوائيت فإنها تدار بعناية كما تدار الزراعات الصغيرة، ويظهر أنها كانت على ذلك منذ الزمن الأطول»[1].

وظهر في فترة البحث لفظ الاقتراض من أموال الأوقاف وكان ذلك حيلة جديدة من قبل السلطات استخدمتها من أجل تسليح الجيش إثر قدوم الغزاة. فعند ورود الأنباء بقدوم غازان طالبت السلطات- ولاة المال- بالأموال فاقترضوا أموال الأيتام وأموال أوقاف الأسرى لأجل الجيش، وهذه الطرق جميعها غير شرعية وغير قانونية، فالمفروض أن هناك خزينة مالية تدفع جميع متطلبات النفقات العسكرية[2].

وعاودت السلطات المطالبة بأموال الأوقاف سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧م من أجل الاستعانة على قتال العدو المغولي، وقد سوغت طلبها بخلو الخزائن من الأموال، واستشير الفقهاء والعلماء في هذه القضية، فوافق بعض القضاة، وعارض آخرون باعتبار أن أموال الأوقاف لا تؤخذ، ثم اقتضى الرأي أن يؤخذ من التجار الزكوات، فشرع في الأخذ منهم، فاستخرج ليوم واحد ثم أبطل ذلك ورد المال إلى أصحابه،واتفق الفقهاء في النهاية على أن يؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن إضافة إلى خراج الأرضي سنة كاملة مع بقاء الأوقاف على حالها[3].

وفي سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٩٠م عاودت السلطات طلب أموال الأوقاف لتنفقها على تسليح الجيش، وفرضت على القضاة مبلغ خمسين ألف درهم، فقررت على أوقاف المدارس الشافعية النصف، والحنفية سبعة عشر ألفاً وعلى المالكية ثلاثة، وعلى الحنابلة خمسة[4].

وكان للعجز المالي الذي وقعت به الخزينة العامة أثر على زيادة الركود الاقتصادي الذي تجلى في إحدى صوره في الاقتراض بشكل دائم من مال الأوقاف، فقد أعاد الظاهر برقوق سنة ٧٩٧ هـ/ ١٣٩٤م اقتراض أموال الأيتام والأوقاف من مودع الشام وكان مقدارها ستمائة ألف درهم.

ويلاحظ أنه في خلال ثماني سنوات عمدت السلطات ثلاث مرات إلى أخذ أموال الأوقاف مما يدل على وقوع البلاد في عجز مالي، وهذا يتنافى مع ما أقدم عليه الظاهر برقوق من

١- كرد علي: غوطة دمشق، ص ٩٣.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦- دهمان: ولاة، ص ٨٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٦٣- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٢١٨- ٢١٩- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٣٧٥.

٤- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٣٧٥.

إقامة مشاريع عمرانية كثيرة، ومع ما خلفه وتركه من الذهب الذي صادرته السلطات فيما بعد ووزعته أثناء قدوم تيمورلنك للبلاد.

وأقدم بعض الحكام الإداريين على بيع الأوقاف بطرق واهية مزينة كما فعل محمد بن أحمد بن محمود النابلسي في دمشق فقد باع أكثرها بطريق المناقلات، أما سكان المدينة فقد استولوا على أوقافها، عندئذ أمر السلطان بإيقافهم عن البناء ظاهر البلد، ونتيجة لذلك أقال القاضي الأخنائي، وعين بدلاً منه شمس الدين الصلتي وأمره بالكشف عما استولي عليه من الأموال والأوقاف فاستعيد ذلك كله[1].

إن التصرف الخاطئ تجاه التعامل مع موارد الأوقاف من قبل الحكام الإداريين شجع بقية السكان على سلبها ونهبها، وهذا ناتج عن حالات التخبط والفوضى التي كانت تعيشها البلاد، وعن موجة عدم الاستقرار الأمني، فلو أن الاستقرار الأمني والاقتصادي يسود البلاد لما تجرأ السكان على الاستيلاء على تلك الأوقاف.

وهنا يجب طرح سؤال وهو لماذا حللت السلطات لنفسها أخذ موارد الأوقاف ولو كان ذلك لغايات عسكرية، وحرمتها على السكان؟.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الروايات التاريخية لوحظ أن الأسباب التي نوقشت فيما مضى هي التي دفعت السلطات للأقدام على هذا العمل، بينما إذا تعمقنا في هذه الروايات نلاحظ أن السبب وراء ذلك هو الاحتفاظ بالموارد المالية لمواجهة المخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية إضافة إلى الغزو المغولي.

وأثر العجز المالي بشكل أو بآخر على زيادة أجور الأوقاف وخاصة إثر غزوة تيمورلنك وذلك لسد العجز المالي، إضافة إلى سرقة موارد الأوقاف المالية بين العلماء. فقد أفتى العلماء سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠م لصالحهم عندما رفضوا إعطاء نصف الأوقاف كإقطاع للأجناد البطالين، وبرروا ذلك بأنه لا يجوز الاعتماد عليهم في الحروب لأنهم دائماً مع المنتصر[2].

وفي المقابل فإنهم رفضوا في هذه السنة التصديق على الضريبة التي فرضها السلطان لمصادرة أموال الأوقاف والتجار لتلبية متطلبات الجيش الذي سيواجه القائد المغولي تيمورلنك[3].

١- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٨٣٨- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٨٢.- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٥- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٧، ص ٥٨- ١٠٧- ج ٩، ص ٨٨ – النعيمي: الدارس، ج ٢، ص ٤٧.

٢- النعيمي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٩- ٣٣٧- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١٣١- العلبي: تيمورلنك، ص ١٢٨.

٣- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢١٨- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ٢١١- ٢١٨.

ومن المرجح أن رفضهم نبع من معالجة السلطات الخاطئة للعجز المالي أثناء قدوم الغزاة الغول.

وأثارت قضية حل الأراضي الموقوفة على المساجد والجوامع والزوايا مشاكل عديدة ومناقشات بين الفقهاء، ففي سنة ٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨م جمع الظاهر برقوق القضاة لمناقشة حل الأراضي الموقوفة على أولاد الملوك والأمراء، وتعرض للرزق الأحباسية، لكن القضاة، أفتوا بعدم جواز حلها بوجه من الوجوه، وانقضى الأمر على إخراج عدة أوقاف كإقطاعات(١).

كل ما ذكر فيما مضى وسائل غير شرعية لمصادرة أموال الأوقاف، ونستطيع تسميتها بسرقة أموال الأوقاف، وهذه العبارة كررها أكثر من مؤرخ في فترة البحث، وفي فترة لاحقة للغزو المغولي نذكر منهم على سبيل المثال البدري وهو من علماء القرن التاسع الهجري، فقد ذكر في كتابه نزهة الأنام عن جامع تنكز: « فهو منزه يقصد، وللمصلي معبد، وفي كل شرف منهما عدة من المدارس والمساجد، ولكل واحد ما يكفيه من الأوقاف استولت عليها أيدي المتشبهين بالفقهاء فأظهروا فيها أنواع المفاسد، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»(٢).

وشبه بعض الباحثين آكلي أموال الأوقاف باللصوص فقد ذكر كرد علي أن لصوص الأوقاف قد أكلت ما حبسه القيمري على البيمارستان من القرى والبساتين والحوانيت والطواحين(٣).

كان محمد كرد علي على صواب عندما أطلق عليهم اللصوص، فمن استولى على أشياء لا تخصه فهو لص خاصة أنها كانت تعود بالنفع العام على المجتمع كله، ولكن رغم السلبيات التي تعرضت لها الأوقاف إلا أن بعض نواب المدن ساهم في تنميتها ورفعها لتساهم في بناء المجتمع العربي الإسلامي، فالنائب تنكز عمل على تنمية ريعها وبناء معاهدها، وأقر أن لا يصرف لأحد من موظفيها راتب حتى تعمر، فعوض أثناء الترميم خسارة هذه الأوقاف، فقد عوض عن خان تابع لأوقاف المدرسة الظاهرية وأعاد بناء الدكاكين التابعة للمسجد الأموي، كما صادر عدة أوقاف لأولاد الملوك.

وهذا ليس بمستغرب على تنكز الذي عمل جاهداً على القيام بنهضة عمرانية - اتسمت بمظهر ديني - واقتصادية واجتماعية في المناطق التابعة لدمشق وفي المدينة بالذات، وبينما كان بعض النواب يستغلون موارد الأوقاف كان يكثر هو من الأوقاف، فقد كانت له أوقاف كثيرة

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ١، ص ٣٤٥- ٣٤٧- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٢٣٥ ٢٣٦.

٢- البدري: نزهة الأنام، ص ٤١.

٣- كرد علي: غوطة دمشق، ص ١٣٥.

كمارستان بصفد، جامع بنابلس وعجلون، دار حديث بالقدس وغيرها الكثير[1].

وأثارت قضية الاستيلاء على أموال الأوقاف من قبل العلماء، استياء العامة والسلطات معاً، ويرجح أن السبب وراء عمل الفقهاء أو العلماء هي أسباب سياسية واجتماعية، سياسية متمثلة في الغزو المغولي الذي نتج عنه استشراء الرشوة بكثرة. ذلك أن بعض العلماء بذل أموالاً كثيرة لتسلم منصبه. وكان هؤلاء في بعض الأحيان غير كفوء مما جعلهم يظلمون الناس بكثرة المغارم والمكوس، ففي حلب كان في أيام نائبها قراسنقر مستوفٍ يهودي على الأوقاف، شدد وظلم أهل الأوقاف والناس فاشتكوه فعزل ثلاث مرات ثم عاد بالبرطيل والرشوة، وظل على حكمه حتى حل المشكلة خطيب حلب حيث جلس في الكنيس اليهودي مدة منع اليهود من الصلاة فيه أيام السبت فضايقهم ذلك كثيراً، عندئذٍ أذعنوا لمطالب الناس ووعدوا الخطيب بأن لا يباشر هذا المستوفي الأوقاف نهائياً[2].

وصفوة القول إن الظروف السياسية ولدت عدم استقرار أمني في المنطقة فأصبحت موارد الأوقاف لا تعطى بشكل مستمر وثابت، وإنما بشكل متقطع، فالمجتمع كل متماسك في بنيانه الاجتماعي والاقتصادي، وإذا ما طرأ أي خلل على إحدى هذه البنى فإنها ستؤثر بالطبع على المجتمع كله. كانت الموارد تعطى بالدرجة الأولى للقيمين على هذه الأوقاف كالإمام والمؤذن والقيم، إضافة إلى الواردين عليها من البلاد، فالأربطة مثلاً أو الزوايا كانت توقف لها الأملاك الكثيرة حتى تسد حاجة المقيمين بها فأصبحت بذلك هذه الموارد إحدى طرق المعيشة لبعض الأفراد العاطلين عن العمل، وبطالتهم نتجت عن التحركات السكانية التي حصلت من الأرياف والمدن نتيجة للاضطراب الأمني[3].

ومن المفيد هنا التساؤل عن أحوال المقيمين في الأماكن الدينية إثر الغزو المغولي، ماذا طرأ على أوضاعهم بعد انقطاع الموارد عنهم فترة حصول الاجتياح هل تركوا الزوايا واتجهوا إلى أماكن أخرى تقدم لهم قوتهم اليومي، أم ظلوا في أمكنتهم وبالتالي فإن معظمهم تعرض للمجاعة، أو أن السلطات مع جهات أخرى تبرعت لهم بالأموال وغيرها؟.

المصادر لم تزودنا بأي معلومات عن هذه الاستفسارات المطروحة، لكن من الطبيعي أن

١- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٣٣- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٨٧- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٢١٢- لابيدوس: المرجع نفسه، ص ١١٠- دهمان: ولاة، ص ١٦٦.

٢- ابن تغري بردي: المنهل، ج ١، ص ٣٥٥- ٣٥٧- عبد الرزاق (أحمد): البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٩م، ص ٢٥- ٢٦.

٣- ابن شداد: تاريخ الظاهر: ص ٣٠٢- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٤٤.

تكون السلطات قد عمدت إلى مساعدتهم إثر فقدان الموارد، إلى جانب استمرار الصدقات فهي لم تتوقف أبداً ولا نستطيع الجزم فيما إذا كان هؤلاء قد تركوا الزوايا، أم بقوافيها، لكن من المرجح أن الأمكنة التي تعرضت للتفتيش والقتل من قبل الأعداء قد نزح قاطنوها، ومن كانت أكثر أمناً بقوا فيها. وهنا يجدر بنا القول إن الأمكنة التي نزح منها قاطنوها طرأ عليها تغيير في البنية الاجتماعية فالذين هاجروا لم يعودوا جميعهم، بل اندمج معهم أناس جدد تباينت فئاتهم الاجتماعية. إلى جانب أنه طرأ تغيير عمراني على هذه الأمكنة فيما إذا كانت قد تعرضت للهدم.

وأرغمت الظروف السياسية على حصول تبدل في الفئات الداخلية في سلك الوقف، فبينما كانت تقتصر على الأمراء في السابق، فقد دخل فيها كبار القادة ووجهاء المدينة وهذا ما اثر بشكل سلبي على المجتمع، حيث نفذ هؤلاء مطامعهم الشخصية من خلالها[1].

وبذلك تكون الأوقاف قد تعرضت مثل غيرها للتغيير والتبديل نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وبدلاً من أن تكون هذه الأوقاف إحدى واردات الخزينة، وممولاً للمشاريع الثقافية العلمية والخيرية، وسنداً للاقتصاد المحلي في ظل الغزو المغولي، أصبحت هدفاً للاستغلال والنهب من قبل رجال الإدارة وبعض العلماء والفقهاء من جهة، ومن قبل أمراء المغول من جهة أخرى، وبالتالي كان لها الباع الطويل في تدهور الأوقاف، وكانت من الأسس التي سببت الانهيار الاقتصادي.

و - الرشوة:

وجدت الرشوة زمنياً قبل العصر المملوكي فقد عرفت في العصر العباسي أثناء وجود السلاجقة في العراق وكانت تسمى ضرائب على الترقي ونيل الوظائف الكبيرة وكانت مورداً من الموارد التي تدر بعض المال على خزينة الدولة[2].

لكن الرشوة كمرض اجتماعي انتشرت في بلاد الشام إبان العصر المملوكي بالإضافة للأمراض الخلقية الأخرى كالبغاء واللواطة وشرب الخمر والحشيش، وشملت الرشوة كافة فئات المجتمع بدءاً من قاعدة الهرم الاجتماعي وحتى القمة. لكن الرشوة لم تتخذ الصفة الشرعية لها حتى منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي حيث أنشئ لها ديوان

١- سوفاجيه: دمشق الشام، ص ٨٢.

٢- الأيوبي (محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه الأيوبي): مضمار الحقائق وسر الخلائق، القاهرة، عالم الكتب، ص ١٦٩

سمي ديوان البذل[1].

ولنتساءل الآن عن مدى تأثير الغزو المغولي على انتشار الرشوة. وهل حدثتنا المصادر التاريخية عن قبض الرشوة من قبل قواد المغول؟.

إن جميع البلدان التي تتعرض لغزو خارجي تزداد فيها الأمراض الخلقية، ناهيك عن الأمراض الجديدة التي يجلبها الغزاة معهم، وقد انطبق هذا على الرشوة. فقد شجعها المغول وزودتنا المصادر بأن لها ذكراً في غزوتي هولاكو وغازان بينما شجبها تيمورلنك ظاهرياً. أثناء غزوة هولاكو سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م قلد القضاء كمال الدين عمر بن بندار التفليسي بدلاً من القاضيين صدر الدين بن سني الدولة الذي حكم مدة خمسة عشر عاماً مع زميله محي الدين بن الزكي فسار القاضيان المعزولان للقاء هولاكو في حلب وبذلا أموالاً جزيلة توليا على أثرها القضاء في دمشق وهنا نتساءل لمن بذلت هذه الأموال لهولاكو أم لأعوانه المقربين؟. من المرجح أن يكون المال المبذول قد أعطي للمقربين من هولاكو وهم بدورهم أعطوه إياه وبناء على هذا التقليد عاد ابن الزكمي إلى دمشق وجلس في خدمة أيل سنان تحت قبة النسر عند الباب الكبير حيث كانت زوجة أيل سنان موجودة، وقد هاجم ابن كثير ابن الزكي على عمله ووصف ذلك بقوله: «وقرئ التقليد هناك والحالة كذلك وحين ذكر اسم هولاكو نثر الذهب والفضة فوق رؤوس الناس، فإنا لله وإنا إليه راجعون، قبح الله ذلك القاضي والأمير والزوجة والسلطان.» وذكر أبو شامة أن ابن الزكي استحوذ في مدته القصيرة على مدارس كثيرة فقد عزل قبل رأس الحول فأخذ في هذه المدة العذراوية السلطانية والفلكية والركنية والقيمرية والعزيزية مع المدرستين اللتين كانتا بيده التقوية والعزيزية وأخذ لولده عيسى تدريس الأمينية ومشيخة الشيوخ وأخذ أم الصالح لبعض أصحابه وهو العماد المصري. وأخذ الشامية البرانية لصاحب له، واستناب أخاه لأمه شهاب الدين إسماعيل بن أسعد بن حبيش في القضاء وولاه الرواحية والشامية البرانية. قال أبو شامة مع أن شرط واقفها أن لا يجمع بينها وبين غيرها»[2].

وتشير المصادر بأن جنود قوات غازان اخذوا الرشوة تحت اسم البراطيل- انظر بند الضرائب المستحدثة- ومن المرجح أن غازان قد حصل قسماً منها لنفسه.

ولم تشر المصادر إلى تيمورلنك بأنه أخذ الرشوة بل كانت الرشوة مكروهة لديه ظاهرياً

١- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٢٢٦- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٤٦٠- ٤٦١- عبد الرزاق: المرجع نفسه ص ٢٦.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٢١- ٢٢٢- عبد الرزاق: المرجع نفسه ص ٢٥.

على الأقل وقد أكد ذلك الكتاب الذي أرسله للظاهر برقوق حيث قال: «فكيف يسمع الله دعاءكم وقد أكلتم الحرام وضيعتم الأنام وقبلتم الرشوة من الحكام»[1].

وقد أثبت الصيرفي بما قاله تيمورلنك أن البراطيل نشأت في أيام الظاهر برقوق فلا يستطيع أحد الوصول إلى وظيفة إلا بالبذل وقد اشتهر في أيامه ثلاثة أشياء قبيحة هي إتيان الذكور، اشتهاره بتقديم المماليك الحسان، التظاهر بالبرطيل[2]. والظاهر برقوق هو أول من استنجد البذل على الولايات[3].

وربما كان القصد من كتاب تيمورلنك لبرقوق هو محاولة تأليب الناس على المماليك، بتصويرهم بأنهم مرتشون ومارقون على الإسلام ولا يهمهم سوى مصلحتهم، كما هدف تيمورلنك إلى إظهار المغول بمظهر المدافع عن الدين والأخلاق لكسب الناس إلى صف المغول فليس من المعقول أن تتواجد في شخصية تيمورلنك تلك الصفات من القتل وسفك الدماء وهتك الأعراض وتدمير المنشآت الحضارية والدينية ولا تتواجد فيه صفة أخذ الرشوة. هذا افتراض طبعاً ولكن المصادر التاريخية لم تذكر لنا إيضاحات حول هذا الجانب.

لقد عد المؤرخون الرشوة من مساوئ السلطات في تلك الفترة وكانت سياسة الدولة المملوكية هي السبب الأول في تلك الانحرافات ذلك أن أنماط القيادة المختلفة وفلسفة الإدارة في اختيار الأساليب والوسائل التي تراها مناسبة أكثر من غيرها في تحقيق الأهداف العامة كانت أباً مباشرة لهذه الانحرافات، وبدلاً من تقويم أداء الأفراد عن طريق تحديد مدى مساهمة كل فرد في المجتمع ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة من قبل السلطات وبالتالي وضع كل فرد في المجال الذي يحقق فيه أفضل النتائج فإنها أبدت تهاوناً تجاه أساليب الانحراف فأدى ذلك إلى ظلم فئات المجتمع. وقد وصف ابن صصرى الوضع السيئ حيث قال:

«عليكم بحكام هذا الزمان يرتشون ويرشون على المناصب ولم يعطوا درهماً لفقير وجميع ما يجمعونه به للظلمة ولا يمشي لهم حال».

وقد وصف ذلك شعراً:

فبرطل أن أردت الحال يمشي ... فما يمشي سوى حال المبرطل[4].

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٠٤- العسقلاني: إنباء، ج ٣، ص ٢٠٧- ابن تغرى بردى: المنهل، ج ٣، ص ٣٢٠.

٢- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ص ٢١٣- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٣٢٠

٣- الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ١٦٤.

٤- ابن صصرى: الدرة، ص ٣٨- ٣٩.

وعد الأسرى صاحب التيسير والاعتبار أن الرشوة هي السبب الرابع لخلل الدولة:

«وأما السبب الرابع فهو خاص ببلاد الشام ومصر وما جاروها من بلاد الإسلام فيما حدث من تولية العمال بالمال، وتناول البدل على ولاية الأعمال وانتماء كل ظالم إلى ركن من الأركان، أو إلى عيون من العيان حتى يساد عنه ويقارب ويرد عنه كل من يشكيه أو يطالب، أو يذكر عنه من الكلام السوء في كل جانب، فإذا حضر إلى الأبواب الشريفة مظلوم يروم الشكاية على ذلك الظالم المظلوم نابذه ذلك المحامي له والمسادد عنه وعوق الشاكي عما يروم وداهنه، أو داراه أو خوفه وهدده، أو وعده بكشف ظلامته وأخلفه.. وربما أهين وحمل في الاعتقال إلى من تظلم من يده وبسببه فمن جملة هذه الأسباب تولد ما طلبه أهل الضعف من البلاد وكثير من أهل الشوكة والقرب من السلطان ليدفع عنهم ما يأخذ من الجنايات، فوسموا بلادهم بالحمايات.. ولعل عثراتهم أن تقال فليت شعري، لم رضي الملوك بتسليط العمال على العمال وبما تناوله منهم من البدل والمال»[1].

ومن المؤكد أن الغزو المغولي بما سببه من ضغط اقتصادي قد ساهم في ازدياد الرشوة لتولي الوظائف سواء العسكرية التي شملت الأتابكية، نظر الجيوش، وظيفة أمير سلاح، الحجوبية، الاستدارية، كتابة السر، نظر حلب[2].

كما ازدادت الرشوة على الوظائف الدينية والتي يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن الانحرافات في الجهاز الإداري وعلى الرغم من إصدار السبكي لفتاوى بتحريمها إلا أن نداءه لم يلق آذانا صاغية، ونقتطف هنا ما علل به السبكي استغلال بعض رجال الدين لمناصبهم:

«أما الرشوة فحرام بالإجماع على من يأخذها، وعلى من يعطيها، سواء كان الأخذ لنفسه، أو وكيلاً، وكذلك المعطي، سواء أكان عن نفسه، أم وكيلاً، ويجب ردها على صاحبها ولا تجعل في بيت المال، إلا إذا جهل مالكها، فتكون كالمال الضائع، وفي احتمال بعض المتأخرين الفقهاء أنها تجعل في بيت المال، والمراد بالرشوة التي ذكرناها ما يعطى لدفع حق أو لتحصيل باطل وإن أعطيت للتوصل للحكم بحق فالتحريم على من يأخذها كذلك، وأما من يعطيها فإن لم يقدر على الوصول إلا بذلك جاز، وإن قدر إلى الوصول إليه بدونه لم يجز، وهذا حكم على من يعطي على الولايات والمناصب يحرم على الأخذ مطلقاً ويفصل في

١- الأسدي: التيسير والاعتبار ص ٩٥- ٩٦.

٢- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٢٥٥- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٣- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٠، ج ٦، ص ٥١، ج ١، ص ١٩٢- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٣ ص ٣٧٧- عبد الرزاق: المرجع نفسه ص ٥٣- ٥٥- ٥٧- ٨٤- ٩١- ٩٣.

الدافع على ما بيننا»[1].

وبشيوع الرشوة على مختلف الوظائف الدينية فقد طالت الحسبة بالتأكيد وكان المحتسب يتعهد بدفع مبلغ شهري طول مدة ولايته وأقدم الإشارات للرشوة في حقل الحسبة تعود إلى سنة ٧١٤ هـ/ ١٣١٤م حيث تسلمها القاضي بدر الدين بن الحداد بدلاً عن فخر الدين سليمان البصراوى الذي سافر إلى البرية ليشتري خيلاً يقدمها رشوة على المنصب، هذا فضلاً عن مراسيم تتعلق بإبطال المشاهرة أي الأموال التي كانت تجبى لصالح المحتسب من بعض التجار وأصحاب الحرف والصنائع كالخبازين والطحانين وغيرهم، وعلى سكان وقف الجوامع والتجار وأصبح هذا قيداً على النشاط الصناعي والتجاري[2].

نتج عن انتشار الرشوة تجاوزات قانونية كثيرة عادت بالضرر البالغ على كافة فئات المجتمع، فقد ولدت الحقد والبغض بين العلماء والفقهاء، فقد تولى أشخاص غير أكفاء وجاهلون مكان أشخاص ذوي دراية وخبرة ومعرفة[3]. وانعكس ذلك على أحكامهم القضائية حيث عالجوها معالجة خاطئة[4].

ولا أدل على ما ذكرنا من أن أحد مؤرخي دمشق في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي عبر عن رأيه في القضاء حين قال:

«إن منهم من يضيع كثيراً من وقته في طلب القضاء... بأموال المساكين وطلبة العلم... ومنهم من يقول أكرهت على القضاء، وهو لا يناله إلا بالسعي...»[5].

من خلال ما ورد سابقاً نستنتج عدة نتائج أهمها:

١- إن الرشوة كانت منتشرة في العصر المملوكي، غير أن الغزو المغولي قد زاد انتشارها.

٢- ترتب على تولي أناس غير مؤهلين للمناصب العسكرية أو الدينية أو المالية، الاهتمام بالحصول على الأموال والتي تساوي ما دفعوه أرضاء لأطماعهم، ودفعاً لديونهم المترتبة أصلاً عن حصولهم على الوظيفة، إضافة إلى تلبية الرغبات المالية للحكام ، وكانت نتيجة هذا

١- السبكي: الفتاوى، ج ١، ص ٢١٤.

٢- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٧١- عبد الرزاق: المرجع نفسه، ص ١٢٣- ١٢٤.

٣- الذهبي: ذيول العبر، ص ٥٠- العسقلاني: الدرر، ج ٣، ص ٢٤٧- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٧٧- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٣٧٦- دهمان: المرجع نفسه، ص ١٤٩.

٤- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٦٩٦.

٥- العلبي: دمشق نقلا عن نقد الطالب ورقة ٥٢/ أ.

الفساد المستشري في أوصال البلاد أن جمع هؤلاء الموظفين أكثر من وظيفة في أيديهم[1].

٣- أدت زيادة الرشوة إلى ازدياد الفئة الغنية ثراء، والفقيرة فقراً.

٤- إن غياب رقابة السلطات نتيجة للفوضى، أو انعدام الأمن، أثر على الروح الوطنية والعسكرية لبعض الأمراء فجعلهم ذلك يصانعون الأعداء ويأخذون الرشوة[2].

٥- اضطرت السلطات في أحيان كثيرة بعض الأشخاص الراغبين في تسلم وظائف هامة للإقدام على بيع أملاكهم[3].

٦- طالت الرشوة الإقطاعات، فتقرر من طلب إقطاعاً عن مائة دينار حملها مقابل رشوة مائة دينار، ففسدت الأحوال بذلك[4].

وأخيراً نستطيع القول إن الرشوة أصبحت نوعاً من أنواع الابتزاز والاختلاس، لأنها كانت في الغالب تخدم السلطات وقد ساهمت مع عوامل وأمراض اجتماعية أخرى إلى ازدياد الوضع الاجتماعي والاقتصادي سواء، مما بدا واضحاً عجز كلا الطرفين الجيش والمدنيين عن صد هجوم تيمورلنك العنيف على بلاد الشام ولا ندري فيما إذا كان قد حاول أمراء المغول رشوة بعض الأعيان أو السكان لمساندتهم أثناء دخولهم للمدن ليكونوا لهم عوناً، بعد أن اطلعوا على أمور البلاد، وأنا لا أستبعد ذلك فكل عصر من العصور حافل بهذه الحوادث، فدائماً يسعى العدو إلى إيجاد حليف قوي له داخل البلاد، وذلك إما عن طريق بذل الأموال الكثيرة له، أو تسليمه منصباً هاماً عند تسلمه زمام السلطة في البلاد، ولكن الذي لم استدل عليه من خلال المصادر هو الأشخاص الذين قاموا بهذه المهام برضاهم وليسوا مجبرين وأرجو أن تصدر أبحاث بخصوص هذه النقطة.

ثانياً: نفقات الدولة:

آ- نفقات الدولة على المعالم الحضارية التي خربها المغول:

تمثل المدن مركزاً هاماً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومركزاً من مراكز المواصلات التجارية والبرية. لذا حظيت في فترة البحث بكل اهتمام فعمد السلاطين لتحصينها وتقويتها لصد العدوان الخارجي عنها، وعمدوا إلى إحاطتها بأسوار قوية انطلاقاً

١- ضومط: الدولة المملوكية ص ٨١.

٢- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٤٢- ابن الوردي: المختصر، ج ٢، ص ٤٧٩- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٧٩.

٣- السخاوي: الضوء، ج ٧، ص ٢٧٧.

٤- المقريزي: المقفى، ج ٢، ص ٢٢٥- ٢٢٦- ابن تغرى بردى: المنهل، ج ٢، ص ٤٦٠، ص ٦، ص ٢٥٠.

من أهمية الأمن الذي يتوفر بتحصين المدن، كما بنيت القلاع التي تساعد على حفظ المال والجاه والنفس والقلاع وبعد ذلك من مقاصد الإسلام، وقد صنفها الفقهاء تصنيفاً يضعها في عداد «البناء الواجب» لا سيما إذا كانت الحاجة ملحة لاستخدامها في الدفاع عن حرمات المسلمين واستخدمت هذه القلاع كملجأ للسكان عند حدوث الغزو، ومخزناً للغلال لتزود الجنود والناس وعند الحاجة[1].

وتحدثنا المصادر التاريخية بأن الغزاة ركزوا بالدرجة الأولى في الهجوم على أسوار المدن وقلاعها، كما دمروا المنشآت الحضارية والدينية في المدن التي دخلوها. وهذا ما جعل ترميم وبناء هذه المنشآت يتطلب أموالاً طائلة.

للأسباب السابقة اهتم السلاطين المماليك وأمراؤهم بترميم الأسوار والقلاع التي دمرها المغول، كما قاموا بالإنفاق على المشاريع العمرانية وخاصة الدينية منها كالمساجد والترب لعدة أسباب:

١- رغبة المماليك وأمرائهم في إضفاء الشرعية على حكمهم ومحاولة إظهار أنفسهم بمظهر الحامي للدين والعامل على نشر تعاليمه ولكي يردوا على اتهامات المغول الذين اتهموهم بأنهم مارقون على الدين يقتلون ويرتشون: لذلك أنشأ أمراء المماليك الترب التي أضحت زينة للمدينة بواجهاتها الضخمة والمساجد ذات الواجهات الأنيقة[2].

٢- محاولة هؤلاء الأمراء تخليد ذكراهم واستخدام هذه المنشآت كمظهر دعائي ويؤكد هذا النصوص الكثيرة على الترب والعمائر الباقية والتي دون عليها اسم مؤسسها وتاريخ تأسيسها ومفاخر هذا المؤسس.

٣- محاولة الاستفادة من المعاهد الدينية لوقف الأوقاف عليها واستثمارها في حال عزل هؤلاء الأمراء، فنظام شغل الوظائف ارتبط بإنشاء هذه المنشآت فالمماليك إذا عزلوا أميراً عن وظيفته أخذ منه إقطاع الوظيفة فيبقى بلا مورد مالي فأدى ذلك لقلق كبار الأمراء[3].

ورغم ما أحدثه الغزو المغولي للمنشآت في بلاد الشام في بلاد الشام فقد شهدت نهضة عمرانية وحضارية ملموسة قام بها مجموعة من النواب والأمراء الذين تولوا الحكم، فقلما تولى نائب أو امير حكم مدينة إلا ونفذ المشاريع العمرانية وخاصة الدينية، مثال هؤلاء الأمير تنكز الذي عمر

١- عبد الستار عثمان (محمد): مجلدة عالم المعرفة، الكويت، آب، ١٤٠٨ هـ / ١٤٨٨م، ص ١٣٥.

٢- سوفاجيه: المرجع نفسه، ص ١٥- عبد الستار عثمان: المرجع نفسه، ص ٣١٦.

٣- عبد الستار: المرجع نفسه ص ٣١٦- ٣١٧.

جامعاً وتربته قبل أن يموت وشهدت دمشق في عهده ازدهاراً عمرانياً واقتصادياً كبيراً[1].

وقد ساعد هؤلاء الأمراء في تنفيذ هذه المشاريع الإمكانات المادية الجيدة عن طريق عطايا السلاطين لهم وعن طريق استثمار اقطاعاتهم ومشاركتهم لكبار التجار لاستثمار أموالهم.

أما طرق ترميم المنشآت والقلاع والأسوار التي خربها المغول في بلاد الشام فقد تنوعت. فذكرت المصادر التاريخية أن بعض هذه المنشآت رممت عن طريق تسخير أعداد كبيرة من الناس بالعمل فيها، فمثلاً أجبر علم الدين سنجر الحلبي أثناء ترميمه لقلعة دمشق سنة ٦٥٨/ ١٢٥٨٩ الصناع وكبراء الدولة والعامة وحتى النساء منهم اشتركن في العمل بها[2].

وقام تنكز بعمل مشابه لعلم الدين سنجر بالنسبة لقلعة جعبر التي خربها المغول في غزوة هولاكو لأن أحداً لم يستطيع الإنفاق عليها لاحتياجها إلى طاقات عاملة ضخمة ومبالغ كبيرة، فعَهِد تنكز بترميمها إلى سيف الدين أبي بكر الباشري وذلك سنة ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤م الذي أشرك في البناء الكثير من الصانعين والحجارين والمهندسين من سكان بلاد الشام إلى جانب استخدام الأسرى، كما فرض على قرى حلب ومدن الساحل مشاركة رجالها في العمل.

كما سخرت السلطات الكثير من رجال حلب للعمل في نهرها فقد فرض أن يعمل نصف رجال كل قرية فتسبب ذلك بنزوح الكثير من سكان هذه القرى، كما فرضت على أسواق حلب الأموال والرجال فجمع تنكز عشرين ألف رجل للعمل، وبذلك استمر العمل في القلعة والنهر مدة طويلة من الزمن، وبعد الانتهاء اتخذتها السلطات لتخزين الغلال والأزواد[3].

وقد وصف لنا ابن الشحنة كيف سخر نائب حلب العامة والأكابر لردم الخندق وتعمير القلعة بعد خرابها إثر غزوة تيمورلنك قال:

«واستمرت خراباً إلى أن جاء الأمير سيف الدين حكم نائباً إليها من قبل السلطان الملك الناصر فرج ابن برقوق وأدعى الأمر لنفسه فأمر ببناء القلعة والزم الناس في الخندق وتحرير

١- لمزيد من المعلومات عن المشاريع في عهد تنكز ينظر: الذهبي: ذيول، ص ١٥٩- ابن الوردي: ج ٢، ص ٤١٥- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٣٣- ٢٣٩- ابن شاكر: فوات، ج ١، ص ١٧٥.

٢- اليونيني: ذيل مرآة، ج ١، ص ٣٧٣- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠١- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٢، ص ٤٣٨- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٥.

٣- أبو الفداء: المختصر، ج ٤، ص ١١٦- ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٤٠٠ – الشجاعي: تاريخ الناصر، ص ١١٤- ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٤- اليوسفي: المصدر نفسه، ص ٢٦٨- ٢٦٩- الصفدي: الوافي، ج ٤، ص ٣٦٩- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٣- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٤- ابن تغرى بردى: المنهل، ج ٤، ص ١٩٦- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٣.

التراب منه وجد في ذلك... واستعمل وجوه الناس شاهدت ذلك وأنا صغير مع سيدي الوالد رحمه الله بحيث كان كبار الأمراء يحملون الأحجار وعلى متونهن. والله أعلم»[1].

كما ألزمت السلطات سكان البلاد بإعادة إعمار المنشآت التي لم تستطع إعمارها، فنائب دمشق ألزم أهلها سنة ٨٠٥ هـ /١٤٠٢م بعمارة دار السعادة وفي سنة ٨١١ هـ بعمارة المدارس[2].

أما المصادر التي اعتمدتها السلطات للإنفاق على ترميم المنشآت فقد تنوعت منها فرض الضرائب والغرامات على الناس وعلى الأراضي الزراعية والأمثلة على ذلك كثيرة لذلك سأكتفي بمثال واحد فمثلاً كمشبغا نائب حلب جمع من أهلها مبلغاً كبيراً من المال ليعمر سور المدينة، ويحصن القلعة[3]. إلى جانب ما فرضته السلطات سنة ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٦م على الأراضي الزراعية لإعادة عمارة قلعة دمشق[4].

واعتمدت السلطات الأوقاف كمصدر آخر للنفقات ففي سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠م أوقف النائب أحمد اليغموري لبناء قلعة دمشق عدة قرى مثل داريا، أريحا، غزة، نابلس إلى جانب أموال المواريث الحشرية والزكاة والمسابك ودار الضرب ونصف متحصل كنيسة القيامة من القدس وربع الزكاة وربع العشر، وربع ما يتحصل من دار الوكالة فظلم أكثر أهل دمشق بسببها[5].

وكانت الصدقات آخر المصادر فقد تبرع أصحاب الخير لبناء بعض المعالم الخربة، فالشيخ زين الدين الفارقي (٦٣٣- ٧٠٣ هـ) عمر دار الحديث بعد خرابها إثر غزوة غازان، كما تصدق أخو عز الدين أحمد أحد البتكجية بحلب بعشرين ألف درهم لعمارة الجامع ومنها ثمانية عشر ألفاً لبنائه وألفين لحصره ومصابيحه[6].

ففي غزوة هولاكو خرب الغزاة قلعة إعزاز، المعرة، الصلت، عجلون، بعلبك، الشميميس، جعبر، وغيرها، وعندما هاجموا حلب أمر هولاكو بتدمير أسوار القلعة.

كما خرب جنوده جامع القلعة والمقام الموجود بداخله، مما اضطر كل من شحنة القلعة والناظر إلى نقل رأس يحيى بن زكريا من القلعة إلى المسجد الجامع بحلب ودفناه غربي المنبر وقيل

١- ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ٥٧.

٢- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٨٦، ج ٦، ص ١٠٧- ابن طولون: إعلام الورى ص ٥٧- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٩١.

٣- ابن تغري بردى: النجوم، ج ١١، ص ١٣- الصيرفي: نزهة النفوس، ج ١، ص ٣٠٧- السخاوي: الضوء، ج ٦، ص ١٣٠.

٤- العسقلاني: إنباء، ج ٦، ص ٨.

٥- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٦٥- ابن أساس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٣٠- العلبي: المرجع نفسه ص ١٩٢.

٦- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٦٩- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٢٦.

شرقية، وبني له مقصورة، وظلت القلعة حتى جددت أيام سلطة خليل بن قلاوون. ولم يقتصر التخريب على القلعة فقط بل شمل الجوامع ودار السلطانة، ودور الأمراء وسور المدينة وأبراجها[1].

أما سور حلب الذي بنى قسماً منه بنو مرداس، وبنى معز الدولة أبو علوان ثمال بن صالح بن مرداس بعض أبراجه بعد سنة عشرين واربعمائة فقد بقيت أسواره قائمة إلى أن تخربت على يد المغول، واستمرت خراباً حتى جددها كمشبغا الحموي سنة ٧٩٢ هـ/ ١٣٨٩م، فقد جمع من أهل حلب ما يقارب مليون درهم وأعاد إصلاحها، وجعل لها أبواباً تغلق عليها، فجدد باب الفراديس[2] الذي يقع بين باب الجنان وباب النصر، وجدد باب الفرج الذي يقع إلى جانب حمام القصر[3].

وخرب كمشبغا من أجل إصلاح هذا السور دوراً كثيرة إلى جانب قصر الطنبغا ودار الكلباوى، وظل هذا السور مرمماً حتى جاء تيمورلنك وخرب المدينة وهدم أسوارها، فلم تستطع بعدها السلطات ترميمها دفعة واحدة وإنما على دفعات، وظل السور بدون ترميم حتى تسلطن المؤيد شيخ ورممه إلى جانب الأسوار والقلعة، خرب أيضاً باب الرقة وظل خراباً حتى تولى الظاهر بيبرس فنقض حديده المصفح ومساميره ونقله إلى دمشق ومصر، وخرب مشهد الحسين[4] فرممه الظاهر بيبرس، وجدده وأصلحه وعمل أبوابه ورتب له إماماً ومؤذناً وقيماً.

وتعرض الجامع الأموي بحلب للحرق من قبل ملك الأرمن، فتصدق لإعادة بنائه أهل الخير، ثم قام الظاهر بيبرس البند قداري فيما بعد بتكليس الحائط الذي بنى وعقد الجملون على الحائط القبلي، وكذلك الحائط الغربي من جهة صحن الجامع وبنى له سقفاً متقناً[5].

وحظيت قلعة حلب بعد مرور زمن على غزوة هولاكو باهتمامات السلطة وإنفاقها الأموال على إعادة بنائها، فقد أكمل عمارتها الأمير قراسنقر المنصوري نائب السلطنة سنة ٦٩٠ هـ/

١- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢١٨- المقريزي: المصدر نفسه ج١، ق٢، ص٤٢٢- ابن الشحنة: المصدر نفسه ص٥٤- ٥٥- ٧٦- ٧٧- العريني: المغول ص٢٤٤.

٢- باب الفراديس: يقع بين باب الجنان وباب النصر جدده الملك الظاهر وبنى له جسراً على الخندق - ابن العديم (كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جراده) بغية الطلب في تاريخ حلب، حققه د. سهيل زكار- دمشق ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م ص٥٦.

٣- ابن العديم: المصدر نفسه، ص ٥٧.

٤- مشهد الحسين: هو مشهد الدكة يقع غربي حلب- أنشأه سيف الدولة علي بن حمدان، انظر ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٨٤- ٨٦.

٥- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٦٩.

١٢٩١م وقد تعرضت للخراب مرة أخرى على يد تيمورلنك في طريق العودة[١].

وبالنسبة لحماة فقد اكتفى هولاكو بتخريب سور قلعتها، فقد أوكل هذه المهمة إلى الشرف موسى صاحب حمص، كما خرب قلعة شيرز وقد أصلحت شراريف هذه القلعة من قبل الظاهر بيبرس الذي أنفق عليها مبالغ طائلة. أما أسوار المدينة فلم تخرب نتيجة دفع السكان الأموال للقائد المغولي خروشاه الذي ترك المدينة ولم يخرب سورها.

وكانت مدينة حمص من بين المدن التي لم تعان من أضرار الغزو، فقد اكتفى هولاكو بتخريب جزء من القلعة[٢].

وماثلت دمشق أختها حلب في الأضرار التي لحقت بها من جراء الغزو، فقد خرب المغول أسوار المدينة وصادروا الأسرة، ونقبوا القلعة وخربوا منها مواضع كثيرة نتيجة لرميها بالمنجنيق، ثم أحرقوا منها مواضع كثيرة وهدموا من أبراجها أعاليها، وهدموا شراريف القلعة وأتلفوا ما كان فيها من الزرد خانات والأسلحة[٣].

وأول من رمم القلعة النائب سنجر الحلبي، ثم تابع الظاهر بيبرس العمل في ترميم القلعة، فأقام باشورة وعلاها حتى تشرف على البلد جميعه، كما جدّد باب القلعة لكن الظروف لم تسمح له بإتمام العمل بها نتيجة لموته المبكر، فأكمل ترميمها وإصلاحها في مدة حكم الأشرف خليل بن قلاوون حيث أمر فيها ببناء القبة الزرقاء، وقاعة الذهب وأنجزت في سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢[٤].

وقد أولى الظاهر بيبرس القلاع المتضررة في البلاد أهمية خاصة وأنفق المبالغ الطائلة

١- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٢٣- ابن الجزري: المختار، ص ٣٤٨- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٧- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٣- ابن حبيب: تذكرة، ج ١، ص ١٤٠ – ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٠٨- ٧٧٥ – العيني: المصدر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٠- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٣.

٢- ابن شداد: تاريخ، ص ٣٥٨/- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٣- ابن الوردي: المصدر نفسه ج ٢، ص ٢٩٤- ٢٩٥٨- ابن شاكر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٩- ابن خلدون: العبر، ج ٥، ق ٤ ص ٧٩٤- العيني: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤٠- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٠٦- شهاب: تيمورلنك، ص ٢٩٣.

٣- أبو شامة: تراجم، ص ٢٠٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٧- اليافعي: مراة الجنان، ج ٤ ص ١٤٨- شهاب: الدولة الإيلخانية، ص ١٤٦- العريني: المغول، ص ٢٤٧.

٤- ابن شداد: المصدر نفسه، ص ٣٥٤- ٣٥٦- اليونيني المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٠- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٢١- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٩١- العبر، ج ٥، ص ٣٧١- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ١٨٩- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٩- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٣- ابن الفرات: تاريخ، ج ٨، ص ١٢٨.

لترميمها ولم تشر المصادر لا من قريب ولا من بعيد إلى كيفية الإنفاق، بل اكتفت بذكر سنوات الترميم والأماكن التي رممت.

وكانت أهم القلاع المرممة هي قلعة الصلت، عجلون وصرخد التي لم تستكمل في عهده، بل ظلت حتى سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م، حيث أكملها السلطان قلاوون، وكانت هذه القلعة قد بنيت من قبل نور الدين محمود زنكي وظلت قائمة حتى هدمها هولاكو[١].

إضافة إلى تجديده لقلعة الصبيبة فقد أنشأ فيها مغارة للجامع، وداراً لنائب السلطنة، وعمل جسراً يصل إلى القلعة[٢].

بينما رمم في قلعة بعلبك بأبها والدركاه. إلى جانب القلاع المذكورة رمم قلعة بصرى وحمص وجعبر[٣]. تلا حملة هولاكو العسكرية حملة مغولية سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م لكن ضررها لم يشمل كافة مدن الشام وإنما اقتصرت على حلب بالذات، وقد اختلفت الروايات حول الأضرار التي سببتها هذه الحملة، فإحدى الروايات أوردت أن الغزاة أحرقوا المدينة بالكامل بعدة أن وجدوها خالية وهذه رواية لا يمكن قبولها وتصديقها، فمن غير المعقول أن تكون حلب فقد تركها أهلها، وإذا قبلنا هذه الكلام على علاته فكيف استطاعت معاهد حلب ومؤسساتها العلمية والدينية مزاولة النشاطات الطبيعية إثر خروج الغزاة.

وذكرت الروايات الأخرى أن الأماكن التي احترقت بالمدينة هي منبر الجامع الذي أحرقه ملك الأرمن إضافة إلى الجامع الذي ظل خراباً حتى عمره سنقر نائب حلب، وكان المسؤول عن عمارته القاضي شمس الدين صفي الحلبي. وانتهى من عمارته سنة ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥م والظاهر انه لم يستكمل حتى جاء الطنبغا الصالحي فعمر الحائط الشرقي منه وخرب المغول المدارس، ودور الأمراء ودار السلطنة[٤].

ولم تمض فترة طويلة حتى هاجم غازان بلاد الشام، وقد اعتبرت حملته العسكرية أعنف وأقوى حملة تعرضت لها المدن، فكانت أكثر وطأة من سابقتها. وقد أطنب المؤرخون في ذكر الأضرار التي لحقت بالمدن جراء هذه الحملة وكانت كل من مدينتي حلب ودمشق هما

١- ابن عبد الظاهر: تشريف، ١٩٤- المعري: مسالك الأبصار، ص ١٢٠- ابن شاكر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٩.

٢- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٠- ابن شاكر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٨- ابن تغري بردى: النجوم، ج ٧، ص ١٩٥.

٣- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٠- ابن شاكر المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٩.

٤- ابن العبري: تاريخ مختصر، ص ٥٠٣- المنصوري: التحفة، ص ٥٩- اليونيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٥- اليافعي: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٨- ١٩٠- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٩- - ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٦٤.

الأكثر تضرراً، فقد أحرق المغول في حلب بعض معالمها الحضارية. أما في دمشق فقد كثرت الأضرار بالمدارس، والجوامع والأربطة والخانقاوات، كما أدى حصار القلعة من قبل الغزاة إلى هدم المساكن المحيطة بها خوفاً من تسلق المغول إلى سطح القلعة.

وكانت السلطات عاجزة عن تركيب وإصلاح كافة المعالم التي تهدمت في حلب ودمشق جراء الغزو بسبب فداحة الأضرار، فقد شارك بعض وجوه الخير في ترميم بعضها، فقد ذكر النويري أن جامع التوبة جدده النائب أقوش الأفرم، أما الشيخ زين الدين الفارلقي (ت ٧٠٣ هـ) فقد جدد دار الحديث[1] ويلاحظ أنه على الرغم من إسلام غازان فإن جنوده أقدموا على هدم المساجد ودور القرآن والحديث والأربطة والزوايا التي بناها المماليك حكام بلاد الشام والمعروف عنهم أنهم المدافعون عن المذهب السني.

إن الدمار المريع الذي أحدثته حملة غازان مرتبط بالتركيب النفسي لغازان، أو بتركيبة الجيوش والقوات المغولية، التي لم تتغلغل العقيدة الإسلامية في نفوسها وإنما اتخذوا الإسلام كمظهر دعائي ليكسبوا سكان المناطق التي يخضعونها إلى جانبهم بعاطفة الدين.

ولم تكن الأضرار البشرية المادية الناجمة عن غزوة تيمورلنك لمدن الشام بأقل من سابقاتها بل كانت أكثر وطأة، ففي مدينة حلب لحقت الأضرار بجميع المنشآت فيها. فقد دمرت أسوارها ورممها الناس سنة ٨٢٠ هـ/ ١٤١٧م في أثناء حكم المؤيد شيخ والفترة الزمنية بين حملة تيمورلنك وترميم السور بعيدة جداً وتدل على عجز السلطات عن الإنفاق تحت ضغط الظروف السياسية والاقتصادية. على كل قام المؤيد بتسخير الناس للعمل في هذا المشروع وأمر بجمع الأموال منهم وفوض العمارة لعلم الدين سليمان بن الحاني الوزير، فأمر ببناء الأسوار من باب العراق إلى باب الأربعين بناء محكماً مع ترميم السور المواجهة لخندق الروم فظلم سليمان الناس كثيراً وصادر أملاكهم واستعان بحجارة بعض الترب للترميم كتربة قيصر.

كما خرب الدور التي بنيت بالقرب من السور القديم[2].

بالنسبة للمدارس التي تعرضت للأضرار فبعضها اندثر نهائياً ولم يستطع أحد ترميمها

١- المنصوري: التحفة، ص ١٥٨- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٣٩٦- ابن ايبك الدوادارى: المصدر نفسه، ص ١٨- ٣١- ٣٢- ٤٠- الذهبي: دول، ٢، ص ٢٠٣- الصفدي: تحفة، ج ٢، ص ٢٠٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٩- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٨- المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٥- المقفى، ج ٧، ص ١٧٢- العسقلاني: الدرر، ج ٢، ص ١٣٠- ١٧٠- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٨- ٤١- ج ٤، ص ٣٧- ٤١- ابن تغري بردي: المنهل، ج ٢، ص ٢٩٤- ٢٩٥- ابن إياس: بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ٤٠٤- كرد علي: المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٥.

٢- ابن خطيب الناصرية: المصدر نفسه، ج ١، ورقة ٨- ابن الشحنة نفسه، ص ٣٧.

كالمدرسة الفطيسية التي أنشأها سعد الدين مسعود بن الأمير عز الدين ايبك المعروف عتيق عز الدين فرخ شاه ابن شاهنشاه بن أيوب صاحب بعلبك، وبعضها الآخر رممها العلماء كالمدرسة الناصرية، فقد أصلحها قاضي القضاة علاء الدين وابنه، وأقام بها الخطبة بعد إصلاحها. وهناك مدارس رممت ولم تذكر المصادر من الذي رممها ومنها الأتابكية، بينما اكتفت المصادر بذكر من درس بها وهو العلامة شهاب الدين أحمد بن البرهان، ولم تزل بيده حتى تنازل عنها لكمال الدين أبي الفضل محمد بن الشحنة[1].

وظلت قلعة حلب بدون ترميم حتى أعاد بناءها الأمير حكم سنة ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٩م حيث ألزم الناس بالعمل في خندقها، وضرب من اجل إصلاحها أسواقاً كثيرة مثل سوق العرى، مكتب السلطان حسن، فنطرتين إحداهما شمالي جمال الناصري مبنية بالحجارة الهرملية، والأخرى غربي السابقة عند طرف سوق الخيل، كما بنى البرجين الموجودين على باب القلعة الفوقاني، وبنى قصراً على سطح البرجين، لكنه لم يستطع أن يسقف القصر فظل على حاله حتى أمر بسقفه المؤيد شيخ فيما بعد حيث قطعت له الأخشاب من دمشق وقيل من بعلبك[2].

لقد زادت هذه الضغوط المالية، حياة سكان البلاد سوءاً، فهم فقدوا معظم أموالهم الذهبية والفضية أثناء الاجتياح ومن بقي معه شيء يسير يعيش به استخلصه منه الحكام الإداريون لإعادة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح وبالطبع فإن ذلك سيؤدي إلى نزوح الكثير منهم إلى جانب حدوث المجاعات وازدياد اللصوصية والسرقات واستشراء انتشار المفاسد الاجتماعية الأخرى كالخمور والبغاء وغيرها وهذا ما عاد بالضرر الكبير على بلاد الشام.

كما أن الخسائر الفادحة التي لحقت بالمباني والدور كانت اقل عملياً من الخسائر العلمية والثقافية والديمغرافية التي حصلت جراء الاجتياح فقد شهدت المدارس تعطلاً في مسيرة الحياة العلمية وشهدت الجوامع والأربطة هجرة قاطنيها إلى أماكن أكثر استقراراً وأمناً وبالتالي شهدت المدن تغيراً في عمرانها الهندسي وبنيتها الاجتماعية، فقد ظلت مشتعلة بمدينة دمشق ثلاثة أيام حتى قضت على معالمها، فاحترق فيها الجامع الأموي الذي تحيرت العقول في تكوينه وجمال زخارفه وحسنه والذي لا يماثله بروعة التكوين مسجد آخر. وسقطت سقوفه وخربت أبوابه وانتزع رخامه، كما احترقت أكثر مساجد دمشق وقياسرها ودورها

١- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٧٢- ٧٣- ١١٣- ١٢٠.

٢- ابن الشحنة: المصدر نفسه، ص ٥٧- ٥٨ الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٢٣٢.

وحماماتها وقلعتها[1]

حيث حاصر المغول، فناظروا كثيراً ولم يحصلوا في البداية على نتيجة، لكنهم استطاعوا في النهاية صرف الماء المحيط بها، وقاموا بقذفها بالمجانيق التي بلغ تعدادها ما يقارب الستين منجنيقاً إضافة للعرادات والنفوط، حتى سقطت بعد حصار دام شهرين أو اقل وتحديداً في ثلاثة وأربعين يوماً وقد هدم المغول جميع الدور المحيطة بها من الجنوب والغرب[2].

حولت الغزوة دمشق إلى رقعة كبيرة من الخراب فاستحال على سكانها العيش بداخلها، فبنوا في ظاهر الأسواق وفي الغوطة دورهم من جديد وذلك لكثرة الخسائر في المدينة واستحالة إعمارها بالوقت الحاضر نتيجة الحالة السيئة التي كان يعيشها السكان[3]، فقد ذكر نقولا زيادة أن حياً على مقربة من باب القديس بولس لم يرمم بعد وهذا نقلاً عن الرحالة دولا بروكييه[4] لقد وقع على كاهل السكان إصلاح ما تخرب في المدينة نتيجة العجز المالي للسلطات، فأعادوا بناء المدرسة القليجية التي تقع شمال الصادرية والتي بقيت خربة حتى سنة ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤م وذكر ابن قاضي شهبة بأنه في سنة ٨١٤ هـ / ١٤١١م أذن في المنارة الغربية فيها لأول مرة، بينما أعيد بناء المدرسة الجقمقية الواقعة شمال الجامع الأموي سنة ٨٢١ هـ / ١٤٠٠ م[5] وتم إعمار الشاميتين من قبل الشيخ خليل بن عبد الوهاب بن سليمان بن محمد بن أحمد بن أبي بكر صلاح الدين الأنصاري (ت ٨٢٤ هـ)[6].

وتبنى السكان إصلاح دار السعادة والجامع الأموي[7] وأصلح الأمير شاهين الشجاعي

١- ابن خلدون، التعريف ٣٧٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٥١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٤٥- ٢٤٦- ابن عريشاه، عجائب المقدور، ص ٢٨٥- ٢٦٦- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٦١٦- ٦١٧- العلبي: تيمورلنك، ص ١٨٦- ١٨٧- لامب: المرجع نفسه، ص ١٢٥- عبد السيد: المرجع نفسه، ص ١٤١- كرد علي، المرجع نفسه، ج ١٢، ص ١٧٢- منقريوس: تاريخ دول، ج ٢، ص ٢٩٤.

٢- ابن خلدون: المصدر نفسه، ص ٣٧٣- ابن عريشاه: المصدر نفسه ٢٩٦- ٢٧١- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٣- زيادة: دمشق، ص ٩٩- العلبي: تيمورلنك، ص ١٧٧- ١٧٩.

٣- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٨٢- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٤٦- العلبي: تيمورلنك، ص ١٩١.

٤- زيادة: المرجع نفسه، ص ٩٧.

٥- العلبي: المرجع نفسه، ص ١٩٢.

٦- السخاوي: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٩.

٧- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١١٠٠- العسقلاني: إنباء، ج ٥، ص ٨٦- العيني: المصدر نفسه، ص ١١١- تحقيق عبد الرزاق الطنطاوي.

المؤيد شيخ سنة ٨١٢ هـ / ١٤٠٩م جامع التوبة من ماله الخاص[١] كما جدد الطواشي مرجان خزندار الأمير شيخ مسجد المزاز، إضافة إلى ترميم مسجد القليجية من قبل الشيخ أحمد سليمان وكان المسجد في سوق التبن موضع دار الفلوس، ثم داراً للأمير سيف الدين محمد جلبي، فلما أتم الشيخ عمارها جعلها زاوية عام ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٢ م[٢].

ومن المفيد التساؤل عن المصدر المالي الذي استخدمه العلماء أو الفقهاء لترميم وإصلاح هذه المنشآت، هل كانت هذه من أموالهم الخاصة التي خبؤوها أثناء الغزو؟ أم حصلوا عليها من تنمية ريع الأوقاف لهذه المنشآت؟ ثم إصلاحها، هذا السؤال تبقى الإجابة عليه غامضة إذا لم تثبت المصادر ذلك.

ب: نفقات الدولة على التجنيد العام والحملات العسكرية:

- تعددت نفقات الدولة المملوكية منها النفقات على مشاريع ترميم المنشآت التي خربها المغول والنفقات على الحملات العسكرية وما تستلزمه الجيوش من العتاد والأسلحة والتي شكلت مصدراً من مصادر خسارة الخزينة المملوكية.

لقد تعددت المصادر التي مولت الحملات العسكرية، وأولها السلطات المملوكية، فالسلطة مسؤولة عن الإنفاق على الجند والأمراء سواء الذين تولوا محاربة المغول أو الذين كلفتهم السلطات بمهمات حربية خارج حدود بلاد الشام[٣] فأعطت الجنود رواتب من الخزينة وسميت الجامكية[٤].

أما الأمراء فقد حصلوا على الإقطاعات. ولم تقتصر النفقات على الأموال النقدية بل شملت الأشياء العينية كالخلع والتشاريف[٥] كما كانت السلطات المملوكية مسؤولة عن تدريب الجيش في الحرب والسلم وعن تزويده بالعتاد والأسلحة والخيول وعن استتباب الأمن الداخلي في البلاد وهذا يحتاج إلى قوات عسكرية كبيرة ونفقات باهظة لذلك فمن المرجح أن تكون

١- النعيمي: الدارس، ج ١، ص ٣١٣.

٢- ابن عبد الهادي: ثمار المقاصد ص ٢٥٣- ٢٤٦.

٣- المنصوري: التحفة، ص ١٣٠- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤-ى ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢٧- ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٣٦- ١٣٧ – المقريزي: السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٧٧٧- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١١ ص ١١.

٤- الجامكية لفظ فارسي مشتق من جامة بمعنى اللباس، أي نفقات أو تعويض اللباس الحكومي، وقد ترد بمعنى الأجر أو الراتب أو المنحة، انظر دهمان، معجم الألفاظ التاريخية، ص ٥١.

٥- ابن عبد الظاهر: الروض، ص ٢٢٧- عاشور: العلاقات، ص ٨٧- ٨٩.

السلطات المملوكية قد فرضت على الموظفين الإداريين ضريبة دائمة من أجل إعانة القوات المسلحة- ما يسمى حالياً بالمجهود الحربي- تقطع من رواتبهم بانتظام.

وكان المصدر الآخر للنفقات على الحملات العسكرية هو الأمراء وقد أفادنا المؤرخون بأن بعض الأمراء أنفقوا من أموالهم الخاصة بينما يعتقد بأن الآخرين منهم قد فرضوا الضرائب.

وكان أبرز الأمراء الذين تبرعوا من أموالهم الخاصة للإنفاق على الجيش طيبرس الوزير، فقد أوصى عند موته بثلاثمائة ألف، تصرف للجند الضعفاء بالشام ومصر عند موته، فحصل كل جندي على خمسين درهماً[1].

وقد عمد الأمير سلار سنة ٧٠٨ هـ /١٣٠٨م إلى الإنفاق من ماله الخاص على الجيش الذاهب إلى حلب لصد المغول فقد تبرع بأربعة آلاف غرارة من القمح وثمانين ألف درهم وربما قصد من وراء ذلك الارتقاء إلى منصب أعلى[2].أما المصدر الثالث للنفقات على الحملات العسكرية فهم المتطوعة المدنيون من السكان الذين قاتلوا لجانب أفراد الجيش، فمن المرجح أنهم تحملوا جزءاً من النفقات كون بعضهم من التجار والصناع والحرفيين وأصحاب الأموال. فقد أسهبت المصادر في نقل الصور الحية لنشاط السكان أثناء قدوم الغزاة فعند قدوم غازان لدمشق حرض الفقهاء الناس على القتال، واجتمعوا على الأسوار لحفظها لكن الأمان الذي أعطي لهم أطفأ جذوة حماسهم، وهدأت نفوسهم قليلاً بعد رحيل القائد المغولي عن المنطقة، فأمر النائب أقش الأفرم سكان دمشق بتعليق الأسلحة في الحوانيت كما أمر بالرمي والتهيؤ للحرب، وجلس لعرض الناس فاستعرضهم طائفة بعد أخرى. وعملت الأماجات[3]. في المدارس استعداداً للحرب، كما استعد أهل الأسواق للقتال فعين لكل سوق مقدم ومعه جماعة[4].

كما فرضت السلطات القطوع الإلزامي للمدنيين سنة ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠م لما تقدم العدو نحو البيرة فاستعرضت الجيوش في دمشق فعرض نحو خمسة آلاف بالعدة والأسلحة على قدر طاقتهم[5]. وعند تقدم تيمورلنك باتجاه حلب خرج سكانها إلى ظاهر المدينة والتقوا طلائع

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٩.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٥٥- ٥٦.

٣- أماج: الهدف الذي يرمى إليه السهم، ويجمع على إماجات. انظر دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٢٠.

٤- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٢- ١٣- ابن حبيب: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٣- المقريزي السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٣- دهمان: ولاة، ص ١١٢- ١١٣.

٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٤- ١٥.

جيشه وظلت المناوشات بينهم حتى دخول المغول للمدينة[1].

كما أبدى أهل دمشق استعداداً للقتال بسبب تحريض الفقهاء للناس، وبسبب الخوف الذي سيطر عليهم إثر سماعهم بالمجازر الوحشية المرتكبة في حلب، لذلك عسكروا على الأسوار وتراموا مع جند تيمورلنك فأخذ عدة من خيولهم، وقتلوا نحو الألف، حتى أرسلوا القاضي ابن مفلح للتفاوض معه[2].

هؤلاء المدنيون شكلوا عبئاً إضافياً على النفقات حيث كانت موارد الدولة قليلة والنفقات كبيرة لذلك قامت الدولة بفرض الضرائب- (ينظر فقرة الضرائب)- فمثلاً في سنة ٧٠٢ هـ / ١٣٠٢م أوكلت السلطات إلى الأمراء عند اقتراب العدو من مرعش بالإنفاق على العسكر، حيث يظل الربع في عدته. ويضيفهم إلى جماعته، كذلك فرضت على أهل البوادي والمدن خيالة ويقوم هؤلاء بالإنفاق عليهم من أموالهم[3].

أما مقدار الأموال التي أنفقت فقد كان كبيراً جداً ففي سنة ٦٧٤ هـ / ١٢٧٥م أنفق السلطان ما يزيد عن ستمائة ألف دينار عندما علم بقدوم جيش مغولي بقيادة الأمير بطاى، لكن جيش العدو لما سمع بتحرك العساكر الإسلامية غادر المنطقة فوراً باتجاه بلاده[4].

ولما وردت الأنباء بقدوم المغولي غازان نحو المنطقة استعرض السلطان الجند في دمشق وأنفق على العسكر فأعطى لكل فارس ما بين ثلاثين إلى أربعين ديناراً لكنها لم تكن كافية بسبب غلاء الأسعار ولم ينفق الجنود هذه الأموال في التسليح أو شراء الحاجيات، وإنما في شراء احتياجات الطعام وقد وصف العيني ما كان يقوله الجنود عندما أخذوا هذه النفقات:

«كان كل واحد بينهم يأخذ النفقة من يده ويقبلها ويقول: أش اشترى اليوم بهذا؟ فوالله لأخليها حتى يأخذها التتار. فإن الأشياء من سائر الأصناف تحسنت وغلت جداً خصوصاً الدواب وآلات الحرب وكان الجندي منهم يقول: أش بقي إما ثلاثة أيام، أو أربعة؟ فنحن أحق

١- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٢- ابن تغري بردي: النجوم، ج ١٢، ص ٢٢٢- ٢٢٧ – ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ٢، ص ٦١٠- عبد السيد: دولة المماليك الثانية ص ١٣٩- ١٤٠- العلبي: تيمورلنك، ص ١٥٧- ١٥٨.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٥- ١٠٤٦- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦١٠- عبد السيد: دولة المماليك الثانية ص ١٣٩- ١٤٠- العلبي: تيمورلنك، ص ١٥٧- ١٥٨.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٠٨.

٤- ابن شداد: تاريخ الظاهر، ص ١٢٧- المنصوري: المصدر نفسه، ص ٨١- النويري: المصدر نفسه ، ج ٣١، ص ٢١٩- الذهبي: دول، ج ٢، ص ١٧٥- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٦٩ – ابن الفرات: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٢١- ابن الطباخ المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٤- - عاشور: المرجع نفسه، ص ١٠٣.

بالذي نشتري به، ومنهم من كان يقول: لعن الله من ينظر إلى فرجة العدو، فوقع في نفوس الناس الخذلان والانكسار سلفاً وتعجيلاً»[1].

وسلم السلطان كل نائب من نوابه نفقة عسكرية، فسلم إلى الأمير جمال الدين آقش الأفرم نفقة عسكر الشام، وإلى الأمير سيف الدين الطباخي نفقة عسكر حلب، وسلم نفقة عسكر صفد إلى كراي المنصوري، ونفقة عسكر طرابلس إلى شرف الدين الدوادارى، ثم إلى الأمير سيف الدين قطلبك وكانت النفقة في الجيوش ذهباً[2].

أما سبب إعطاء النفقة من الذهب رغم قلة كميته عن السابق فهي على الأرجح أن السلطات المملوكية عمدت إلى إيهام العدو بتماسك البلاد الاقتصادي والعسكري، ولاستقطاب أعداد كبيرة من المتطوعين للقتال ضد العدو، وبسبب غلاء الأسعار الذي نتج عن انخفاض في القيمة الشرائية للنقود.

وخشي السلطان مرة أخرى من رجوع العدو بعد رحيله فأنفق مرة أخرى على الجيش وقسم الحلقة حسب النفقات إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول أعطاه (لكل شخص) ثمانين ديناراً، القسم الثاني خمسة وسبعين ديناراً، الثالث خمسة وستين ديناراً، كما أعطى السلطان أجناد الشام كل شخص عشرة دنانير وعشرة أرادب شعيراً وعشرة ارادب قمحاً، ثم انفق على المقدمين كل واحد خمسين ديناراً إضافياً بينما ذكرت مصادر أخرى أن الإنفاق كان حسب المقام[3].

وفي سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م نال الفارس ستمائة درهم عندما وردت الأنباء بتحركات غازان نحو المنطقة ثانية وقد تحمل سكان دمشق جزءاً من هذه النفقات حيث استخرجت الأموال من الأملاك والأوقاف وأصحاب البساتين، وكانت الأموال ثلث أموال الأغنياء[4].

وعند هجوم تيمورلنك أنفق على الجيش سواء الشامي أو المصري فقد بلغ مقدار ما أعطي لكل شخص ألف درهم، وكل واحد من المستخدمين ألف وسبعمائة درهم وكانت جملة المنفق عليهم خمسة آلاف نفر، وقيل إن السلطان أعطى مماليكه عند الخروج اربعة عشر

١- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨-٩.

٢- المنصوري: التحفة، ص ١٥٦- ١٥٧- النويري: المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٤٠٣- المقريزي: السلوك ج ١، ق ٣، ص ٨٨٥- المقفى، ج ٧، ص ١٦٨- طه بدر: مغول إيران، ص ٨٦.

٣- العيني: المصدر نفسه، ج٤، ص٧١- ابن إياس: المصدر نفسه، ج٢، ق١، ص٤٠٥- ابن الطباخ: المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨٣- ٢٨٤

٤- أبو الفداء: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٦- ابن الوردي: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٦- ابن كثير: المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٤- المقريزي: المقفى، ج ٧، ص ١٧٦- العيني: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٦.

ألف جمل وألفين وخمسمائة فرس تحمل قسطاً منها بالطبع سكان الشام[1]. وبمجرد سقوط حلب أمام هجوم تيمورلنك بدأت السلطات توزع النفقة على الجيش، فأخذ كل مملوك ثلاثة آلاف وأربعمائة درهم. وكل مقدم ألفاً وثمانين درهماً إلى مائة وعشرين ألف، وكل طبلخاناه عشرين ألفاً، وكل أمير عشرة آلاف درهم[2].

نلاحظ من سياق البحث أن السلطات أكثرت من الإنفاق لتحقيق عدة أهداف منها:

- تشجيع الجنود وقت الحرب وإذكاء روح الحماسة لديهم، فالجندي الذي يعطى امتيازات كبيرة يصبح لديه دافع كبير للقتال أقوى من الذي يجبر على الدفاع دون مقابل.

ففي سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩م أنفقت السلطات على الجيش الفار من وجه هولاكو وزودتهم بالحيوانات كالخيول والجمال لإذكاء روح الحماسة لديهم وخوفاً من فرار القسم المتبقي في ساحات القتال[3].

- والهدف الآخر هو محاولة المساواة المادية بين الجيش المملوكي وجنود العدو المغولي، حيث ضم جيش المغول فئات مختلفة من أرمن وكرج وغيرهم وأكثرهم مرتزقة جندهم المغول للقتال وأغدقوا عليهم الأموال لتشجيعهم على القتال، وهذا ما دفع بالسلاطين لإكثار النفقات على الجنود حتى يستطيعوا مواجهة الأعداء.

وأخيراً نقول إن الاجتياح المغولي لبلاد الشام أجبر السلطات على الإنفاق لترميم المنشآت التي خربها المغول وعلى التجنيد العام وهذا أدى لانخفاض أموال الخزينة العامة نتيجة كثرة النفقات كما عانى معظم السكان من الفقر والمجاعات والنزوح ومشاكل اجتماعية كثيرة ولم تستطع بلاد الشام بسببها الوقوف أمام الدولة العثمانية فرزحت تحت احتلالها وبعد أن كان العرب هم الفاتحين لمعظم بلاد العالم فقد احتلوا من قبل دولة ليست بمستوى الحضارة العربية بل دونها بكثير.

١- ابن قاضي شهبة: المصدر نفسه، ج ١، ق ٣، ص ٥٠٧.

٢- المقريزي: السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١٠٣٥ الصيرفي: نزهة النفوس، ج ٢، ص ٧٨- ابن إياس: المصدر نفسه، ج ١، ق ٢، ص ٦٠٠.

٣- ابن طولون: المصدر نفسه، ص ٣١.